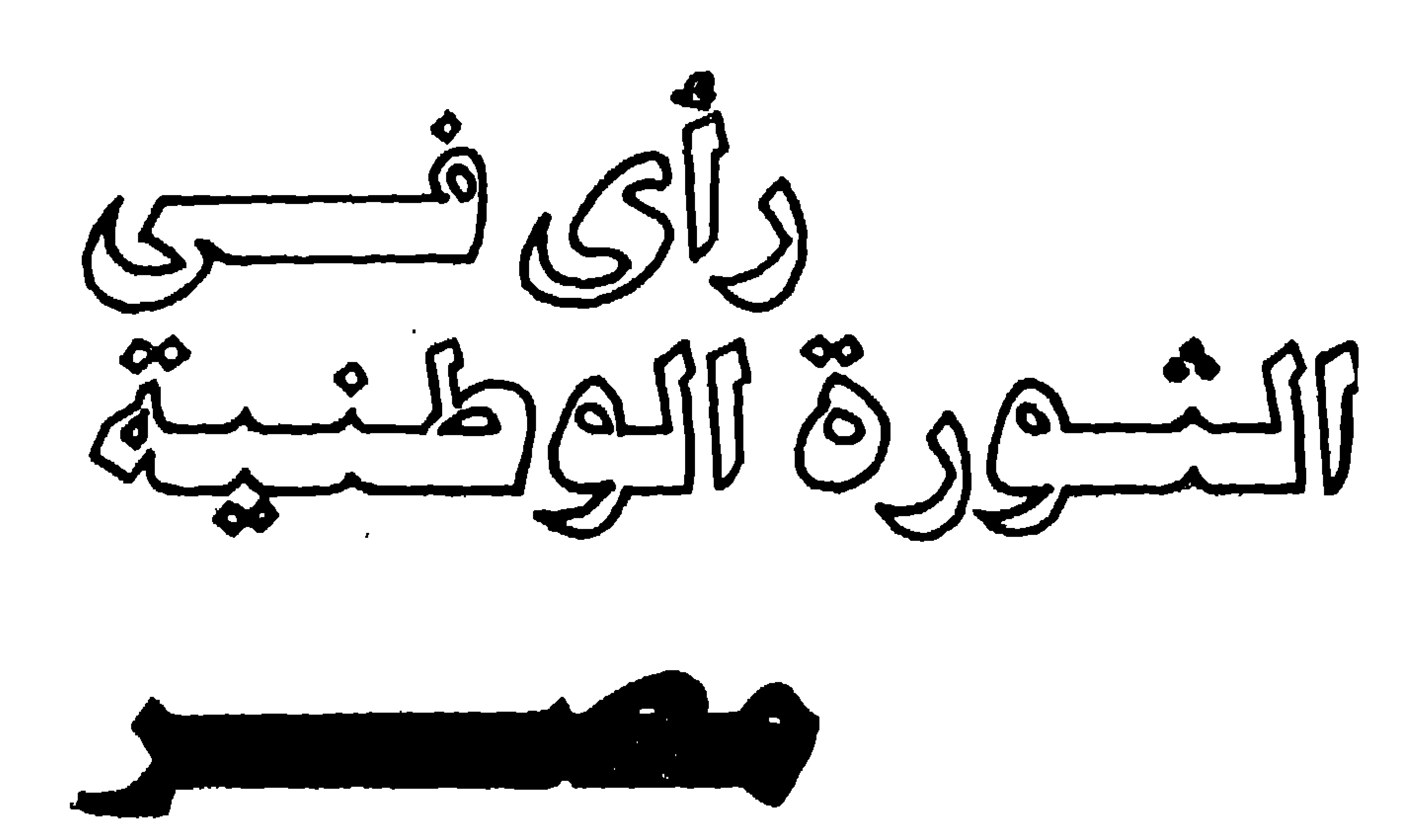
على احمد نجيب

رأى فى الثورة الوطنية

مصر

العربى
للنشر والتوزيع

علی احمد نجیب



رأى فى الثورة الوطنية

مصر

العـــربى
للنشر والتـــوزيع
٦٠ شارع القصر العينى ــ أمام روزاليوسف ــ القاهرة

لم يكن من الممكن أن تمر التحولات التى تمت فى الاقتصاد المصرى المصرى فى أعقاب عدوان أكتوبر ١٩٥٦ دون أن تثير فى أذهان المهتمين بشئون السياسة والاقتصاد فى مصر قدرا كبيرا من التساؤلات والتوقعات .

ولم يكن من الممكن الا أن يكون تأثير عمليات التأميم أو التمصير للأموال الاستعمارية فى أعقاب أكتوبر ١٩٥٦ حاسما على حركة الثورة وعلى المضمون الاجتماعى الذى كانت المبادىء الستة أعلنتها عند قيامهـا تعبيرا عنــه .

ولقد كانت أحداث عام ١٩٥٨ و ١٩٥٩ من أكثر الاحداث خطورة سواء فى مصر أو الشرق العربى .

فبعد اتمام الوحدة السورية قامت ثورة العراق وكان ذلك تعبيرا عن الدور القومى والتقدمى لثورة يوليو على النطاق العربى .

وبقدر ما كان دور الثورة بارزا الا أن التفاعلات الاجتماعية سواء فى مصر أو البلاد العربية الاخرى التى ارتبطت بصورة أو بأخرى بالدور التقدمى للثورة لم تكن على نفس القدر من الوضوح .

ولقد لعبت التناقضات بين القوى الوطنية التقدمية دورا أكبر مما كان متوقعا وظهرت الاتجاهات الاقليمية بقدر ما كانت قوى الرجعية فعالة سواء فى التركيب الطبقى فى البلاد المتخذة مسار الثورة أو بقدر ما كانت تلك القوى تجد معبرين عن تطلعاتها فى النظم الثورية نفسها .

وفى بداية ١٩٥٩ عندما كانت مجريات الامور توحى بمزيد من التحولات التقدمية فى الاقتصاد المصرى تمليها ضرورات التنمية والتحرر من الضغوط الاقتصادية الاستعمارية فوجئت القوى التقدمية بانعكاس الخلافات بين القوى الثورية فى العالم العربى انعكاسا سلبيا فى مصر اتخذ شــكل أزمة حادة بين ثورة يوليو والتنظيمات الشيوعية التى كانت فى مجموعها قد أيدت الثورة بل وصلت بها العلاقات الى قدر من التفاهم والمعايشة واتخذت لها دورا فى الحركة الاجتماعية فى مصر .

ولقد كانت هذه الظروف تفرض على المتصدى لتحليل الاحداث فى مصر ومحاولة تفهم حركة الثورة وتفاعلاتهـا قدرا كبــيرا من توخى الموضوعية وصفاء الذهن والبعد عن الذاتية .

ولقد بدأ التفكير فى هذه الدراسة فى غضون المناقشات التى كانت تجرى بين الزملاء قبل محاكمات سنة ١٩٦٠ ويذكر كاتبها بعض المناقشات التى كانت تتم باقتضاب فى طابور الصباح .

ولقد كتبت هذه الدراسة بين سجن القناطر وسـجن الواحات الخارجة على ورق البافرة ثم نقلت كما هى فى هذا الكتيب لم يكد يتغير من سياقها حرف ولم يتناول المنطق الذى يحكمها أى تغيير على الاطلاق .

ولعل القارىء يقدر أى قدر من الخلاف قد تثيره مثل هذه النظرة للثورة بين مجاميع الزملاء الذين سنحت الفرصة لتبادل الرأى معهم عند كتابتها ، أو القلة القليلة التى قرأت أصولها .

خطان يتحرك عليهما الثورة .

التحرر الوطنى والتحول الاجتماعى .

بقدر تصاعد الدور الوطنى ينشط التحول الاجتماعى ، وبقدر تقدم التحول الاجتماعى يتدعم التحرر الوطنى سياسيا واقتصاديا .

وبقدر انتكاس التحرر الوطنى بقدر ما يتهدد التحول الاجتماعى ، وبقدر ما يتهدد التحول الاجتماعى بقدر ما يتعرض الاستقلال الوطنى للمخاطرة .

ذلك أن امكانية التنمية الراسمالية أصبحت معدومة وتثبت حركة التاريخ سواء فى مصر أو فى بلاد العالم الثالث اكثر وأكثر وبوضوح متزايد أن الطريق الراسمالى مغلق أمام ذلك العالم من واقع العلاقات الاقتصادية السياسية بين القوى الاجتماعية فيه وبين الاستعمار .

وبقدر تقدمية الثورة فى مصر نجد انه شابها خلل فى قدرتها على تنظيم حركة الجماهير وتنظيم طبقات الشعب العامل ، وبقدر ذلك الخلل تحولت التناقضات بين قوى الثورة وممثلى الفكر الماركسى فى مصر .

وقد سبب ذلك الخلل قدرا هائلا من الضرر سواء لحركة الثورة وقدرتها على تنظيم جماهير الشعب العامل أو التنظيمات الشيوعية التى كان يجب أن يكون دورها منذ البداية كتيبة ذات دور بارز بين قوى الثورة .

وليس هذا الكتاب دفاع عن موقف اتخذته التنظيمات الشيوعية سواء فى تأييد الثورة أو التناقض منها أو انهاء كيان تلك التنظيمات . انما هو شرح للعوامل التى دفعت وقت كتابته لمثل هذه التنبؤات .

وأيا كان موقف بعض فرق الماركسيين أو تنظيماتهم فى مصر تلك التنظيمات التى لم تكد تتوحد الا لفترات قصيرة للغاية ، فمما لاشك فيه أن ثورة يوليو لاتزال تحكمها حتمية تاريخية تربط بين طابعها الوطنى التحررى ومضمونها الاجتماعى المتقدم .

ولقد يثير البعض منا فى بعض الاوقات عديدا من التساءلات حول مدى هذا الارتباط ، كما قد يتشكك فى بعض المنعرجات التى تسير فيها الثورة . غير أن كاتب هذه الرسالة كان ولايزال على رأيه أن ثورة يوليو لازالت تحكمها هذه العلاقة الجبرية ولعل ماكان يجب أن يتناوله هذا الكتاب بين فصوله بعضا منها يتناول دور مصر التاريخى وشيئا عن الجغرافية السياسية التى تتميز بها فى المنطقة العربية وكطبيعة السلطة فيها ولعل ذلك كان يشرح بعض العوامل التى تجعل الصراع الطبقى فى قمة السلطة انعكاسا للصراع الطبقى فى المجتمع بشكل لانجده على ذلك القدر فى كثير من المجتمعات الاخرى ، ولعل ذلك كان يشرح كثيرا من التناقضات بين ثورة يوليو وبعض القوى التقدمية سواء فى العالم الخارجى عامة أو العالم العربى خاصة .

كما أن ذلك قد كان يشرح المدى الذى تأخذه المناورة السياسية سواء فى مجال الحركة الوطنية أو التحول الاجتماعى والدور التقدمى الذى تأخذه القيادة فى تلك المناورات .

غير أن ذلك كان يعنى كتابة كتاب آخر لعل له من الاهمية بقدر ما لاكمال النظرة موضوع هذا الكتاب ومد فكرة دراستها الى السنين الاخيرة بعد ١٩٦٤ سواء فى النظرة الى حربى ١٩٦٧ و ١٩٧٣ أو الامتداد بها الى اليوم .

غير أن كاتب هذه النظرة لايزال يلتزم بها وهو على تفاؤله الذى تحكمه تلك النظرة بقدر ما يجد فيها من موضوعية .

الاســتقلال الاقتصــادى

بدخول الراسمالية مرحلة الاحتكار وراس المال المالى دخلت الراسمالية مرحلة تصدير رؤوس الاموال مرحلة الامبريالية . وليست أهمية هــذه المرحلة من الراسمالية فى الاستنزاف الفظيع للارباح من البلاد التى وقعت تحت نير الاستعمار فحسب بل ان تقسيم العالم بواسطة الاحتكارات العالمية خلق نتيجة اخرى لعلها هى أخطرها وعلى أى حال فهى أبقاها اثرا فى تطور هذه البلاد حتى الآن . وهى تحويلها الى مصادر للموارد الخام ثم تطوير اقتصادها وبناؤه على أساس التخصص فى انتاج المواد الخام زراعية كانت او من منتجات المناجم .

وخطورة هذا الوضع تنتج عن انه على الرغم من استقلال كثير من المستعمرات أو البلاد شبه المستعمرة فان تغيير هيكلها الاقتصــادى والخروج عن الوضع الذى فرضه الاستعمار ليس عملية سهلة أو سريعة .

ان الاستعمار فى وقتنا الحاضر بعد ان فقد قدرته على الاحتفاظ بجيوش احتلاله فى البلاد المستقلة انما يحتفظ بمراكز قوى تبقى عليه قدرته على استنزاف طاقاتها الاقتصادية . وهذه العملية لم تعد تتم بمجرد تصدير رؤوس الاموال الى البلاد المستعمرة بل صارت تتم بصورة تتزايد أهميتها وهى عن طريق التجارة غير المتكافئة (بالخفض المستمر لاسعار المنتجات الزراعية والمواد الخام مع الارتفاع المطرد فى اسعار المنتجات المعدنية والمنتجات الصناعية عموما .

ان الراسمالية ينتج عنها النمو غير المتكافىء ، ففى نفس الوقت الذى يزداد فيه معدل التصنيع فى البلاد الراسمالية يتحطم الانتاج الصناعى فى المستعمرات .

والراسمالية فى تطورها تزيد فى التركيب العنصرى لراس المــال اى بالنسبة بين العمل المختزن والعمل الحى فى السلعة الناتجة . ان خفض اسعار السلع لايمكن أن يتم الا بانقاص نصيب العمال من القيمة المضافة أى يخفض نصيب الاجور من ثمن السلعة وذلك لايتم الا بتطوير الآلة وبزيادة التركيب العضوى لراس المــال .

ويزداد التركيب العضوى لراس المـال فى السلع التى تصدرها البلاد الامبريالية الى البلاد المتخلفة والمستعمرات فى الوقت الذى يظل فيها الانتاج على نفس المستوى المنخفض من التركيب العضوى لراس المـال . ويزداد التفاوت بين النوعين من الكيان الاقتصادى فى البلاد الامبريالية من ناحية والبلاد المتخلفة من ناحية أخرى .

غير ان التجارة غير المتكافئة هى فى جوهرها تبادل سلع ذات تركيب عضوى منخفض لراس المـال بسلع ذات تركيب عضوى عالى . هى تصدير عمل قيمته منخفضة فى صورة سلع خام واستيراد عمل قيمته عالية فى صورة منتجات عالية التصنيع .

ان هذه العملية مستمرة وحتمية بل هى تزداد بمعدل يتزايد اذ أن معدل التغيير فى أدوات الانتاج وزيادة التركيب العضوى لراس المـال يتزايد بسرعة أو بعجلة متساوية مع تقدم العلم والتكنيك .

وليس يفيد فى ايقاف تلك العملية أى محاولات للاتفاق على تثبيت اسعار السلع فى السوق العالمى فى المدى الطويل . فان قوانين القيمة وقوانين تبادل السلع لايمكن الافلات منها مادام هذا التفاوت فى التقدم الاقتصادى موجودا بين نوعين من البلاد .

ان هذه العملية مرتبطة ايضا بنشأة رأسمالية الدولة الاحتكارية التى تربط قوى الاحتكارات وقوة الدولة فى البلاد الاستعمارية . فان السوق الاوروبية المشتركة تمثل نوعا من الاتفاقيات بين الاحتكارات تستهدف حصار اقتصاديات البلاد المختلفة ومن خلال سياسة التمييز الجمركى تفرض أسعار مطردة الانخفاض للمواد والمنتجات الزراعية وتحرم البلاد المتخلفة من أى مزايا تعود اليها من التخصص فى تصدير سلع ومنتجات هى بحكم طبيعتها مما لايمكن رفع التركيب العضوى لراس المـال فى انتاجها رفعا محسوسا .

هذا مع وضعنا فى الاعتبار انه حتى الانتاج الزراعى يتم فى البـلاد الاستعمارية بتكلفة اكثر تقدما من البلاد المتخلفة . ومن ناحية أخرى فان التقدم فى انتاج السلع البديلة يخفض بالضرورة اسعار المنتجات الزراعية كألياف القطن والصوف والحرير ولا يمكن رفع اسعار تلك السلع مالم يقل انتاجها بالقدر المناسب غير أن هذا هو عكس ما يمكن للبلاد المتخلفة أن تفعله اذ أن هذه السلع هى المصدر الاساسى للنقد الاجنبى اللازم للتنميـة .

ان البلاد المتخلفة حتى لو (تحررت من الاحتلال العسكرى والتبعية السياسية وحتى لو طردت رؤوس الاموال الاستعمارية لاتفلت من قبضة

النهب الاستعمارى . فمادامت تلك البلاد متخلفة اقتصاديا لايمكن الا ان تكون ضحية التجارة غير المتكافئة .

ان هذه البلاد بحكم توجيه اقتصادها تاريخيا الى تصدير المواد الخام والمنتجات الزراعية ترتبط قدرتها على تكوين رؤوس الاموال اللازمة للتصنيع والتنمية الاقتصادية بالفائض الذى تحصل عليه من التجـارة الخارجية . وبزيادة أثر التجارة غير المتكافئة تنعدم قدرة تلك البلاد على الخروج من مرحلة التخلف الاقتصادى .

وفى هذا الوقت لاتكون رؤوس الاموال الاستعمارية مصدر نهب لمجرد تصديرها الارباح الطائلة بل أن خطورتها ترجع بالدرجة الاولى الى سيطرتها على المراكز العصبية للاقتصاد من تمويل ومرافق عامة بمـا يضمن ابقاءه على الوضع المتخلف والاستمرار فى توجيه اقتصـاديات البلاد المتخلفة الى خدمة الاقتصاد الاستعمارى وخدمة التجارة غـير المتكافئة .

ومالم تخرج البلاد المتخلفة من نطاق التجارة غير المتكافئة فهى بالضرورة تقع فى نطاق التبعية الاستعمارية بما تجره من التبعية السياسية والعسكرية ورجوع رؤوس الاموال الاجنبية بما تحمله من خطورة على عملية التنمية .

لذلك فان الاستقلال الاقتصادى لم يعد معناه مجرد التخلص من رؤوس الاموال الاجنبية والاستحواذ على السوق المحلى بل أن الاستقلال الاقتصادى يعنى بالدرجة الاولى قيام اقتصاد وطنى ذو تركيب عضوى عالى لرأس المـال .

غير أن رأس المـال هو عامل الندرة الاساسى الذى يلزم الدول المتخلفة كى تطور اقتصادها وفى هذا يمثل الاستغلال الذى تمارسـه الاحتكارات العالمية فى أسواق الدول المتخلفة أحد العقبات الاساسية أمام قيام صناعة حديثة ذلك أنه يرفع التكاليف الاولية ورأس المـال الثابت اللازم لانتاج السلع الصناعية خاصة منتجات الصناعة الثقيلة الاساسية .

ومن جهة أخرى فان التقدم التكنيكى يخفض تكاليف الانتاج بزيادة التركيب العضوى لرأس المـال بحيث يكاد يكون من المتعذر فى الدول المستقلة حديثا أن تنتج سلعا بتكاليف تنافس الدول المتقدمة الا باستخدام أحدث أساليب التكنيك أى باستخدام تركيب عضوى عالى لرأس المـال أى باستخدام رؤوس أموال كبيرة لاستيراد أحدث الآلات وبالتالى فان قيام صناعة حديثة فى الدول المستقلة حديثا قادة على منافسة البلع التى تنتجها الدول الاستعمارية يستلزم استثمارات رأسمالية كبيرة وهى المشكلة الاولى التى تواجه التنمية فى الدول المتخلفة .

ان مشكلة الاستثمارات الضخمة التى يستلزمها قيام صناعة حديثة لها تركيب عضوى عالى لراس المـــال تتجسم فى قيام الصناعات الثقيلة كالحديد والصلب والصناعات الكهربائية والكيماويات ..

فهذه الصناعات تستلزم قدرا كبيرا من راس المـــال سواء بالنسبة لعدد العمال المشتغلين بها أو بالنسبة لقيمة السلع الناتجة عنها وهى تستلزم حدا أدنى من حجم المشروع لاتقل قيمته فى حالات كثيرة عن عدة ملايين من الجنيهات .

وبجانب ذلك فان غرس صناعة ثقيلة فى الاقتصاد المتخلف يلاقى تربة غير مهيأة من نواح عدة فان هذه الصناعات تستلزم شبكة من الخدمات كالمواصلات والتخزين والقوى المحركة والصناعات المكملة سواء الموردة للمواد الخام أو قطع الغيار وغيرها وتحتاج الى مستوى عالى من الخبرة الفنية والتأهيل المهنى ، كل ذلك يضيف نفقات جسيمة الى التكاليف الاولى للانشاء ويستلزم بالتالى مزيدا من المدخرات المالية لاقامته .

كل ذلك يستتبع نسبة من الاستثمارات اللازمة لزيادة الدخل القومى اللازمة لزيادة الدخل القومى بنفس القدر .

لكن مشكلة اقامة اقتصاد وطنى متكامل مستقل عن الاستعمار هى بالدرجة الاولى مشكلة اقامة صناعة ثقيلة .

فهل يمكن اقامة صناعة ثقيلة فى البلاد المتخلفة ، فى مصر ، على أساس منافسة الصناعات الاستعمارية وعلى اساس أنها تحقق ربحـــا فى المستوى الذى تحققه الاستثمارات الراسمالية فى المجالات الاخرى .

ان تجربة صناعة الحديد والصلب فى مصر تعطينا الرد على ذلك التساؤل ان المصنع الذى تكلف أكثر من عشرين مليون جنيه ينتج حوالى ٢٠٠ الف طن من الصلب سنويا كما أن صناعة الحديد استلزمت بناء كوبرى المرازيق واقامة محطة كهرباء خاصة بالمصنع وعديد من الاستثمارات الاخرى وهى فوق ذلك نشأت فى حجم لايسمح باقامة الصناعات الملحقة بشكل اقتصادى والبداية بتصنيع كمية ضئيلة من الصلب تبعا لاحتياجات السوق المحلي يخلق بالضرورة زيادة فى التكاليف الثابتة وغالبا ما يوجد عنق زجاجة أو اكثر فى مراحل الانتاج فلايمكن لمصنع صغير للصلب أن ينتج أنواعا متعددة من الصلب او القطاعات المختلفة دون أن يفقد مزايا الانتاج الكبير .

ولكن فى حدود امكانياتنا هل كان من الممكن اقامة صناعة الحديد بالحجم الذى يحل هذه المشاكل .

من الصعب الاجابة على هذا السؤال بالايجاب سواء من ناحية حجم السوق المحلى أو امكانيات الاستثمارات اللازمة هذا الى جانب المشاكل لاخرى مثل توريد طرز متخلف من الآلات من قبل الشركة التى أقامت المصنع .

وكنتيجة لذلك فان سعر الحديد الناتج كان أكثر بكثير من سعر الحديد المستورد ولم تحقق الشركة ربحا من عملية الانتاج لعدة سنوات ولم توزع بالتالى الا نسبة الربح الذى منحته الحكومة للاسهم وذلك دفع من خزانة الدولة .

ولكن هل كان يمكن التخلى عن اقامة مصنع الصلب تلك الصناعة التى تمثل حلما قوميا فى أذهان الشعب تلك الصناعة التى هى عصب الانتاج الثقيل وعصب أى اقتصاد صناعى .

ان اقامة صناعة الصلب هى شرط أساسى لاقامة اقتصاد وطنى متكامل قادر على النمو الناتج من توظيف امكانياته الخاصة دون الاعتماد على الاقتصاد الاستعمارى . اقتصاد يمكن أن ينتج أدوات الانتاج .

الم تكن اقامة صناعة الحديد خروجا على مبدأ الربح خروجا على قاعدة أن الصناعة الرأسمالية تنشأ من أجل الحصول على الربح .

ان رأس المال يتحرك فى اتجاه الربح والرأسماليون يستثمرون رؤوس أموالهم فى المجالات التى تحقق أكبر معدلات الربح بحيث تكون النتيجة فى نهاية الامر الحصول على نفس معدل الربح تقريبا فى كافة مجالات الاستثمارات المختلفة .

وان نظرة سريعة الى احصاءات رأس المال فى مصر كفيلة بأن توضح لنا أين يمكن أكثر المجالات اجتذابا لرأس المال أى أكثرها قدرة على أعطاء أعلى معدلات الربح .

لقد كان الاستثمار العقارى وتكوين الشركات التجارية وشركات الصناعات الاستهلاكية الخفيفة هى أكثر المجالات اجتذابا لرؤوس الاموال .

ان رؤوس الاموال فى البلاد المتخلفة غالبا ما تحقق أعلى معدلات الربح باقامة الصناعات ذات التركيب العضوى المنخفض لرأس المال باستخدام العدد الكبير من العمال بأقل الاجور التى غالبا ما تقل عن حد الكفاف .

ونتيجة لكل هذه العوامل لم يكن من مصلحة رأس المال الخاص أن يندفع الى الاستثمار فى الصناعة الثقيلة كما أنه لم يكن لدى البورجوازية الناشئة القدر من المدخرات الذى يسمح لها بدخول ذلك الطريق فلم يكن

لدى هذه البورجوازية القدرة على الادخار والاستثمار التى تسمح لهـا بالدخول فى الاستثمارات ذات الحجم الكبير التى يتطلبها انشاء صناعة ثقيلة كالحديد والصلب أو البترول والكيماويات الثقيلة أو الكهرباء والالكترونيات والمناجم ... الخ .

وبلغة اخرى لم يكن لدى البورجوازية الا ان تكتفى بأن تستحوذ على مجالات الاستثمارات المتواضعة التى تفتحها الصناعات الخفيفة أو التجارة فى السلع المستوردة وتصدير المواد الخام وذلك بالطبع بجانب الاستثمار العقارى الذى كان يحول ريفنا اكثر فاكثر الى ريف راسمالى .

ولكن هل كان يمكن بهذا الوضع أن تحل مشكلة اقامة اقتصاد وطنى . ان اقامة صناعة خفيفة فقط كان يعنى الابقاء على الارتباطات التقليدية بالاقتصاد الاستعمارى تلك الارتباطات التى كان يزيد فى تدعيمها النفوذ المتزايد لرؤوس الاموال الموظفة فى التجارة الخارجية أو الداخلية التى تتعامل فى السلع التى تنتجها الدول الاستعمارية .

ان ذلك الوضع كان يعنى الابقاء على هيكل اقتصادى كسيح يتزايد ارتباطه واعتماده على الاقتصاد الاستعمارى .

ان اتجاه الراسماليين الى الصناعات الخفيفة ومجالات الاستثمار الاخرى من تجارية وعقارية معناه تأخير قيام الصناعات الاساسية التى بدونها لايمكن انتاج ادوات الانتاج والاعتماد على امكانيات الاقتصاد الوطنى لاحداث التنمية بل معناه أيضا الابقاء على نفس العلاقات القديمة فى تبادل السلع مع البلاد ذات الاقتصاد الصناعى المتقدم .

ان تأخير قيام الصناعات ذات التركيب العضوى العالى لراس المال هو فى الحقيقة نفى للاستقلال الاقتصادى .

ولعله من تحصيل الحاصل أن نشير الى عدم امكانية الاعتماد على الاستثمارات الاجنبية فى تحريك عجلة التنمية الاقتصادية فى بلادنا فرؤوس الاموال الاجنبية حكمها حكم راس المال الخاص لاتتحرك الا بدافع الربح أى لايمكن أن تتجه الى المشاريع الصناعية الخفيفة أو تمويل التجارة الخارجية وعمليات الائتمان او استنزاف المواد الخام كالبترول والمناجم أما بالنسبة للصناعة الثقيلة فهى بجانب عزوفها عن اقامة مراكز تصنيع منافسة لها لاتجد فى تلك العملية مجالا محققا لمعدل ربح مرتفع ولاتجد امكانية لاقامتها على اساس راسمالى .

وبجانب ذلك فان ظروف تطور الحركة الوطنية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية كانت ترهب راس المال الاجنبى ولا تشجعه على القدوم الى بلادنا ولعل فى احصاءات رؤوس الاموال الاجنبية المستثمرة منذ نهاية الحرب فى مصر ما يوضح ذلك .

التحـــول عن الرأســـمالية

لكل هذه العوامل السابقة كان يتضح فى معالجة مشاكل التصنيع والتنمية أنه من الضرورى الاقدام على عديد من المشروعات التى لايمكن أن تقام على أساس مربح من وجهة نظر الاقتصاد الراسمالى والتى لايمكن التخلى عنها الا على حساب الاستقلال الاقتصادى أى على حساب فصم علاقاتنا الاقتصادية بالاستعمار . فبدون اقامة مشاريع التصنيع الاساسية ولو على اساس أنها غير مريحة لابد أن تظل علاقات التبعية للاقتصاد الاستعمارى قائمة ولابد أن ينتج هيكل اقتصادى مشوه عاجز عن النمو الذى يتطلبه استقلالنا الاقتصادى .

ولكن اقامة مشاريع على غير اساس الربح انما هى عملية غير ذات موضع بالنسبة للراسماليين ولم يكن من الممكن أو المتوقع أن يســاهم الراسماليون فى هذه المشاريع فى الظروف العادية وبرضى ناتج عن احساسهم بمصالحهم الاقتصادية .

ولذلك كان من المحتم لكى تقام مثل هذه المشاريع أن تساهم الدولة مساهمة مباشرة أو أن تضمن بجانب مساهمتها حدا أدنى من الربح للمساهمين .

ان ذلك كان يعنى نتيجتين هامتين أولا أنه ظهرت أشكال جديدة من الملكية العامة خطرها على اقتصاد البورجوازية لاينتج فقط من مساهمة الحكومة بشكل عام كما كان حادثا منذ أمد بعيد فى السكك الحديدية أو الكهرباء والمرافق العامة ... الخ . بل من ان مساهمة الحكومة كانت عاملا أساسيا حاسما فى امكانية قيام صناعات تعتبر عصب الاقتصاد الصناعى وقلبه النابض .

والنتيجة الثانية ان دخول الحكومة بهذه المساهمات فى خطة التنمية كان يستلزم خلق قبضة من الحكومة على أجهزة التمويل (البنوك وشركات التأمين وصناديق الادخار ... الخ) بما يتيح لها استخدام مدخرات المجتمع ، بما فيه البورجوازية نفسها ، فى خطة التنمية . هذه ليست عملية رقابة أو اشراف وتوجيه فحسب انما هى استحواز مباشر على المدخرات البورجوازية من استخدامها فى المشاريع التى تنصرف اليها تلقائيا من أجل الحصول على الربح .

ان التخلى عن مفهوم الربح أى اقامة المشاريع لاهداف التنمية الاقتصادية حتى ولو كانت تحقق معدلا من الربح فى مجال معين أقل من الربح الذى يتحقق فى المجالات الاخرى أو لا يحقق ربحا على الاطلاق ، ان ذلك فى جوهره خروج على علاقات الرأسمالية فى نطاق معين حتى ولو كان يحكم الاقتصاد فى مجموعة اطار من علاقات الانتاج الرأسمالى .

ان اقامة صناعات على هذا الاساس وسيطرة الدولة المتزايدة على مصادر التمويل انما يعنى أن نمو الاقتصاد الوطنى على اساس غير الاسس التى تحرك رأس المــال فى الاقتصاد الحر . ان تحد حركة رأس المــال أو تستحوذ على المدخرات القومية لتوظف فى مجال معين ان هذا يعنى ضرورة وضع خطة تنمية وأن يتبع منهج التخطيط . ان هذا معناه أن يقنن الخروج على علاقات الانتاج الرأسمالية . ان فكرة التخطيط نفسها تنطوى على اهمال وضع الاعتبار الاول للربح وهى اذ تستخدم رأس المــال العام فى اقامة مشاريع اساسية وتدخل المدخرات القومية بصورة تتزايد تحت سيطرة الدولة سواء فى اسلوب التوجيه او الاستحواذ المباشر ان هذا كله يعنى التخلى عن الاسلوب الرأسمالى للنمو .

غير أن هذه العوامل لاتفعل فعلها بصورة مجردة انما هى تتطور من خلال تطور معركة الاستقلال وبناء الاقتصاد القومى من خلال التخلص من قبضة السيطرة الاستعمارية بحيث يتضح أكثر وأكثر فى التطبيق ان علاقات الانتاج الرأسمالى انما هى معوق أساسى فى طريق بناء اقتصاد قومى فى طريق التخلص من القبضة الاستعمارية .

وفى هذه العملية ، فى الكفاح من أجل تحقيق الاهداف الوطنية تبرز بصورة متزايدة التناقضات بين رأس المال الخاص وعلاقات الانتاج الرأسمالية من ناحية وبين مصلحة الاقتصاد الوطنى الذى بدون بنائه لايمكن أن يتحقق الاستقلال والعلاقات التى يفرضها القطاع العام فى الانتاج بما يحمله من أشكال جديدة فى الملكية وعلاقات الانتاج التى تخالف الشكل التقليدى لعلاقات الانتاج الرأسمالية من ناحية اخرى .

لقد كانت معركة العدوان الاستعمارى سنة ٥٦ من اهم المعارك التى حددت مسار الاقتصاد المصرى ففى هذه المعركة تقرر مصير رأس المــال الاستعمارى ولكن من ناحية اخرى كانت الوسيلة لتحقيق ذلك تمثل نقطة هامة فى تحديد الشكل الذى سيتخذه الاقتصاد الوطنى فى هذه المرحلة من التحرر الوطنى ذلك الشكل الذى سيحدد الى مدى بعيد امكانية النمو أو الضمور الذى يتعرض له رأس المــال الوطنى .

والمسألة او هى المعركة كانت ماذا سيكون مصير رأس المــال الاجنبى بعد تمصيره هل سيكون من نصيب القطاع العام أم القطاع

الخاص . أى هل سيدعم القطاع العـــام أو ستستولى على مراكـــزه البورجوازية الوطنية وتستأثر به وحدها .

ويجب أن نلاحظ أن تأميم الشركات الاستعمارية قد تم فى بداية سنة ٥٧ أى بعد خمس سنوات من ثورة ٢٣ يوليو وبعد أن كانت الثورة قد عانت عديدا من التجارب مع راس المـــال الخاص وتبينت الى حـــد بعيد كم هو قاصر عن القيام بالهام التى ينوطها به واجب بناء اقتصاد وطنى .

ثانيا انه كان وجد فعلا قطاع قائم (بجانب المرافق العامة كالسكك الحديدية ... الخ) مثل شركة الحديد والصلب وشركة كيما والتجارة الخارجية .. وهى الشركات التى ساهمت فيها الحكومة فى بداية تنفيذ مشاريع التنمية .

ثالثا ان راس المـــال الاستعمارى وهنا نقطة جوهرية كان يحتوى بالدرجة الاولى على بنوك وشركات تأمين اى على أجهزة تمويل رئيسية (حوالى ٦٠٪ من ميزانيات البنوك) وهى أجهزة تبين فى التطبيق أهميتها الجوهرية فى التحكم فى تنفيذ خطة التنمية وفى الاستحواذ على مدخرات المجتمع .

رابعا ان راس المـــال الخاص اى البورجوازية الوطنية نفسها لم يكن يمكنها عمليا حتى مع ابدائها الرغبة فى ذلك أن تستأثر أى تشترى الاستثمارات الاجنبية بامكانياتها الخاصة وكان من المرجع أن تستخدم امكانيات الدولة نفسها للقيام بذلك .

خامسا ان ذلك كان يستتبع عمليا زيادة استغلال الطبقات الاخرى وحرمانها من نصيبها من مكاسب المعركة .

ان خطوة تأميم الاستثمارات سنة ٥٧ قد وضعت القطاع العـــام فى مركز السيطرة على مصادر الائتمان وعلى قدر كبير من الانتاج الصناعى .

ولكن هذا الوضع الذى خلق نوعا من المنافسة بين القطاعين العام والخاص ابرز التناقض بينهما وأخذ يبرز اكثر فأكثر الدور المعطل لراس المـــال الخاص فى خطة التنمية .

ان التناقض بين القطاعين العام والخاص لو صفى لحساب القطاع الخاص لكان يعنى ذلك فشل التنمية وبناء الاقتصاد الوطنى . ان اى تسليم للقطاع الخاص بالقدرة على توجيه الاقتصاد القومى او التخلى له عن أرباح القطاع العام واعطاءه الفرصة للتوسع كان يعنى حتما حرف خطة التنمية .

ومن جهة اخرى فان مقاومة القطاع العام لعملية النهب المنظمة التى يقوم بها القطاع الخاص واحتياجه المتزايد لراس المـــال التى تفرض عليه السيطرة المتزايدة على البنوك ... الخ . كان يؤدى بصورة متزايدة الى توجيه ضربات متتالية لاجزاء مطردة الاتساع من البورجوازية الوطنية نفسها فمن تأميم بنك مصر والبنك الاهلى الى الادوية وشركات النقل ثم ضربات يوليو ١٩٦١ .

ان ذلك كان يعبر عن احتياجات بناء الاقتصاد الوطنى وتدعيـــم الاستقلال تلك الاحتياجات التى فرضت اشكال جديدة للملكية العامة وانواعا جديدة من المشاريع الانتاجية لاتعتمد على حافز الربح وتعبر عن علاقات انتاج جديدة متباينة فمن مشاريع ملك الدولة مباشرة الى شركات ملك الدولة أو القطاع العام أو شركات فى القطاع العام يساهم فيها راس المـــال الخاص الى تعاونيات استهلاكية ملك الدولة ملكية تامة أو بالمساهمة مع التعاونيين ... الخ .

وبجانب ذلك احتل القطاع العام مكانا متزايد الاهمية فبجانب الانتاج من أجل الربح برز انتاج لايتوخى الربح بالدرجة الاولى واذا كان فى اطار من علاقات الانتاج الراسمالية وتبع ذلك قيود لاتعبر فقط عن حمايـــة الصناعة المحلية انما تعبر عن القيود التى يجب أن يفرضها هذا الاقتصاد فى مراحل تطوره على التجارة وحركة رأس المـــال وحقه فى الاستثمار فى المجال الذى يختاره .

ان تأميم بنك مصر والبنك الاهلى كان حرمان الراسمالية الوطنية من حقها وفرصتها فى تكوين رأسمال من خلال الاستحواذ على مدخرات المجتمع وكان يعنى هذا تقييد نموها واخضاعه لمشيئة الدولة .

أما ضربات يوليو ١٩٦١ فكانت تعنى التصفية النهائيـــة للمراكز الرئيسية لراس المـــال الكبير وهى فى نفس الوقت تضع الاساس المادى الذى يمكن أن تستقر عليه علاقات انتاج اشتراكية اذا تم فى طبيعـــة السلطة ذلك التعبير الذى مهدت له هذه الاجراءات .

لقد عبرت هذه القوانين عن ضرورة ذبول علاقات الانتاج الراسمالية فى المجتمع كله وهى فى ذلك لاتعبر عن احتياجات الصراع الطبقى فحسب بل عن احتياجات المعركة ضد الاستعمار بصورة اساسية ايضا .

المضمون الاجتماعى للثورة الوطنية

ان الثورة الوطنية التى تعبر عن نشأة القومية وكفاحها ضد الاستعمار وهى الثورة التى تتم تقليديا بقيادة البورجوازية الوطنية انما كانت تعبر بالدرجة الاولى عن مصالح البورجوازية الوطنية وعن رغبتها فى الاستقلال بالسوق المحلى عن نفوذ الاستعمار .

وبالتالى فان الوضع الاجتماعى الناشىء عن الثورة الوطنية كان يعبر عن مصالح البورجوازية الوطنية فى مجتمع راسمالى تسيطر عليه علاقات الانتاج الرأسمالى وتستقر على قمته البورجوازية الوطنية .

غير انه بدخول العالم فى مرحلة الثورة الاشتراكية وأزمة النظام الاستعمارى العامة وجدت ظروف جديدة لم تعد تسمح بنجاح البورجوازية الوطنية فى مهام اقامة اقتصاد وطنى ، تلك العوامل التى نشأت من تزايد الضغط الاستعمارى على اقتصاديات الدول المتخلفة بحيث لم يعد ممكنا أن تنهض البورجوازية بهذا الهدف .

لقد أوضحت ظروف الهند المستقلة أن التزامها النظام الراسمالى لايسمح لها بأى حال بمعدل كاف من النمو لرفع مستوى معيشة الجماهير أو حتى تعويض الزيادة السنوية فى عدد السكان .

ان تتبع خطة التنمية الهندية فى مشاريع السنوات الخمس الاولى والثانى والثالث يوضح خطورة الاعتماد على رأس المال الخاص الاجنبى او الهندى فى القيام بالمشاريع الاساسية للصناعات الثقيلة فقد تخلت رؤوس الاموال هذه عن القيام بمشاريع الالومنيوم والحديد وكثير من المشاريع الاساسية فى الخطة الاولى مما كان سببا مباشرا فى تخلفها عن تحقيق أهدافها وذلك يوضح اطراد تناقص نسبة استثمارات القطاع الخاص فى خطة التنمية وزيادة نسبة استثمارات القطاع العام باطراد من مشروع خماسى الى آخر .

وفى نفس الوقت وعلى الرغم من هذا الاتجاه نجد أن الهند لم تتخلص بعد من الاستثمارات الاستعمارية التى تبلغ نسبا تتراوح بين ٩٠٪ ، ٢٠٪ من أول صناعة الحديد والسيارات والبترول الى مزارع الشاى ... الخ .

وعلى الرغم من التغييرات التى تطرأت على خطة التنمية فى الهند فانها مازالت متمسكة الى حد بعيد بطريق التطور الراسمالى ولم تتمكن بعد من تصفية علاقاتها براس المـــال الاستعمارى ولم تتمكن بعد من أن تحقق معدلا عاليا فى التنمية أو تضع الاساس لبناء اقتصاد وطنى مستقل عن الاستعمار .

وفى تركيا التى قامت بالثورة الوطنية منذ اربعين عاما ونجحت فى التخلص من الاحتلال الاجنبى واحراز الاستقلال السياسى فانها اليوم مازالت أو هى انتكست الى وضع شبه مستعمر بحيث لاتعتبر فى حاجة الى ثورة اشتراكية بالمعنى التقليدى بل أنها تحتاج الى ثورة وطنيـــة تفصم ارتباطها بالاقتصاد الاستعمارى وتعيد بناء اقتصادها الـــوطنى وتخلصها فى نفس الوقت من الاحلاف العسكرية والتبعية السياســـية بالاستعمار .

ان الوقت الذى كان من الممكن فيه ان تنتصر الثورة الـــوطنية البورجوازية قد انتهى ولم يعد من الممكن بناء مجتمع بورجوازى رأسمالى على أنقاض المجتمع شبه المستعمر مهما بلغت ثورية البورجوازية .

ان لكل ثورة وطنية مضمونها الاجتماعى وقد كان من الممكن فى وقت انتصار البرجوازية على النطاق العالى أن تخلق الثورات الوطنية مجتمعا رأسماليا عند انتصارها لقد كان ذلك ممكنا عندما كانت الرأسمالية هى النظام العالمى المتقدم وقبل أن تدخل مرحلة الاستعمار وقبل دخول العالم مرحلة الثورة الاشتراكية مرحلة القضاء على الاستعمار مرحلة احتضار الراسمالية فان الظروف الموضوعية لم تعد تسمح ببناء مجتمعات راسمالية جديدة .

فى هذا الوقت يتضح ان محاولة بناء مجتمع راسمالى لايمكن الا أن تنطوى على ابقاء علاقاته مع الاستعمار تلك العلاقات التى تبقى البلد المستقل فى وضع شبه مستعمر والتى تعطل بناء اقتصاده القومى .

لذلك كان من الضرورى أن تمارس الثورات الوطنية تجارب جديدة سواء فى أسلوب احرازها للاستقلال أو فى محاولة بناء الاقتصاد الوطنى تجارب جديدة تبعد البناء الاقتصادى عن النظام الراسمالى ولكن تلك التجارب الجديدة اى مضمون اجتماعى تعبر عنه ؟ ان ذلك المضمون الجديد فى مرحلة الثورة الاشتراكية العالمية لايمكن أن يكون مضـــمونا اشتراكيا .

وليس معنى ذلك أن هذا المضمون يبرز مباشرة بمجرد حـــدوث الثورة ولكنه يبرز على مدى تطور مراحل الثورة بحيث تتضح معالمـــه

وتتشكل تدريجيا كلما واجهت الثورة مشاكل جديدة فى بناء الاقتصاد القومى انتاج جديدة .

غير ان هذه المسألة لايمكن أن يتضح معناها الا بعد دراسة الدولة وهى التى تعبر عن مصالح الطبقة المسيطرة على الانتاج والتى تسيره لمصلحتها والتى لها اليد العليا فى التحكم فى القوى الانتاجية فى المجتمع .

واذا كانت الثورة الوطنية فى تطورها تكشف عن قصور علاقات الانتاج الراسمالى وان كانت تخلق علاقات انتاج جديدة فمن المحتم ان يكون لذلك تأثيره على الدولة على السلطة الناتجة من نجاح الثورة الوطنية وذلك بالتالى ينعكس مرة أخرى على علامات الانتاج ويعبر عن توازن جديد فى الصراع الطبقى .

قيـــادة الثورة الـــوطنية

فى بداية الثورة الوطنية تتشكل جبهة ثورية من الطبقات الثورية البرجوازية الوطنية والعمال والفلاحين والمثقفين وبمجرد نجاح الثورة تظهر التناقضات بين مصالح تلك الطبقات .

وان المجموعة المسئولة عن الحكم فى بداية الثورة لايمكن فى وقتنا الحاضر أن تكون معبرة عن مصالح طبقة واحدة فبدون حشد قوى كل من الطبقات الثورية يصبح انجاز النصر فى المعركة الوطنية متعذرا وبالتالى فان قيادة الثورة التى تستولى على السلطة تمثل تحالف عدة طبقات .

وتبرز قيادة طبقة معينة مِنَ الطبقات الثورية من خلال قدرتها على حل مشاكل الثورة بطريقتها الخاصة أى بأيديولوجيتها واسلوب عملها وبأجهزتها الخاصة ومن خلال خلق علاقات الانتـــاج التى يفرضـــها اسلوبها فى الانتـــاج .

وفى هذه المرحلة فى فترة الانقلاب الثورى نفسه يكون جهاز الدولة نفسه من اهم مسارح الصراع الطبقى ان لم يكن اهمها جميعا .

واذا كانت البرجوازية فى مصر قد تمتعت فى بداية الثورة بأكبر فرصة لفرض قيادتها فان سلسلة الازمات التى واجهتها الثورة اثبتت عجز أسلوب عملها وايديولوجيتها وجهاز السلطة الذى تحاول أن تحكم به وتفرض قيادتها على الثورة ثم تصفى به القيادات الثورية الاخرى وتعزلها عن السلطة .

فمجرد احراز الثورة للانتصارات فى المعركة ضد الاستعمار تبرز التناقضات بين قوات الثورة وتبدأ سلسلة من التفاعلات داخل جهـــاز السلطة نفسه وفى قيادته تعبر عن الصراع الطبقى الدائر فى المجتمع كله والذى يتجاذب الثورة ويحدد مسارها .

أولا يحدث استقطاب فى قيادة الثورة طرفاه البورجوازية الوطنية من ناحية وجناح يسارى يقوى نفوذه من خلال تطبيق وســائل جديدة وتجارب جديدة فى حل مشاكل الثورة .

ثانيا من خلال فشل اسلوب وأيدلوجية الرأسمالية تفقد البورجوازية أكثر فأكثر قيادتها على الثورة ويقل دورها ومن خلال حل مشكلة اقامة الاقتصاد الوطنى تتعرض البورجوازية لضربات متتالية لاتصيب مراكزها الاقتصادية فحسب بل تصيب بالتبعية أيضا الاجنحة المدافعة عن مصالحها فى السلطة وتنتقل قيادة السلطة داخل التحالف الوطنى اكثر فأكثر الى الجناح اليسارى .

ثالثا يتحول الجناح اليسارى نفسه اكثر فأكثر الى أيدلوجية يسارية تميل اكثر فأكثر الى الاشتراكية العلمية من خلال الضربات التى توجه الى البرجوازية والى نظام الانتاج الرأسمالى ومن خلال انتهاج تجارب متأثرة بالنموذج الاشتراكى كل ذلك يجعل الجناح اليسارى نفسه يتجه الى تمثيل الطبقة العاملة وجماهير الشعب العاملة سواء بالنسبة لمصالحها أو أيدلوجيتها .

ان هذه العملية لاتتم بصورة ميكانيكية وهى ليست على صورة منحنى بيانى أملس لمعادلة رياضية انما هى تتمثل فى سلسلة من الازمات التى تعبر فى مراحل مختلفة من سير الثورة عن توازن القوى الطبقية داخل جهاز السلطة .

وفى كل أزمة تتعرض الثورة نفسها لخطر الانتكاس لو أن الجناح اليمينى كسب الجولة ، فمعنى توقف سير الثورة أن يقف التطور الاجتماعى ذلك التطور الذى يدونه تحرم الثورة الوطنية من فرصتها فى النجاح .

ولكن اذا نجح الجناح اليسارى فان ذلك يدفع القيادة الثورية كلها خطوة الى اليسار وليس ذلك فقط من خلال تدعيم الجناح اليسارى بل من خلال التخلص من ممثلى أقصى اليمين أو تحول هؤلاء الى الدفاع عن مصالح الفئات المتبقية من البرجوازية التى لم توجه اليها بعد ضربات .

ومن ناحية أخرى فان التحول الثورى هذا لايتم بصورة متسقة طول الوقت بل ان التناقضات الثانوية وعدم الوضوح والعوامل الفردية والسياسات اللامبدئية قد يجعل خط سير الثورة فى منتهى التعقيد .

ففى بداية ثورة يوليو انعزل الشيوعيون بسبب يساريتهم واخطائهم وضعفهم الذاتى وعدم قدرتهم على تفهم طبيعة الثورة او أن الثورة الوطنية الديموقراطية ليست بالضرورة ثورة بورجوازية وأن الدفاع عن شكل الديموقراطية البرلمانية البورجوازية لم يكن ليدفع الثورة الى الامام بل كان كفيلا بانكاسها وأن توازن القوى الجديدة فى العالم الناشىء من تعاظم قوة المعسكر الاشتراكى كان يسمح لقيادة الثورة بقدر كبير من المناورة وحرية الحركة كان الشيوعيون يسيئون تفسيره على أنه تهادن مع الاستعمار .

ومن جهة أخرى فان قيادة الثورة لم تكن تأثرت تأثيرا كافيا من وجود المعسكر الاشتراكى نتيجة للجمود الذى كانت تتسم به تحركاته فى ذلك الوقت .

ولذلك فعلى الرغم من أن التناقض بين الشيوعيين والاجنحة الاقل يسارية فى قيادة الثورة لم تكن بالعمق الذى عليه التناقضات بين قيادة الثورة والاستعمار أو بين تلك الاجنحة والاجنحة الرجعية فقد برزت تلك المتناقضات الى السطح خاصة فى أزمة مارس التى وقف فيها الشيوعيون مع الاجنحة الرجعية التى كانت تدافع عن مفهوم برجوازى للديموقراطية كان الشيوعيون يتصورون انه أحسن ما يمكن الوصول اليه فى ثورة وطنية ديموقراطية بورجوازية أو هى لايمكن الا أن تكون برجوازية .

ولذلك فعلى الرغم من أن أزمة مارس انتهت بضرب الشيوعيين الا أنها فى نفس الوقت صفت التنظيمات الحزبية البرجوازية التقليدية واضعفت قدرة تلك الطبقة على التنظيم وكانت تمثل خطوة ثورية هامة فى اتجاه اليسار لقيادة الثورة فى مجموعها .

وليست لدينا القدرة على تعداد كل الازمات التى مرت بالثورة بالتفصيل أو تقصى الدوافع والاسباب الحقيقية لكل ازمة أو مواقف كل جناح فيها ولكن ضرب الاخوان المسلمين والتخلص من محمد نجيب ورشاد مهنى ثم صفقة الاسلحة والعدوان الاستعمارى .. كل ذلك كان يمثل تغيرات فى الاسلوب الذى انتهجته الثورة لحل المشكلة الوطنية وضرب الاجنحة المتخلفة .

أما فى باب البناء الاقتصادى فنجد تحولا من السياسة الاولى التى كانت تضع مسئولية التنمية فى الاساس على راس المال الخاص بل حتى الاستعانة براس المال الاجنبى ، وكانت خطة التنمية الاولى واعمال مجلس الانتاج فى بداية الثورة بل حتى المسئولين عن خطة التنمية كل ذلك كان يعبر عن تأثير ايديولوجية البرجوازية فى التنمية وبناء الاقتصاد القومى . ولكن مع ثبوت فشل ذلك الاسلوب بدأ التدخل المباشر لراس المال الحكومى كمشاريع الحديد والصلب والسماد وبعض الصناعات الاساسية الاخرى ولكن الخطوات التى تلت العدوان سنة ٥٦ كانت تعبر عن قفزة جديدة ببروز القطاع العام بشكل واضح وحرمان البورجوازية من الاستئثار بمكاسب النصر على الاستعمار .

كل ذلك يعبر عن تغير الايديولوجية الموجهة للثورة وهذا لم يكن يعنى الا تغييرا فى ميزان القوى داخل السلطة نفسها فان السلطة لايمكن الا أن تكون كمعبرة عن توازن القوى بين الطبقات ذات المصالح فى البناء الاقتصادى القائم وفى التغييرات التى تحدد مساره وتطوره ونموه .

لقد كانت هذه التطورات فى اسلوب حل مشاكل الثورة تعبر عــن ضرورة تغيير الحكومة الثورية لاسلوب عملها والتخلص من المدافعين عن مصالح الطبقات التى يجب أن توجه اليها الضربات وكل ذلك كان يتبلور فى سلسلة من ازمات الحكم تزحزح البرجوازية عن مركز القيادة وتدفع بمفاهيم جديدة الى التطبيق وبذلك تبدأ عملية تدريجية طويلة من احلال ايديولوجية واشكال فى الانتاج تميل الى النمط الاشتراكى بــدل تلك الرأسمالية الفاشلة فى الوقت الذى تتغير طبيعة السلطة من خلال استبعاد ممثلى البورجوازية واحلال آخرين يمثلون بصورة متزايدة ايديولوجية ومصالح الطبقة العاملة والشعب العامل .

ان هذه العملية الطويلة تمثل لحظة ثورية طويلة . ان ما تم فى روسيا فى عشرة أيام أو اقل يحدث بطريقة مختلفة تماما وعلى مدى عشر سنين فى بلادنا وفى هذا التغيير الطويل ذى القفزات القصيرة المتتالية لايمكن تحديد لحظة معينة تعبر عن مرحلة قائمة بذاتها ومن الصعب أن تحدد فى لحظة معينة بأى قدر تمثل قيادة الثورة مصالح البرجوازية أو مصالح الطبقة العاملة والشعب العامل . انما الذى يمكن تحديدة تماما هو اتجاه التغيير وعندما تتضح الامور فى مجال معين يمكننا أن نتبين بوضوح أى الاجراءات يمثل مصالح البرجوازية وأيها يمثل مصالح العمال والفلاحين ويمكن فى ذلك الوقت أن يتضح كما هو حادث ، الا أن السلطة التى تحدث الاجراءات التى تصفى مصالح البرجوازية وأسلوبها فى الانتاج سواء فى عمليات التأميم أو القطاع التعاونى ... الخ هى سلطة معاديــة للبرجوازية وهى وان كانت مشوبة بشوائب برجوازية فى تنظيمها لجهاز الدولة أو برواسب تاريخية برجوازية الا انها تميل الى تمثيل مصالح الطبقة العاملة والشعب العامل .

ولذلك ففى مناقشة مراحل الثورة لايمكن أن نفصل بين المرحلة الوطنية والمرحلة الاشتراكية انما تتخذ الثورة كلها طابعا انتقاليا مزدوجا اذ أن الاهداف الوطنية لاتتحقق بالاسلوب التقليدى والتغييرات الاجتماعية تبرز تدريجيا من خلال تحقيق الاهداف الوطنية .

بالطبع يكون احراز الانتصار على الاستعمار فى بداية الثورة هو الهدف المباشر لكن التغييرات الاجتماعية تبرز فى الحال من خلال الحصول على هذه الانتصارات وبناء الاقتصاد الــوطنى تبرز تلك التغيــيرات الاجتماعية سواء فى العلاقات الاجتماعية أو فى طبيعة السلطة من خلال تعاظم الدور الذى تقوم به الطبقة العاملة والشعب العامل ونجاح اسلوب عملها ونجاح التجارب المتأثرة بالفكر الاشتراكى العلمى ومن خلال فشل ايديولوجية وأساليب البرجوازية وتضاؤل دورها فى المعركة الوطنية وبناء الاقتصاد الوطنى .

وكلما تقدمت الثورة برز طابعها الاشتراكى سواء فى جهاز الحكم أو السلطة أو علاقات الانتاج الجديدة . وبالتحول المطرد فى طبيعة السلطة

والتحول التدريجي فى علاقات الانتاج يحدث تحول تدريجى فى الواجبات التى تواجه الثورة وتدخل فى مرحلتها الاشتراكية .

ولذلك فان ثورة ٢٣ يوليو ولو انها فى بداية الامر كانت تحت قيادة تجمع ثورى تتمتع فيه البورجوازية بفرصة طيبة للاستيلاء على القيادة فان انجازها للواجبات الوطنية تم فى نطاق الثورة الاشتراكية العالمية وبأسلوب يميل الى الطابع الاشتراكى .

غير أن التفاعل الذى يجرى فى قيادة الثورة فى قمة السلطة فى توازن القوى بين الفئات المعبرة عن المصالح الطبقية فى السلطة الثورية ليس معزولا عن المجتمع وهو لايسير بطريقة ميكانيكية او من خلال تفاعلاته الذاتية وهو فى تعبيره عن توازن القوى الطبقية يؤثر فى توازن القوى داخل المجتمع نفسه ويتأثر بنفس تلك القوى الطبقية .

ان السلطة تؤثر فى المجتمع ولكن تطور المجتمع نفسه يؤثر فى السلطة . ان كل تغيير فى طبيعة الحكومة يدفع عجلة التطور الى الامام ويزيد من امكانية استخدام حلول اكثر ثورية لمشاكل المجتمع ويزيد فى اضعاف نفوذ الطبقات التى تخسر من التحولات ذات الطابع الاشتراكى فى المجتمع ويزيد فى نفس الوقت من نفوذ الطبقات الاكثر ثورية ، فى نفوذ العمال والفلاحين والجماهير الكادحة يزيد من قدرتهم على التنظيم ومن درجة تنظمهيم ويزيد من فعاليتهم ومن الدور الايجابى الذى يلعبونه سواء فى تطبيق الاجراءات التقدمية أو حمايتها أو شل حركة الطبقات الرجعية أو الفئات التى تتحول الى صفوف المعادين للتحولات الثورية من شرائح البرجوازية التى تصيبها اجراءات التأميم .

ففى أزمة مارس على الرغم من أن الشيوعيين قد اتخذوا الموقف الخاطىء الا أن الطبقة العاملة لعبت دورا فعالا لم ينتقص من أهمية أنه كان على رأس تنظيماتنا النقابية مجاميع من القادة العاملين اقل ثورية من الشيوعيين واللذين كان كثير منهم ذوى تاريخ طويل فى العمل مع الاحزاب البرجوازية . وعلى الرغم من أن مصير معركة مارس انمـــا تقرر بالدرجة الاولى فى صفوف الجيش الا أن انحياز الطبقة العاملة للنجاح المتقدم من الثورة أبرز دورها الجماهيرى بل ونفوذها وتأثيرها فى خط سير الثورة وقيادتها اكبر من ذى قبل .

ولذلك فان كل تقدم فى القوى الطبقية التى تعبر عن المصـــالح الجديدة عن الاساليب الجديدة فى الانتاج عن المضمون الاشتراكى للثورة ، كل تقدم فى تلك القوى يعنى زيادة امكانية التحول فى طبيعة السلطة وفى اتجاه توازن القوى داخل جهاز السلطة نفسه فى مصلحة الطبقة العاملة والشعب العامل .

ومن جهة أخرى فان تلك العملية المستمرة يعترض طريقها تجمع الرجعية ضد الاجراءات الثورية التى تصفى مصالحها وتطردها من السلطة ، باتساع الجناح اليمينى والذى يزداد بزيادة الطبقات والشرائح الطبقية التى تتخلى عن ثوريتها بتقدم المضمون الاجتماعى للثورة وذلك يجعل من الصعب استمرار التغييرات الثورية دفعة واحدة . فبحدوث تقدم ثورى تتسع جبهة الرجعية وتمنع زيادة هذا التقدم بل تحاول تصفيته ولكنها تفعل ذلك من مراكز قوى اضعف عن ذى قبل ويفعل الوضع الجديد فعله فى تصفية بعض أجزائها ويضعف تحالفها فى مجموعه ويتهيأ الوضع لمعركة جديدة .

ان تطور المجتمع عملية حية وفى الظروف الثورية التى يعيشها مجتمعنا لايمكن أن تتوقف تلك العملية سواء داخل جهاز الدولة أو فى العلاقات الطبقية داخل المجتمع . ان عملية التحول هذه حتمية ولايمكن منع التحول من أن يأخذ مجراه مهما كانت نيات بعض قادة الثورة فى أن يقف التطور عند مرحلة معينة . ان هذا لايعنى الا ازمة حكم أخرى وعملية استقطاب جديدة فيها جانب متقدم وجانب متخلف وتظل عمليات الاستقطاب وأزمات الحكم تتكرر حتى يتم التحول النهائى فى السلطة وتمثل بشكل عام دكتاتورية الطبقات الثورية سلطة الشعب العامل .

ولذلك فانه اذا كان يتردد كلام فى بعض الاوقات عن اشتراكية الملاك وعن ماهية راس المال المستقل ذلك الكلام الذى يعنى ابقاء الانتاج والاستغلال الراسمالى فى مستوى الملكية الصغيرة فان هذا ليس معناه الا محاولة تعطيل مؤقتة لايمكن ان تطول او تعبر عن توازن القوى فى مرحلة معينة او تعبر عن وضع معين مؤقت ولايمكن اعتبارها نهاية اى مرحلة ثورية جديدة انما هى مجرد نقطة جديدة على خط التحول المستمر فى طبيعة السلطة هذا الخط الذى يعبر عن الصراع داخل جهاز الدولة وفى المجتمع بين البرجوازية والشعب العامل .

أما فى التطبيق فيعنى أن تنحصر مقاومة البرجوازية فى آخر معاقلها وهى البرجوازية الصغيرة التى لايمكن أن تقيم مجتمعها الخاص وان كانت أكثر الطبقات التى يلزم لتصفيتها مزيد من الصبر والوقت والعمل البطيء والتى لايمكن فى النهاية من تصفية دورها فى الانتاج الا من خلال التقدم الكبير فى القطاع الاشتراكى فى الانتاج .

لحظـــة التحـــول الثورى

قد تبدو الصورة التى ترسمها هذه النظرة للتحول الثورى فى بلادنا غريبة عن المفهوم المعتاد للتغير الكيفى . فالمجتمع راسمالى حتى تزداد التناقضات بين علاقات الانتاج وتطور وسائل الانتاج فتتحطم علاقات الانتاج بالثورة . الثورة التى تحطم جهاز الدولة البرجوازى وتفرض دكتاتورية الطبقة العاملة وحلفائها .

ومالم تكن الثورة واضحة المعالم وعملية الانقلاب الثورى متميزة فانه يصعب تفهم طبيعة التحول ولانجد ردا على التساؤل اين علاقات الانتاج الجديدة ؟ لمـــاذا لم يتحطم جهاز الدولة البرجوازى ؟ اين السلطة الجديدة ؟ اين سلطة الطبقة العاملة وحلفائها ؟ .

اين التحول الذى يتم على مدى طويل وفى قفزات قصيرة من الصعب أن نفهمه وأن ندرك المضمون الثورى الذى يحتويه مالم ندرس قوانين الجدل دراسة اكثر تعقيدا ، دراسة تحاول ان توسع المحتوى الذى تتضمنه تلك القوانين وتجعل قدرتها على تلك الظواهر الطبيعية اكثر شمولا .

فالمـــاء يغلى فى درجة ١٠٠ مئوية . لكن مزيجا من المـــاء والكحول يغلى ويستمر فى الغليان على مدى كبير من درجات الحرارة يتراوح بين درجة غليان الكحول ودرجة غليان المـــاء . وفى نفس الوقت تتغير نسبة المـــاء فى البخار المتصاعد كلما استمر غليان المزيج مع تغير تركيب المزيج نفسه .

والثلج ينصهر فى درجة الصفر المئوية وتستمر درجـــة الحرارة ثابتة عند درجة الصفر حوالى مدة الانصهار غير ان فى حالة الاسفلت مثلا نجد ان تلك المـــادة تبدأ فى الطراوة والرجاوة بارتفاع درجة الحرارة وتظل درجة الحرارة ترتفع وتتغير حالة المـــادة تدريجيا حتى يتم تحويلها الى سائل . ذلك أن الاسفلت ليس مادة واحدة نقية بل هو مزيج من عدة مركبات تختلف درجة انصهار كل منها .

وكذلك فرق بين معايرة حامض قوى كحامض الادروكلوريك مـــع قلوى كادروكسيد الصوديوم ومعايرة حامض ضعيف كحامض الليمونيك

مع قلوى ضعيف كالمركبات الامينية . فى الحالة الاولى نقطة التحول من الحامض الى القلوى واضحة حادة اما فى الحالة الثانية فلا تكون كذلك لان التفاعل فى كلا الحالتين انما يتم بين ايونات تلك المركبات ولكن الاحماض والقلويات تكون فى حالة تأين تام طول الوقت فى حين أن تلك الضعيفة لاتكون فى حالة تاين تام بل تتأين تدريجيا مع التفاعل بين الحامض والقلوى وكلما اتحدت أيوناتها تأين جزء آخر وهكذا . لذلك لاتكون نقطة التعادل واضحة .

من هذه المثلة نرى ان فعل القوانين الطبيعية لايكون واضحا الا فى الحالات التى يمكن ان تتم فيها التفاعلات بين مواد نقية ولايتم تفاعل آخر فى نفس الوقت .

فغليان مادة واحدةيتم فىدرجة ثابتة عادة أو فى مدى ضيق من التغيير فى درجة الحرارة أما غليان مزيج من المواد فيتم عادة على مدى واسع من درجات الحرارة .

كذلك انصهار الثلج يتم فى درجة حرارة ثابتة أما انصهار مزيج من المواد فيتم على مدى واسع من التغيير فى درجة الحرارة .

كذلك عند معايرة حامض قوى مع قلوى قوى يتم التحول من الحامض الى القلوى باضافة نقطة واحدة أما فى حالة ماتكون عملية التأين تحدث فى نفس وقت المعايرة وعلى مدى عملية المعايرة كلها فان نقطة التحول من حامض الى قلوى تكون غير واضحة .

فحدوث تفاعلين فى نفس الوقت يسبب تداخل بينهما بحيث لاتكون لحظة التغير الكيفى واضحة بل قد تتخذ شكل التغير الكيفى يصاحب التغير الكمى فى نفس الوقت .

كذلك فى التحولات الاجتماعية . انها لاتحدث بصورتها الواضحة النقية فى أغلب الاحيان بل أن ثورات قليلة هى التى اتخذت ذلك الشكل المتميز الذى تكون فيه القوات الطبقية واضحة ومتبلورة والعلاقات الاجتماعية قبل وبعد الثورة متميزة تماما .

ففى فرنسا كانت الثورة الفرنسية اوضح مثل على الثورة البورجوازية ولكن هل كانت ثورة كرومويل فى انجلترا بهذا الوضوح .

واذا كانت الثورة الفرنسية قد اثمرت علاقات انتاج راسمالية وحطمت تماما العلاقات الاقطاعية فهل تم ذلك فى انجلترا أو المانيا بنفس الوضوح أم أن تلك البلاد تمت فيها هذه التحولات من خلال عدد من القفزات الثورية المتلاحقة بحيث كانت توجد علاقات انتاج من انواع مختلفة فى نفس الوقت .

ومن ناحية أخرى كان انتصار الراسمالية على النطاق العالمى عاملا حاسما فى التحول الى علاقات الانتاج الراسمالية فى البلاد التى لم يتم فيها ثورات برجوازية ناجحة . ففى مصر كانت علاقات الانتاج الراسمالية تتغلغل فى الريف بتحول مصر الى زراعة القطن بتحولها الى الانتاج السلعى ولقد قطعت هذه العلاقات شوطا طويلا على مدى السنين من ضرب محمد على للطبقة الاقطاعية القديمة وهم المماليك ثم اللائحة السعيدية وتعديلاتها فى عهد اسماعيل ولم تكتمل مقومات الملكية الزراعية الراسمالية الا فى عهد الاحتلال . لقد تم تحول فى علاقات الانتاج على الرغم من هزيمة الثورة البرجوازية الوطنية فى مصر .

ان ذلك يدل على أن الشكل الذى اتخذته الثورة البورجوازية فى فترات مختلفة من مرحلة التحول الراسمالى على النطاق العالمى كان ينضح على المجتمعات التى لازالت ثورتها البرجوازية بعيدة عن الانتصار .

ان ظروفا مشابهة من عدة نواح بالظروف التى مر بها التحول الراسمالى على النطاق العالمى يمر بها العالم اليوم فى مرحلة الثورة الاشتراكية .

ولذلك فان شكل التحول الى الاشتراكية لايتغير فقط بالظروف الموضوعية لكل بلد وطابعها القومى فحسب بل أيضا بمدى تطور الثورة الاشتراكية فى العالم .ان ذلك لايغير فقط من طابع العنف او التحول السلمى انما ايضا فى اسلوب التحول السريع أو البطيىء والتدريجى الذى يتم فى فترات صغيرة عديدة على مدى سنين طويلة .

ان التداخل بين الثورة الوطنية والتحول الاشتراكى فى هذه الظروف يعطى الثورة الوطنية ليس فقط الطابع الاشتراكى أو مضمونها الاجتماعى ولكنه يؤثر اضا على أسلوب التحول نفسه فى السرعة والبطء فى العنف أو التدرج .

ان التداخل بين الثورة الوطنية والتحول الاشتراكى فى هذه الظروف يعطى الثورة الوطنية ليس فقط الطابع الاشتراكى أو مضمونها الاجتماعى ولكنه يؤثر ايضا على أسلوب التحول نفسه فى السرعة والبطء فى العنف أو التدرج .

السلطة

ينبغى أن يكون مفهومنا عن السلطة القائمة فى الجمهورية العربية سواء فى مضمونها الحالى او فى تطورها يجب أن يكون معتمدا اساسا على الواقع الذى تبنيه أعمالها وليس على آراء أو مفاهيم معلنة مسبقا فمن الثابت أن المفاهيم التى كان يدافع عنها قادة الثورة كانت تختلف من سنة الى اخرى ومن مناسبة الى مناسبة ومن الواضح انه بالتحول التدريجى للايديولوجية الموجهة لهم والتغير فى أسلوب حلهم للمشاكل بل وفى اتجاههم الى تمثيل مصالح طبقية محل اخرى يجب ان نتوقع ان تكون الافكار التى يعبرون عنها ليست ثابتة ذلك أن هذا التغيير لم يكن نتيجة معركة فكرية انما كان بالدرجة الاولى نتيجة للممارسة والتجربة الذاتية ومن المسلم به انه كان بين قادة الثورة من تأثر بالفكر الاشتراكى العلمى وكان لهذا تأثيره على فهمهم فى التطبيق والتحولات التى مروا بها .

واذا كان الوضع كذلك فالى اى مدى يمكن ان يقال أن هذه القيادة تمثل ارادة الطبقة العاملة وطبقات الشعب العامل ومصالحهاوايديولوجيتها ثم الى أى حد تسيطر هذه القيادة على السلطة .

ان ذلك يتطلب أن ندرس الشواهد التى تؤكد هذا التحول فى السلطة تلك الشواهد التى تبين الدور الذى تقوم به الطبقة العاملة فى قيادة السلطة ومن الصعب أن نحدد كل هذه الشواهد بدقة ولكن لعل اهمها هو الآتى :

أولا — أن تتجه تشريعاتها وقراراتها واجراءاتها الى تصفية الاشكال الرئيسية للاستغلال الراسمالى وقيام علاقات جديدة فى الانتاج فى القطاع العام والتعاونيات التحكم فى التجارة الخارجية والداخلية تأميم أهم وسائل الانتاج والتمويل التجميع الزراعى والتعاونيات الزراعية ... الخ .

ثانيا — ان تؤكد هذه الاجراءات اشتراك نسبة متزايدة من جماهير العمال والفلاحين بشكل ايجابى سواء فى عمليات الانتاج والتخطيط (اشتراك العمال فى مجالس الادارة ، واجبات نقابية جديدة ، تنظيم جديد للتعاونيات الزراعية ... الخ) أو فى الاعتماد على جماهير الشعب فى تنفيذ وحماية الاعمال الجديدة .

ثالثا — ان تحدث فى اجهزة الدولة قفزات موازية لهذه الاعمال الجماهيرية بتوسيع قاعدة الديموقراطية (انتخاب السلطات المحلية توسيع نسبة العمال والفلاحين فى المجالس المنتخبة ، اعطاء سلطات للمجالس الشعبية المنتخبة ... الخ) .

رابعا — ان تنال جماهير العمال والفلاحين مزيدا من المكاسب الاقتصادية والاجتماعية (٢٥٪ من الارباح للعمال ، تخفيض ضرائب الارض ، تخفيض أقساط الاصلاح الزراعي — حد ادنى للاجور — ساعات عمل اقل .. خدمات أوسع مجانية فى التعليم والصحة معاشات وتأمين شيخوخة ومرض ... الخ) .

ان هذه الشواهد ليست لازمة لتأكيد اتجاه التحول فى السلطة فحسب انما هى ايضا لازمة للانتصار فى المعارك الوطنية وللمحافظة على الاستقلال ومن أجل تحقيق المضمون الاشتراكى للثورة فى نفس الوقت .

ان تلك الشواهد تدل على اتجاه حركة الثورة واتجاه التحول فى السلطة غير أن هذه العملية لاتكتمل الا بتبلور شكل من أشكال دكتاتورية حلف الطبقة العاملة وطبقات الشعب العامل . اى عندما تكون هذه الطبقات منظمة بشكل يبؤها السلطة ويجعلها تقود حركة المجتمع وفى مركز يمكنها من تحقيق المجتمع الاشتراكى ومن اقرار علاقات الانتاج الاشتراكى فى كل المجالات وتصفية ما تبقى من علاقات الانتاج المتخلفة راسمالية كانت أو شبه اقطاعية .

وفى نفس الوقت يتمكن هذا الحلف الثورى من أن يكمل تصفية جهاز الدولة البيروقراطى التى لاتزال أجزاء منه باقية وفعالة رغم التحولات التى تمت فى السلطة .

لقد مرت عشر سنوات على ثورة ٢٣ يوليو وقد قفزت الثورة فى هذه المدة قفزات كبيرة سواء فى تحقيق أهداف التحرر الوطنى او السير بالثورة الاجتماعية وقد تبين على مدى هذه السنين الارتباط المتزايد بين حركة التحرر الوطنى والتحولات الاجتماعية التى تصاحبه وتتفاعل معه وقد أثمرت الثورة مضمونا جديدا للديموقراطية أساسه حلف الطبقات الثورية واثمرت التجربة الوطنية والاجتماعية مفاهيم ايديولوجية تشتمل نظرة الى أهم المسائل التى تواجه الثورة .

واذا كان طرد الملك والاصلاح الزراعى وكسر احتكار السلاح وتأميم القنال وكسر العدوان المسلح الاستعمارى وأخيرا تأميم رؤوس الاموال الاستعمارية ثم تأميم بنك مصر والبنك الاهلى واخيرا اجراءات يوليو الاشتراكية وما سبقها ولحقها من اجراءات تقدمية تعتبر نقط تحول وقفزات فى مسار الثورة فان الميثاق الوطنى يعتبر تقييما أيديولوجيا لهذه الاعمال .

ما هى الاشتراكية

الاشتراكية هى النظام الاجتماعى الذى تسـيطر عليه علاقات انتاج اشتراكية وينتفى فيه الاستغلال . ومن المتفق عليه من واقع التجارب الاشتراكية السابقة ان ذلك يتأتى باستيلاء الطبقة العاملة وحلفائها على السلطة وتصفية الطبقات المستغلة من الراسماليين محليين أو أجانب والاقطاعيين وتصفية اشكال الانتاج المتخلفة راسمالية او سابقة عليهـا وذلك بتمليك الدولة لكافة وسائل الانتاج ثم اقامة مجتمع الوحدة وتوزيع العائد على أساس العمل .

وقد أوضحت التجارب التى تمت فى الاتحاد السوفيتى والـدول الاشتراكية الاخرى أن أهم شروط تحقيق الاشتراكية فى بلد ما هى اقامة دكتاتورية الطبقة العاملة بقيادة حزبها الشيوعى ولكن ايا كانت الشروط التى يجب توفرها لاحداث ذلك الانتقال فان الخطوات اللازمة لتحول أسلوب الانتاج هى :

أولا استيلاء الدولة الاشتراكية على عصب الانتاج الصناعى وهى المشروعات الكبيرة فى الصناعات الاساسية والتجارة الخارجية والنقل ومصادر التمويل اى البنوك وشركات التأمين .

ثانيا جنبا الى جنب مع الانتاج الاشتراكى تظل هناك اشكال أخرى متفرقة من الانتاج وهى الانتاج الرأسمالى والانتاج السلعى البسيط وحتى فى بعض الاحوال الاشكال ما قبل الراسمالية وتلك لايمكن السيطرة عليها وتحويلها الى اشكال اشتراكية الا بشكل تدريجى وهذا هو الحال فى الزراعة على وجه الخصوص حيث تكون أول خطوة هى تصفية الملكيات الكبيرة بتوزيعها على الفلاحين أو اقامة التعاونيات او الملكيات الجماعية حسب ظروف كل بلد ومستوى التقدم التكنيكى فى الانتاج الزراعى .

ثالثا يجب تخطيط الانتاج وتوزيع الناتج ويمتد التخطيط من القطاع الاشتراكى الى القطاعات الاخرى ويجب أن يتم السيطرة على التجارة الخارجية كجزء جوهرى من عملية التخطيط .

رابعا تهدف الخطة الى زيادة مجموع القوى الانتاجية بأسرع مايمكن الى الاستخدام الكامل لكافة الموارد المـادية والبشرية فى البلاد من أجل رفع المستوى المـادى والحضارى للشعب .

خامسا يكون توزيع الناتج القومى بعد اقتطاع نصيب الاستثمارات الجديدة على مجموع الشعب حسب الشعار « لكل حسب عمله » .

وليس يخفى ان أحداث تلك التغييرات الاقتصادية يتبع ويصاحب تغيرات فى الهيكل الفوقى للمجتمع من شكل الدولة وتنظيمها السياسى والاسس التى تحكم سياستها فكل نظام اجتماعى تحدد أسسه علاقات الانتاج القائمة فيه . غير ان تلك تتبعها علاقات اجتماعية أخرى تشكل الهيكل الفوقى للنظام الاجتماعى والسؤال هو هل تحكم على النظام الاجتماعى بدراسة الهيكل الفوقى أو الاساس الاقتصادى القائم عليه هذا الهيكل الفوقى .

من المؤكد أن تغير علاقات الانتاج يكون نتيجة لتحول ثورى فى الهيكل الفوقى للمجتمع فى الدولة فى السلطة الطبقية المسيطرة على المجتمع. ان ذلك يكون تعبيرا عن التناقض بين علاقات الانتاج وقوى الانتاج ، عن عجز الطبقة الحاكمة عن أن تحتفظ بسيطرتها على المجتمع وأن الطبقة القائدة للثورة قد تعاظمت قوتها الى الحد الذى يمكنها أن تسيطر على السلطة .

ان ذلك يعطى امكانية التحول فى علاقات الانتاج . أما الحكم على النظام الاجتماعى القائم فيمكن بدراسة علاقات الانتاج الجديدة بدراسة علاقات الملكية وكافة العلاقات المميزة لاسلوب انتاج بذاته أما دراسة السلطة القائمة وكل الامكانيات الاخرى فلا يغنى عن دراسة علاقات الانتاج فى الواقع نفسه .

ان دراسة التجارب الثورية فى البلاد التى تحقق مثل ذلك التحول الثورى يعطينا قرائن تساعد على كشف الواقع بمعنى أن اى دراسة للهيكل الفوقى للمجتمع انما هى دراسة للقرائن او الشروط التى أثبتت تجارب سابقة ضرورة توفرها فى هذه التجارب لكن امكانية الحكم على النظام الاشتراكى نفسه لاتكون بدراسة هذه القرائن بل بدراسة علاقات الانتاج فى الواقع الحى .

وبمعنى أدق فان أى شروط تقدم لامكانية حدوث تحول اشتراكى انما هى دراسة فى الهيكل الفوقى وأيا كانت الصفات التى تضيفها على الاشتراكية بالنسبة للمفاهيم الايديولوجية او شكل السلطة او الموقف من الاسرة الطبقية ... الخ . فان الاشتراكية هى أولا وقبل كل شىء موقف من الاستغلال من ملكية أدوات الانتاج هى أسلوب للانتاج تحدده علاقات انتاجية ويتم فيه الانتاج لمصلحة الطبقة العاملة وكافة الطبقات الكادحة .

التحول الاشتراكى والثورة الوطنية

ان مفهومنا عن التحول الاجتماعى كامتداد للمعركة الوطنية كجزء لايتجزأ منها انما يتبع من الطابع الجديد للمعركة ضد الاستعمار تلك المعركة التى لايمكن أن تحقق نتائجها بصورة نهائية حاسمة مالم تكتسب الثورة الاجتماعية مضمونا اجتماعيا ليست نتيجته مجتمع راسمالى بل مضمونها اشتراكيا . ولقد تعرضنا فيما سبق للمصاعب التى تواجه عملية الاستقلال الاقتصادى تلك المصاعب التى تنتج عن الهيكل الاقتصادى فى بلد شبه مستعمر الناتجة عن اعتماده على الاقتصاد الزراعى المتخلف وضعف انتاجية العمل والقيود التى وضعها الاستعمار بتحكم رؤوس امواله فى تطور الاقتصاد الوطنى ثم نهبه عن طريق التجارة غير المتكافئة واخيرا تعذر امكانية اقامة اقتصاد وطنى عن الاستعمار اذا كان هذا الاقتصاد يسير على أسس راسمالية وان استمرار علاقات الانتاج الراسمالية انما يمثل معوقا أساسيا لامكانية تحقيق الاستقلال الاقتصادى ونتيجة لذلك ما ينشأ من اشكال جديدة لعلاقات الانتاج ذات طابع انتقالى تميل اكثر فاكثر الى احلال علاقات انتاجاشتراكية ثم تأثير ذلك كله على جهاز السلطة وقيادة الثورة وشكل الدولة .

ويحسن هنا أن نتتبع الخطوات التى تمت فى مجال التحول الاقتصادى وعلاقة ذلك بحركة التحرر الوطنى . ففى سنة ٥٦ قامت البنوك الاجنبية فى مصر بكف يدها عن اجراءات التمويل المعتادة سواء فى ذلك محصول القطن أو التمويل الصناعى والتجارى كما قامت بعض هذه البنوك بالتلاعب فى أرصدة البلاد الاجنبية وتجارتها الخارجية حتى تستنزف ما تبقى من الارصدة النقدية بعد التجمد فتضر بتجارتها الخارجية ضررا بليغا وامتنعت الدول الاستعمارية عن توريد سلع رئيسية للاستهلاك والانتاج وأوعزت الى الدول الغربية الاخرى بعرقلة تجارتنا كما عمدت توكيلات وفروع هيئات التأمين البريطانية والفرنسية بعد تأميم قناة السويس الى استبعاد التأمين على خطر الاضطرابات من وثائق التأمين المختلفة بمصر وشرعت ترفع الاسعار للتأمين البحرى وتأمين خطر الحرب ورفضت بعضها تأمين الشحنات والبواخر التى تمر بقناة السويس أو ترسو فى موانى مصرية . وفى أول نوفمبر صدرت قرارات الحراسة على أموال الرعايا البريطانيين والفرنسيين ثم صدر فى بداية سنة ٥٧ قرارات التمصير لاهم المؤسسات البريطانية والفرنسية ان ادراك اهمية قرارات التأميم التى صدرت بعد العدوان يتأتى عندما نلاحظ ان البنوك الاجنبية

التى لم يكن راسمالها يزيد عن ٢ر٥ مليون جنيه كانت تتحكم فى نحـــو ١٠٠ مليون جنيه فى نهاية ٥٨ من جملة الودائع التى تقل عن ٢٠٠ مليون جنيه أى مايزيد عن النصف . وكان نصيبها من الكمبيالات المخصومة نحو ٧٦ مليون جنيه من ١٥٨ مليون جنيه أى حوالى ٤٨٪ أما شركات التأمين الاجنبية وعددها ١٢١ من ١٣٥ شركة تامين فى مصر كانت تمتلك أصولا قيمتها ٢٠ مليون جنيه من مجموع اصول شركات التأمين فى مصر وقدرها ٣٨ مليون جنيه .

وبالتالى فان الحكومة فى عملية التأميم التى تلت العدوان الثلاثى سيطرت سيطرة مباشرة على نصف امكانيات الائتمان فى مصر وماتبع ذلك من زيادة قدرتها على التمويل والتحكم فى الاقتصاد المصرى عامة . هذا بخلاف الشركات الصناعية والتجارية التى امتلكها القطاع العام ونشأت على أساسه المؤسسة الاقتصادية .

ان اهمية التمويل فى بناء الاقتصاد الوطنى لاتنشأ فقط من عجز هذا الاقتصاد المتخلف عن تحقيق معدل عال من الادخار ذلك المعـــدل الذى لم يتجاوز فى المتوسط ٨٪ سنويا من الدخل القومى فى الفترة السابقة على الثورة فى حين أن استثمار ٥٪ سنويا هو الحد الادنى للاحتفاظ بمستوى دخل الفرد من الهبوط . بل أن حركة التمويل تتأتى من أن الاستثمار فى المشروعات الحيوية كالصناعة الثقيلة التى بدونها لايمكن أن يقام اقتصاد وطنى مستقل عن الاستعمار تلك المشاريع لاتعطى معدلات عالية من الربح كذلك التى تتحقق فى مجالات اخرى كالعقارات والتجارة والصناعات الاستهلاكية الخفيفة .

ولقد بدات حكومة الثورة منذ ايامها الاولى فى القيام بالمشاريع الهامة التىتخلىعنها راسالمال الخاصكمشروعالحديدوالصلبوالسماد . . الخ وقد وضعت وزارة الصناعة خطة على أساس مضاعفة الدخل القومى فى مدى عشرين عاما وعلى أساس توسيع قطاعات الصناعة بنسبة ١٢٪ سنويا وعلى أساس أن التوسع الصناعى سيساعد تلقائيا على توسع القطاعات الاخرى وقد علق البنك الاهلى (١٩٥٧/٣) وهو فى ذلك يتكشف الامكانيات العملية لتحقيق معدل عال من الادخار والاستثمار فى ظل علاقات الانتاج القائمة فى ذلك الوقت .

« يجب أن نتناولها (أى الخطة) بكل عناية وحذر لانها لاتبدو أن تكون خطة بغير موارد » ، « ويمكننا بعد هذا أن نذكر ما يحتاج اليه المشروع ويقدر بنحو ٢٢٠٫٨ مليون جنيه منها ٩٨ مليون بالعملة المحلية و ١٢٢٫٨ مليون جنيه من العملات الاجنبية ومن هذا انفاق نحو ٢٣ مليون جنيه سنويا فى المتوسط أى ما يفوق عن مجمل الادخار القومى الذى تعتمد عليه مشروعات مهمة كثيرة كالمواصلات والتنمية الزراعية (بما فى ذلك استصلاح الاراضى فضلا عما تمتصه صناعة البناء وبهذا لا يعتبر

مشروع السنوات الخمس الصناعى خطة خمسية ولايمكن تنفيذه الا عندما تظهر الخطة العامة وهى وشيكة الظهور وتبين موارد التمويل ، واذا كانت خبرة رجال التخطيط وجهدهم تضيع هباء فى بعض البلاد فما احوجنا الى الحرص عليها فى مصر لندرتها .

ان الموقف من تدخل الحكومة كان يتضح عندما نلاحظ انه حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو لم يكن البنك الصناعى يساهم الا فى مؤسسة واحدة بمقدار (١٥٠) الف جنيه .

اما دخل الحكومة من الصناعة فلم يكن يزيد عن خمسة ملايين جنيه منها ما يزيد عن ٣ مليون جنيه من استغلال محطة انارة مدينة القاهرة ولم تكن تقوم بأى نشاط صناعى حقيقى الا فى ادارة معمل تكرير البترول فى السويس ومنجم السكرى للذهب أما الباقى فكان أتاوات وتراخيص ... الخ .

ولقد كان الموقف من التصنيع يتضح من نشرة البنك الاهلى ١٩٥٤/٤ انه من الطبيعى لبلد — زراعى أن يركز جهوده الرئيسية فى تحسين الانتاج الزراعى طالما كانت رفاهيته متوقفة على هذا الانتاج .. والواقع أن المشروعات ذات الطابع الصناعى البحت مثل مصنع الحديد والصلب تقل فى اهميتها عن المشروعات الزراعية والمشروعات الحيوية الاخرى .. » وازاء الموقف من التصنيع الذى كانت تتخذه الراسمالية المصرية لم يكن أمام الثورة الا أن تدخل بنفسها فى هذا المجال فبجانب مشروعات تقوية قطاعات تدعيم الهيكل الصناعى من محطات قوى وطرق وخدمات أخرى ارتفعت ارصدة المشروعات التى يقرها مجلس الانتاج القومى من ٣١٠ر٠٠٠ جنيه سنة ٥٣/٥٢ الى ٧ر١٠٠ر٣٠٠ جنيه سنة ٥٤/٥٣ الى ٩ر٠٢٣ر٥٠٠ جنيه سنة ٥٥/٥٤ ، ٥ر١٦٦ر٠٠٠ سنة ٥٦/٥٥ بخلاف اعتمادات أخرى تبلغ ٥ر٣٥ مليون جنيه سنة ٥٤/٥٣ يصرف منها تحت اشراف مجلس الانتاج منها ٨ر٠ مليون لكهرباء خزان أسوان و ٣ر٨ مشروع محطة شمال القاهرة ... الخ . وفى سنة ٥٤و٥٥ (٤٢ر٣٠ جنيه) وساهم المجلس بمليون جنيه فى شركة الحديد والصلب .

والواقع انه ازاء الموقف المتقاعس من الرأسمالية حيال واجبات بناء صناعة وطنية لتدعيم الاقتصاد الوطنى كان يجب على حكومة الثورة العمل فى عدة اتجاهات .

أولا تحطيم السيطرة الاستعمارية على مصادر التمويل والائتمان وضرب القطاعات التى يسيطر عليها راس المال الاستعمارى .

ثانيا التحكم فى مصادر التمويل عموما من أجل توجيه الاستثمارات فى اتجاه التصنيع .

ثالثا حشد اكبر قدر من المدخرات القومية لاستخدامها فى تقوية الاقتصاد الوطنى وتحطيم السيطرة الاستعمارية وبناء هيكل صناعى قـوى .

ومنذ عام ٥٢ قام مجلس الانتاج القومى وتبع ذلك قيام المشاريع التى تكون حجر الاساس فى قطاع الدولة وفى سنة ٥٥ بدأت نواة جهاز التخطيط وفى سنة ٥٨ صدر القانون ٣٤٤ بالحد من صناعة البناء وفى سنة ٥٧ صدر قانون تنظيم البنوك وهذا القانون بجانب ما نص عليه من تسجيل البنوك لدى البنك المركزى والحد الادنى لراس المـال ومراقبى الحسابات والتقارير الدورية ... الخ فانه نص على منع الاندماج الا باذن وتقول النشرة للبنك الاهلى (٢ر٥٧) واضح ان القانون يأخذ بجميع وسائل الرقابة المعروفة ويحظر امتلاك أسهم الشركات المساهمة بما يزيد قيمته عن ٢٥٪ من راس المـال المدفوع للشركة المساهمة ويشترط الا تتجاوز القيمة الاسمية للاسهم التى يملكها البنك فى هذه الشركات راس المـال المدفوع واحتياطياته وفى اعتقادنا ان وضع حـد اقصى للقروض وتحديد أنواع الاستثمارات يفرض قيودا كبيرة على البنوك التجارية « ان فرض حد اقصى فيه حد من نشاط البنوك » .

وتبدو اهمية القانون فى الحد من استثمارات البنوك ليس فقط فى الحد من اتساع سيطرة الاحتكارات على اقتصادنا بل يتضح ايضا عندما نلاحظ أن السبب الذى ابدى لتأميم بنك مصر سنة ٦٠ كان سيطرته على عدد كبير من الشركات بحيث كانت عملية تخليه عن القدر الكبير مـن الاسهم التى يجب أن تباع فى البورصة تنفيذا لاحكام هذا القانون كفيل باحداث رجة خطيرة فى سوق الاوراق المـالية .

وفى سنة ١٩٥٨ أيضا صدر قانون التنظيم الصناعى وهو قانون يجعل نمو الصناعة خاضعا تماما للدولة سواء فى أتجاه الاستثمار أو حجم ونوع الصناعة وقدرتها الانتاجية واسعار منتجاتها بل حتى مكان انشائها .

والحق أنه حتى سنة ٥٨ كان جهاز الدولة متحكما الى حد كبير فى كل فروع النشاط الاقتصادى والتحكم الذى يشمل كل شىء دون تكوين راس المال نفسه . ولكن مهما كان تحكم الحكومة فى اتجاه حركة راس المـال الناتج من شمول القوانين لكافة مجالات الاقتصاد فان ذلك فى حد ذاته لم يكن يمكنها من زيادة معدلات الادخار والاستثمار اللازمة للنمو الاقتصـادى .

وفى بداية سنة ٥٩ صدر قانون الحد من الارباح الموزعة على اسهم الشركات بحد اقصى ١٠٪ من راس المال على أن يكون معدل الزيادة فى الربح لاتتجاوز ١٠٪ . ولقد كانت استجابة الراسماليين سريعة وحاسمة بحيث يمكن أن يقال انه حدثت حركة تمرد فى البورصة وكانت نتيجة ذلك

رفع كلا النسبتين الى ٣٠٪ مما يعتبر الغاء للقانون فى التطبيق . ثم كان تأميم بنك مصر والبنك الاهلى سنة ٥٩ واهم مصانع الادوية واهم شركات النقل البرى .

وفى الحقيقة أن هذه الحركة كانت تعبر بصورة مبدئية انه لم يعد من الممكن المحافظة على شكل الملكية الراسمالية لركائز الاقتصاد المصرى اذا كان من المرغوب حقا أن تمول خطة التنمية التى بدأ وضعها سنة ٥٨ على ان تنفذ ابتداء من سنة ٦٠ .

ولقد تبين فى التطبيق أن سياسة توجيه راس المال او محاصرته غير مجدية مالم تكن مصحوبة بسياسة تصفية لاهم الركائز الاساسية لراس المال الكبير . ولقد كان بنك مصر يسيطر على ما يقرب من ٣٠٪ من اعمال البنوك فى مصر وكانت شركات الغزل والنسج التى يسيطر عليها البنك ويمتلك الجزء الاكبر من راسمالها تستهلك ٤٠٪ من القطن المصنع فى مصر وتنتج ٧٧٪ من الاقمشة وكان راس مالها الاسمى ١٥ مليون جنيه أما اصول ميزانياتها فكانت ١٢٢ مليون جنيه منها ٧٠ مليون اصول ثابتة . وعند صدور القانون بانشاء مؤسسة مصر التابعة للقطاع العام كان مجموع الاموال الموظفة والمستثمرة فى بنك مصر وشركاته عام ١٩٥٩ اكثر من ٢٥ مليون جنيه . وبعد ضرب بنك مصر لم يكن من المستغرب ان تصدر قوانين يوليو سنة ٦١ الثورية التى صفت الركائز الاساسية للنظام الراسمالى فى مصر .

ولقد شملت قوانين التأميم الكلى أو الجزئى ٨٠٪ من قطاع راس المال المنظم فى شركات مساهمة أو توصية الاسهم او محدودة وصار القطاع الصناعى التابع للمؤسسة العامة للتصنيع يشمل ١٧٠ شركة رؤوس أموالها المدفوعة ٢١٨ جنيه .

وفى نفس الوقت صدرت القوانين ١٢٧ و ١٣٢ لسنة ٦١ بتعديل قوانين الاصلاح الخاصة بالحد الاعلى للملكية والحيازة وقانون ١٢٨ لسنة ٦٠ بتخفيض ما يتبقى من اقساط على المنتفعين الى النصف والقانون ١١٢ لسنة ٦١ باشراك المواطنين والعمال فى الارباح و ١١٤ لسنة ٦١ بالا يزيد عدد أعضاء مجلس الادارة عن ٧ والقانون ١١٣ لسنة ٦١ بالحد الاقصى للمكافآت والمرتبات و ١٢٣ لسنة ٦١ يجعل الحد الاعلى لساعات العمل ٤٢ ساعة فى الاسبوع ، ١٢٥ لسنة ٦١ يقصر العمل لكل فرد على وظيفة واحدة ، ١١٥ لسنة ٦١ بتعديل الضرائب على الايراد و ١٢٩ لسنة ٦١ بفرض ضرائب تصاعدية على العقارات ثم القرارات الجمهورية ١٢٠٣ لسنة ٦١ يقصر المقاولات الحكومية على شركات القطاع العام ، ١٠٨٥ لسنة ٦١ يقصر الاستيراد على الشركات الحكومية .

وباستيلاء الحكومة بالتأميم على عصب الانتاج أصبح من السهل محاصرة باقى فروع الانتاج الراسمالى فمن اجراءات الحراسة على الرأسماليين الكبار أو تأميم عديد من الشركات الاخرى أو وضعها تحت الحراسة عند حدوث أى تلاعب أو تعطيل للانتاج .

وتبع ذلك اجراءات اغسطس لسنة ٦٣ التى شملت بالتأميم ما يكاد يشمل باقى قطاعات راس المال وليس فقط الركائز الاساسية فيه مع شمولها أيضا على تكملة تأميم اغلب الشركات التى اممت جزئيا بالقانون ١١٨ و ١١٩ لسنة ٦١ .

واخيرا قصر صرف سندات التأميم فى حدود ١٥ الف جنيه لمن شملتهم قرارات التأميم مما يعنى مصادرة باقى ثرواتهم وليس ادل على خطورة هذا القرار وعنفه من أن التأمينات شملت بالقانون رقم ١١٧ لسنة ٦١ الخاص بالاسهم التى تزيد عن ١٠ آلاف جنيه أسهما قيمتها ٦٥٫٥ مليون جنيه تبلغ نسبة المساهمين الذين يملكون اكثر من ١٠٠ الف جنيه ٩٫١ من مجموع المساهمين البالغين ١١٤٥ يمتلكون ٦١٫٧٪ من قيمة الاسهم ويتراوح ما يملكه المساهم بين ١٤ الف جنيه لدى ٥٤٤ مساهما و ٤٤٣ الف جنيه لدى ٢٣ مساهم . أما قيمة ما شملته قوانين ١١٨ و ١١٩ فهى ٦٧ و ١٥ مليون جنيه .

واذا درسنا الاجراءات التى اتخذت فى مجال النقل البرى (تأميم الشركات الكبرى كلها وشركات الامتياز) وفى النقل المائى والبحرى (تأميم كل الشركات) وفى مجال التجارة يقصر ١٠٠ من الاستيراد ا ٨٠٪ من التصدير مع الشركات القطاع العام) ثم ما فتح من مجمعات تعاونية أو مملوكة للدولة وقصر التعامل فى عديد من السلع الهامة والتموينية أو اللازمة للانتاج الزراعى على وزارة التموين وبنك التسليف الزراعى ثم ادخال التعامل فى القطن فى كل خطواته من الحقل حتى التصدير والتصنيع فى نطاق القطاع العام (المحالج ، التجارة الداخلية فى تعاونيات التصدير لشركات ملك الدولة ..) وحتى تنشيط ادخال الحرفيين فى تعاونيات انتاجية . من كل ذلك يتضح لنا الاسلوب التدريجى حقا لكن المخطط لاحداث التحول الاشتراكى فى اقتصادنا .

فلم تقتصر تلك الخطوات على الركائز الاساسية للاقتصاد (التموين والتجارة الخارجية الكبيرة) بل شملت حتى أضأل فروع النشاط الاقتصادى . فاذا كان التأخير فى الزراعة بصورة اساسية أو فى التجارة الداخلية التجزئة أو حتى الجملة فان ذلك راجع الى طبيعة هذين القطاعين .

أما فى الزراعة فان الخطة لحصار اغنياء ومتوسطى ملاك الارض أو بصورة أخرى حصار الرأسماليين الزراعيين فذلك بحرمانهم من أى نشاط اقتصادى خارج حدود فلاحة الارض .

فقد حرم التعامل فى السماد والبذور والمبيدات وعديد من السلع اللازمة للانتاج الزراعى الا عن طريق التعاونيات وقصر بيع القطن والسمسم وعديد من المحاصيل على التسويق التعاونى ابتداء من بعض المحافظات حتى يشمل كل انحاء الجمهورية واتخذت فى بعض المحافظات اجراءات للاستيلاء على ماكينات الرى .. الخ واذا أمكن حصار الراسماليين الزراعيين بهذه الطريقة فانه من الممكن وقتها الابتداء بتطبيق الزراعة التعاونية خاصة ان مشروع تجميع الحيازات كاد أن ينتهى تطبيقه فى كل البلاد بعد أن كان قاصرا على مناطق الاصلاح الزراعى .

ولقد كان السائد لمدة طويلة هو الاتجاه الى توزيع الارض بهدف توسيع قاعدة الملكية الزراعية وتحويل الاجراء الى ملاك غير أن المشكلة الزراعية لم تحل وأن التخوف من تطبيق شعار المزرعة التعاونية أو الجماعية ومزارع الدولة انما ناجم من الظروف الخاصة بالارض الزراعية فى مصر من ضيق الرقعة وكثافة السكان فى الريف غير أنه وان كان التحول الاشتراكى فى الريف لم يبدأ بعد فمن المؤكد أن المشكلة تتضح .

التحـــول الاشتراكى

نريد أن نلحظ القسمات الاساسية للتحول الاشتراكى فى البـــلاد التى سبقتنا كالاتحاد السوفيتى والصين وليس المطلوب هو دراسة التنظيم السياسى فى تلك البلاد ولا الظروف الخاصة بتوازن القوى الطبقية فان كل تلك العوامل قد تأثرت بالظروف الخاصة بكل بلـــد وتطورها التاريخى وبمدى اتساع الثورة الاشتراكية فى العالم . وكما ان الثورة البورجوازية اتخذت أشكالا متعددة من بلد الى بلد فى سرعتها أو عنفها فان الثورة الاشتراكية اتخذت هى الاخرى قسمات خاصة من بلد الى بلد فى كل حقبة تاريخية غير أن التحول الاشتراكى يتضح أساسا فى التحولات الاقتصادية فى اقتصاد كل بلد .

واذا كان التحول الاشتراكى يعنى ملكية الشعب لوسائل الانتاج الرئيسية وذلك يخلق قطاعا اشتراكيا يقود الاقتصاد القومى مع سيطرة الدولة على التجارة الخارجية والتمويل والنقل ثم السير فى تحويل فروع الانتاج الاخرى من راسمالية الدولة وراسمالية الافراد وحرفيين وكافة فروع الانتاج السلمى البسيط الى اشكال اشتراكية سواء بملكية الدولة لوسائل الانتاج جميعا أو ايجاد اشكال من التعاونيات والملكيات الجماعية على حسب الظروف .

واذا كان هذا هو مايعنيه التحول الاشتراكى فان دراسة هـــذا التحول من هذه الزاوية فى البلاد التى سبقتنا فى التحول الاشتراكى يلقى اضواء ذات فائدة كبيرة على دراستنا للتحول الاشتراكى فى بلادنا ويعطينا مفهوما اكثر وضوحا لذلك التحول الاشتراكى ونوع علاقات الانتاج التى تحكم اقتصادنا ومدى اتساعها .

وفى الصين ابتدأ التحول الاشتراكى فى الصناعة بوصفها أهـــم اقسام الاقتصاد القومى الذى يقود القطاع الاشتراكى الناتج عنهـــا فى باقى فروع الاقتصاد القومى .

وبالاستيلاء على راس المـــال البيروقراطى وهو يمثل المؤسسات اليابانية والالمـــانية والايطالية التى كان قد استولى عليها الكومنتانج وتشمل أكبر البنوك وكل السكك الحديدية تقريبا ومعظم صناعات الحديد

والصلب واقسام اساسية من الصناعات الثقيلة الاخرى وبعض قطاعات من الصناعات الخفيفة وبذلك تكون قطاع اشتراكى . وقد ارتفعت قيم الانتاج الصناعى المملوك للدولة من ٣ر٢٦٪ من القيمة الكلية للانتاج الصناعى سنة ٤٩ الى ٥ر٤١٪ سنة ٥٢ الى ٣ر٥١٪ سنة ٥٥ وبجانب القطاع الاشتراكى كان يوجد قطاع راسمالى خاص اتخذت الخطوات لتحويله الى راسمالية دولة .

وقد كانت سياسة الدولة الصينية من الناحية الاقتصادية بالنسبة للصناعة والتجارة الراسمالية هى سياسة الاستخدام والتقييد والتحويل وطبقا لهذه السياسة اقيم حلف اقتصادى مع البرجوازية الوطنية كان قطاع الدولة يمارس فيه قيادته على القطاع الراسمالى وبذلك وجدت اشكال متعددة من راسمالية الدولة أى الرأسمالية التى تكون تحت قيادة الدولة البروليتارية وكما قال لينين « تلك التى سنكون قادرين على تقييدها والتى سنكون قادرين على تحديد حدودها » .

ومن خلال اشكال مختلفة من رأسمالية الدولة ثم تحول الملكية الفردية القائمة فى النظام الراسمالى الى نظام من الملكيـــة الاشتراكية بواسطة مجموع الشـــعب .

أن الدولة تتحكم منذ ١٩٥٢ فى المواد الخام وفى مبيعات الصناعة وبذلك ارتفعت الرأسمالية الى مدار راســـمالية الدولة وقد اتخــذت راسمالية الدولة شكل الادارة المشتركة ومساهمة الدولة فى رأس المـــال ثم تعويض الراسماليين بنسبة من ربح المؤسسة ثم اتخذت شكل دفع نسبة ثابتة من استثماراتهم لمدة معينة .

ولم تكن تلك التعويضات ضئيلة بحال من الاحوال فقد بلغت ارباح الرأسماليين الصافية « غير محسوب فيها الضرائب والاســـتثمارات فى شنغهاى على سبيل المثـــال فى الفترة من سنة ١٩٥٠ الى ١٩٥٥ حوالى ٤٠ مليون يوان كما انهم حصلوا بعد ذلك على ما بين ٦٠ ، ٧٠ مليون يوان سنويا على استثماراتهم وبذلك أمكن التخلص من الملكية الراسمالية رغم ارتفاع هذا الثمن . وفى سنة ٥٦ كان ٩٩٪ من المنشآت الصـــناعية الخاصة تحت ادارة مشتركة من الدولة والرأسماليين وفى ذلك الوقت كانت القضية الاساسية هى اشتراك العمال والمستخدمين فى الصناعة والتجارة فى ادارة المؤسسات .

أما فى التمويل والائتمان فقد حولت الحكومة الصينية كل البنوك الخاصة الى بنوك مشتركة (عامة خاصة) موحدة تحت قيادة بنوك الدولة كما ركزت فى يد الدولة كل الائتمان المصرفى وأعمال التأمين وكل معاملات الذهب والنقد الاجنبى .

وفى التجارة اقامت حكومة الصين نظاما يضمن الاشراف على التجارة الخارجية والتبادلات الخارجية وسيطرته على تجارة الجملة الداخلية وخلقت نظاما تعاونيا وقد سيطرت على تجارة الخامات الصناعية وبالتأميم التدريجى لتجارة الجملة دعمت المركز التبادلى للتجارة الاشتراكية فى الدولة .

وفى سنة ٥٦ كان ٦٨٪ من محلات التجارة يعمل بها ٧٤٪ من المستخدمين تحت ادارة مشتركة من الدولة ورأس المال الخاص وفى مجال الحرفيين ادخلتهم تدريجيا فى التعاونيات الحرفية أو مشاريع تشارك فيها الدولة وفى عام ١٩٥٥ كان ٢٩٪ من الحرفيين فى تعاونيات .

اما فى الزراعة فقد ادخل عام ١٩٥٢ نظام التعاونيات الانتاجية الزراعية شبه الاشتراكية وهو نوع بدائى من التعاونيات يتميز بتجميع الاراضى تحت ادارة موحدة مع الابقاء على ملكية الارض وأدوات الانتاج الاخرى مملوكة ملكية خاصة .

وفى أول الامر منع الفلاحون المتيسرون من الاشتراك فى التعاونيات وفى سنة ٥٣ خططت الدولة شراء وتوريد الحبوب وحددت اسعارها وفى أقل من ٥ سنوات بدأ الاصلاح الزراعى انجاز التحول الاشتراكى فى الزراعة بتنظيم ١١٠ مليون فدان أى ٩١ر٧٪ من ١٢٠ مليون فدان فى مليون جمعية من احجام مختلفة ومستويات مختلفة أى انواع من التعاونيات تتراوح بين التجميع المشار اليه الى أن تصل التعاونيات الى الغاء الملكية الفردية للارض وأدوات الانتاج الاخرى وتوزيع عائد العمل على اساس العمل فقط .

من هذا يتضح أنه بعد استيلاء الطبقة العاملة وحلفاؤها على السلطة لم يتحول الاقتصاد الصينى بصورة فجائية الى اقتصاد اشتراكى . بل أن التحول بدأ بقطاع اشتراكى فى الصناعة يقود باقى الاقتصاد القومى ووجدت منه اشكال جديدة من الانتاج اتخذت شكل راسمالية الدولة وراسمالية خاصة وانتاج سلعى بسيط وفى بعض الاحيان اقتصادى بدائى .

وظل الاقتصاد الصينى عدة سنين طويلة فى مراحل انتقالية تتزاوج فيها علاقات انتاج من انواع مختلفة متعددة حتى تم التحول الاشتراكى بصورة تكاد تكون تامة سواء فى الصناعة بملكية الدولة أو بالتعاونيات الانتاجية أو فى الزراعة بتعاونيات الانتاج سواء المتقدم منها او المتخلف . كذلك تم التحول فى كافة فروع الانتاج الاخرى التجارة والنقل . وقد تمت عملية التحول الاشتراكى بصورة مشابهة فى الاتحاد السوفيتى .

وقد حلل لينين علاقات الانتاج فى فترة « النب » السياسية الاقتصادية الجديدة . وبين كيف انه يوجد قطاع اشتراكى تحكمه علاقات انتاج اشتراكية ويوجد فى نفس الوقت قطاع راسمالية الدولة فى حلف يقوده القطاع الاشتراكى فى الانتاج ومن ناحية أخرى يوجد قطاع انتاج سلعى بسيط من المزارعين الذين لاتضمهم تعاونيات انتاجية أو حرفيين وانتاج بدائى متخلف . وقد ظل الاتحاد السوفيتى حتى بداية الثلاثينيات دون تصفية نهائية لاغنياء الريف .

ان ذلك يبين أن التحول الاشتراكى لايتم بمجرد استيلاء الطبقة العاملة على السلطة انما يعتبر استيلاء الطبقة العاملة على السلطة ضرورة لامكانية هذا التحول فى هذه البلاد .

ثانيا ان فى مرحلة التحول توجد قطاعات اقتصادية مختلفة ذات علاقات انتاج متباينة .

ثالثا انه حتى فى القطاع الاشتراكى فانه توجد مستويات متعددة من علاقات الانتاج الاشتراكى تبدأ بملكية الدولة وتنتهى بالتعاونيات الزراعية من النوع المتخلف .

عــلاقات الانتــاج

ان دراسة علاقات الانتاج فى مجتمعنا فى تلك الظروف التى تتحول فيها الثورة الوطنية الى ثورة اشتراكية أو بالاحرى تكتسب الثورة مضمونا اجتماعيا اشتراكيا . تلك الدراسة تتسم بالتعقيد بقدر ما يتسم مسار الثورة وهى تعبر بنفس القدر عن الطابع الانتقالى للثورة ذلك الطابع الذى لايعتبر سمة قصيرة فى الثورة مرحلة تتحول فيها الثورة الى ثورة اشتراكية بل هى سمة ذلك التحول الذى هو الثورة نفسها . فان الثورة الوطنية فى مصر وفى ظروفنا محليا وغالبا اليوم ليست ثورة من النوع القديم تتحول الى ثورة اشتراكية بل هى ثورة من نوع جديد تكتسب طابعا اجتماعيا متغيرا من أول قيامها . وتنتهى بمضمون اجتماعى هو الاشتراكية . ان الطابع الانتقالى فى مسار الثورة بطولها كلها هو سمة لازمة بدونها لايمكن ان تنجــز حتى الواجبات الوطنية فحسب .

غير أنه على تعقد تلك الدراسة فانه يجب ان نتفق منذ البداية على أن علاقات الانتاج التى تحكم اى مجتمع هى علاقات تعنى فى جوهرها ملكية وسائل الانتاج . فبحسب نوع تلك الملكية يتحدد طابع الانتاج ونوع الاستغلال الذى يمارس فى المجتمع والطبقات المستغلة والطبقات الواقع عليها الاستغلال .

بالطبع تتحكم فى اى مجتمع قوانين انتاج متعددة اخرى غير أن علاقات الانتاج هى فى جوهرها علاقات ملكية .

والنقطة الثانية أنه على الرغم من ان الطريق الخاص بمصر لانجاز التحول الاشتراكى يتميز بخصائص متعددة ينفرد بها غير أن هذا التحول فى مصر مثله مثل نظيره فى المجتمعات الاخرى التى سبقتنا فى التحول الاشتراكى هو فى جوهره موقف من الاستغلال بالمفهوم العلمى ، موقف من الملكية المنفردة لادوات الانتاج هو تحول هذه الملكية الى مجموع الشعب .

منذ بدايات ثورة ٢٣ يوليو اخذ قطاع الدولة فى الاقتصاد فى الاتساع وقد راينا كيف ان البرجوازية المصرية كانت عاجزة عن القيام بالمشروعات الانتاجية فى المجالات التى لايمكن بدونها ان يتحقق اى استقلال اقتصادى او الخروج من السيطرة الاستعمارية على اقتصادنا او التحرر مــن

العلاقات غير المتكافئة التى تربطنا بالسوق العالمى . وقد اخذت مشاريع الدولة تشكل المشاركة بين رأس المـــال الحكومى الذى كان يمثل القطاع الاساسى فى شركات جمعية كالحديد والصلب وكيما . وكانت مشروعات مجلس الانتاج بجانب مشروعات تدعيم الهيكل الاقتصادى كتوليد الكهرباء والنقل ... الخ والتى كانت تقوم بها الحكومة بمفردها منذ زمن طويل فى مصر .

ولذلك كانت الفترة الاولى من ثورة ٢٣ يوليو تتسم باتساع قطـــاع الدولة فى الانتاج ذلك القطاع الذى كانت تحكمه علاقات رأسمالية والذى يمكن أن نسميه قطاع رإسمالية الدولة .

والحقيقة أن تسمية هذا القطاع الحكومى برإسمالية الدولة لايعتبر مجرد اعطاء اسم جديد لحقيقة قديمة . فمنذ زمن طويل منذ بدايـــة ما نسميه بالاقتصاد المصرى الحديث فى العقود الاولى من القرن التاسع عشر كان يوجد قطاع رأسمالية دولة يتسع ويضيق مجال نشاطه حسب الاحوال ولكنه كان قطاعا موجود منذ فترة طويلة ويشمل أساسا قطاعات تدعيم الهيكل الاقتصادى تلك القطاعات التى غالبا ما توكل للدولة فى البلاد التى تكون الرأسمالية فيها نتيجة لتاخر نموها عاجزة عن القيام بها بصورة مضمونة أو مربحة غير أنه منذ ثورة ٢٣ يوليو اخذ قطاع رإسمالية الدولة فى الاتساع فى مجالات لم يدخلها قبل ذلك ومع بروز مشكلة بناء اقتصاد وطنى تعاظم دور رإسمالية الدولة واخذ يتضح دورها فى حصار رأس المـــال الخاص . ان ذلك الحصار لم يتخذ فقط شكل استئثار الدولة بمصادر التمويل بل ايضا بدخولها فى مجالات تمثل فى المدى الطويل الركائز الاساسية للانتاج حتي ولو كانت فى بداية الامر مجرد مشايع على اهميتها ليست مربحة بصورة تغرى الرسمالية المصرية بالاستثمار فيها .

وقد أخذ قطاع رإسمالية الدولة دفعة قوية سنة ٥٧ بتأميم المؤسسات الاستعمارية بعد العدوان الثلاثى واصبح قطاع رإسمالية الدولة منذ ذلك الوقت يقوم بدور مرموق فى الاقتصاد المصرى .

ومع بروز مشكلة بناء اقتصاد وطنى تعاظم بصورة مطردة دور رإسمالية الدولة وأخذ القطاع يقوم أكثر فأكثر بدور المحرك الاساسى لعملية التنمية الاقتصادية ولم يكن من الممكن أن تقوم رإسمالية الدولة بهذا الدور المتعاظم الا اذا حاصرت الرأسمال الفردى الذى كان تركه يعمل بحرية كفيلا بأن يحرف خطة التنمية ويستنزف قدرة الاقتصاد كله على الادخار والاستثمار . وبصـــدور قوانين التنظيم الصـــناعى وقـــوانين البناء ... الخ مع سيطرة الحكومة على البنوك وحتى قبل تأميم بنك مصر والبنك الاهلى ، بتحكمهما فى توجيه الاستثمارات حسب احتياجاتها .. كانت تتحكم حلقات هذا الحصار من الدولة والقطاع العام على رأس المـــال الفردى .

لكن فى ظروف الاقتصاد المصرى البالغة التعقيد الى حد بعيد يجب أن نتساءل من يحاصر من ؟

ففى نفس الوقت الذى كانت راسمالية الدولة متمثلة فى القطاع العام اساسا تحاصر الراسمالية كان لايزال رأس المـــال الخاص قادرا ليس فقط على الحصول على كميات متزايدة من الارباح وفائض القيمة بل كان راس المـــال الخاص يستنزف ايضا جزء كبيرا من عائد القطاع العام .

وليست بعيدة التقديرات التى اعطيت لارباح المقاولين التى اعتبرت مسئولة عن زيادة تكاليف مشاريع خطة التنمية بحوالى ٣٠٪

ان علاقات الانتاج فيما يلى سنة ٥٦ كانت تمر بمرحلة انتقالية من ناحية يوجد القطاع العام سواء المملوك ملكية تامة للدولة أو بالمشاركة مع رأس المـــ الالخاص الوطنى او الاجنبى فى البترول وديماج فى الحديد والصلب ، وكانت علاقات راسمالية الدولة تتناول نواحى كثيرة من نشاط رأس المـــال الفردى بالقرارات والقوانين العديدة التى تحكم حركته وبسيطرة الدولة على مصادر التمويل والائتمان . وعلى الرغم من انه لايمكن قبل يوليو سنة ٦١ أن نطلق على قطاع الدولة تسمية اشتراكية فانه من ناحية أخرى لايمكن ان يعتبر مجرد قطاع راسمالية الدولة فى نطاق الراسمالية فانه مع زيادة نفوذ هذا القطاع واتساع نشاطه وارتباطه بالمعركة ضد الاستعمار كان الاقتصاد المصرى بمجمله تهيمن عليه مجموعة علاقات راسمالية دولة وينطلق فى طريق التطور غير الراسمالى .

ان هذا الطريق ذى الطابع الانتقالى الذى يؤدى مع تطوره مع تطور الثورة الوطنية الى اكتساب تلك الثورة مضمونا اشتراكيا هو فى حقيقته أسلوب جديد للتحول الاشتراكى فى بلادنا وهو بذلك تحكمه علاقات انتاج ليست راسمالية صرفة وان لم تكن قد تحولت الى اشتراكية . ان العلاقات الانتقالية قبل يوليو ٦١ كانت تتميز من ناحية بأن القطاع العام (راسمالية الدولة) لم يؤءم بعد الركائز الاساسية للانتاج كما أن القطاع الخاص لايزال يستنزف القطاع العـــام .

ولكن من ناحية أخرى كان القطاع العام يحاصر الراسمالية حصارا متزايد الاحكـــام .

كل ذلك كان يجرى فى الوقت الذى كانت السلطة تمر بطور انتقالى يتزايد فيه الاتجاه اليســارى الى تصفية دور البرجوازية الوطنية فى قيادة التحالف الثورى الذى يقود الثـــورة وتثبيت حلف العمـــال والفلاحين وايديولوجية واسلوب عمل الطبقة العاملة على قيادة هذا الحلف الذى يتحول تدريجيا الى شكل ديكتاتورية الشعب العامل .

ان تأميمات يوليو سنة ٦١ وما سبقها من تأميم بنك مصر والبنك الاهلى وبعض فروع الانتاج الاخرى كالتأميم الجزئى لصناعة الادوية وبعض قطاعات النقل ... الخ هذه التأمينات وقد تمت قبل صدور الميثاق كانت تعبيرا عن انتقال جديد ولكنه حاسم فى خط سير الثورة والحقيقة أنه قبل دراسة هذه التأميمات وعلاقات الانتاج الناجمة عنها يجب أن نفرق تماما بين التأمينات التى قد تقوى الراسمالية او على الاقل قد تحل لهـا بعض المشاكل والتى هى مرتبطة بشكل راسمالية الدولة الاحتكارية كما فى حال الفحم فى انجلترا او السكك الحديدية فى فرنسا ، وبين التأميمات التى تضعف الراسمالية ان لم تكن خطوة فى تصفيتها كما فى مصر .

فعندما تتناول التأمينات ليس فقط اجزاء من فروع الانتاج الجوهرية بل هى الركائز الاساسية بل وكذلك الاجزاء التى تعتبر اكثرها اربحية فى فروع الانتاج الذى يمتلكه رأس المـال الخاص عند ذلك تكون قضية تصفية الراسمالية هى موضع البحث . ان التناقضات بين فروع الانتاج التى تحكم كل منها علاقاته الخاصة يعتبر من أهم الاسباب التى تعجل بالتحول الاشتراكى فى بلادنا .. وقد برزت هذه التناقضات بصورة واضحة بعد اتساع القطاع العام سنة ٥٥ وعلى الرغم من أنه يجب الا يعتبر هذا القطاع اشتراكيا أو محتويا على جزء اشتراكى فى ذلك الوقت فان وجود هذا القطاع فى تناقض متزايد مع القطاع الخاص كان اما أن يهدد مسار الثورة بالانتكاس أو يعجل بتصفية الركائز الاساسية للانتاج الراسمالية بشكل يجعل مسألة التحول الاشتراكى هى مسألة الساعة .

وفى الواقع فان اغلب البلاد المستقلة حديثا والتى يوجد بها قطاع دولة فان هذا القطاع ليس سوى مجموعة من المؤسسات الحكومية وهو من صغر الحجم وضآلة الوزن فى الحياة الاقتصادية لهذه البلاد بحيث لايمكن أن يغير الشكل الاساسى لعلاقات الانتاج ـ غير أن اتساع هذا القطاع مباشرة باجراءات يوليو سنة ٦١ لايمكن الا أن يعتبر تغييرات اساسيا فى علاقات الانتاج التى تحكم الاقتصاد المصرى .

وقد نشأ من ضربات يوليو سنة ٦١ اتساع مهول فى القطاع المملوك ملكية تامة للدولة ويشمل هذه الركائز الاساسية للانتاج فى الصـناعة والتجارة والتمويل والنقل ... الخ . كما أن قوانين يوليـو سنة ٦١ دعمت الى حد كبير قطاع راسمالية الدولة .

اما قوانين اغسطس سنة ٦٣ فقد حولت جزءا كبيرا من القطاع المملوك ملكية مشتركية بين الدولة وراس المـال الخاص الى ملكية تامة للدولة وفى الحقيقة فان هذه العملية لم تتم فقط فى اغسطس سنة ٦٣ بل قد شملت عديد من الاجراءات قبل اغسطس سنة ٦٣ . وبعد أن بلغ قطاع الدولة المملوك ملكية تامة هذا الاتساع بعد أن شمل التأميم الركائز الاساسية للانتاج الراسمالى لايمكن الا أن نؤكد أن هذا القطاع قد حول

بشكل حاسم علاقات الانتاج وصار فى الواقع قطاعا اشتراكيا فى الانتاج .
ان ملكية الدولة تحولت بهذه الاجراءات الى ملكية اشتراكية .

وقد صار قطاع الدولة المكون من القطاع الاشتراكى وقطاع راسمالية الدولة وهو يشمل جميع ركائز الانتاج الهامة بل واكثر من ذلك كثيرا من الفروع الاقل أهمية ذات الحجم الصغير قد صار هذا القطاع هو المهيمن على الاقتصاد المصرى كله بقيادة القطاع الاشتراكى المملوك ملكية تامة للدولة والذى يشمل البنوك وشركات التأمين وكل فروع الصناعة الثقيلة وفروع تدعيم هيكل الانتاج وكثير من فروع الصناعة الاخرى والتجارة الخارجية .

وقد حاصر القطاع هذا بشكل حاسم الرسمال الخاص وليس غريبا أن نرى شركات المقاولات تطلب دخول القطاع العام بعد قصر المقاولات الحكومية على الشركات الخاضعة للقطاع العام كما أن هذا الحصار يتسع حتى يشمل أجزاء مطردة الاتساع من التجارة الداخلية ايضا .

وشمل حصار قطاع الدولة فى الاقتصاد سواء من بداية اتساعه حتى تحول الجزء القائد فيه الى قطاع اشتراكى شمل حصاره بصورة متزايدة الاحكام الراسمالية فى الريف . وقد ارتبط هذا بنشاط التعاونيات الزراعية سواء فى مناطق الاصلاح أو خارجه .

وقد اتخذت راسمالية الدولة فى الريف شكل قصر التجارة فى القطن على شركات القطاع العام وثم تأميم المحالج ثم قصر التسويق الداخلى على الجمعيات التعاونية فى مناطق محدودة أولا ثم تتسع حتى تشمل جميع أنحاء الجمهورية وبجانب ذلك المحاصيل الاخرى كالبصل والسمسم والفول السودانى وتجارة الاسمدة وعديد من السلع الاخرى التى يعتمد عليها الانتاج الزراعى . ويرتبط براسمالية الدولة فى الريف الدور الجبار الذى يقوم بنك التسليف الزراعى وسياسته فى دعم الجمعيات التعاونية .
ان راسمالية الدولة فى الريف مرتبط بالتجميع الزراعى الذى شمل كل الارض الزراعية الآن ويهيىء الارض للخطوة الاساسية فى تحويل الريف الى ريف اشتراكى بقيام تعاونيات الانتاج الزراعى حتى ولو كانت من النوع الابتدائى الذى يوزع فيه العائد على اساس العمل والملكية .

ان التحول الاشتراكى فى مصر وان كان لايختلف جوهره عن التحول الاشتراكى فى البلاد التى سبقتنا فى طريق الاشتراكية الا انه يختلف كثيرا فى الطريق الذى نسلكه للوصول الى الاشتراكية فان أهم ما يميز التحول الذى تم فى بلد كالاتحاد السوفيتى مثلا انه ابتدأ بتكوين قطاع اشتراكى متميز بمجرد استيلاء الطبقة العاملة على السلطة ذلك القطاع الذى تكون بتأميم أو مصادرة أهم ركائز الانتاج التى كان يمتلكها الراسماليين الكبار

الروس او الاجانب . وبجانب ذلك القطاع الاشتراكى وجد ايضا قطاع من رأسمالية الدولة يشمل نشاط الراسماليين الذين رضوا بالتعاون مع النظام السوفيتى سواء فى مشاريع كبيرة كتلك التى احتاجت الى رأسمال أجنبى وأخذت امتيازات استغلال مرافق معينة من الـدولة السوفيتية او الرأسمال الذى اشترك فى مشاريع معينة مع الدولة .

وقد كانت خطة السوفيت هى قيادة التحالف بين القطاع الاشتراكى وقطاع رأسمالية الدولة وتصفية الانتاج الرأسمالى الصغير . المهم فى هذه الحالة كان قيام قطاع اشتراكى بمجرد قيام السلطة الجديدة وقد كان هذا القطاع هو المحرك الاساسى القائد للتحول الاشتراكى .

أما فى مصر فان التحول الاشتراكى لم يبدأ بقفزة واحدة يتحقق فيها قيام قطاع اشتراكى يقود هذا التحول . لقد كان قيام هذا القطاع فى حد ذاته هو نتيجة سلسلة متتالية لحلقات من القفزات فى نطاق علاقات الانتاج الراسمالية مع تطور راسمالية الدولة فى خضم معركة التحرر ومن اجل بناء اقتصاد وطنى . تلك المعركة التى كانت تضع علاقات الانتاج الرأسمالية فى تناقض متزايد مع مصالح التحرر الوطنى تجعل تصفية رأس المـال الكبير ثم فئات شرائح متتالية من رأس المال واجبا ملحا لانجاح الثورة الوطنية .

لكن تلك التصفية لراس المـال هى تصفية ايضا لعلاقات الانتاج الرأسمالية وهى فى نفس الوقت ايجاد لقطاع اشتراكى تقوده علاقات انتاج جديدة ويقوم بالتالى بالدور القيادى فى احداث التحول الاشتراكى فى نطاق الاقتصاد الاجتماعى كله .

ان الطرق التى تمت بها ظهور قطاع اشتراكى قد فرضت طابعها على هذا القطاع وعلى مدى تطوره فان قيام قطاع اشتراكى لايستتبع بالضرورة وبصورة ميكانيكية ان يخضع الاقتصاد لكافة قوانين الانتاج الاشتراكى . أو حتى هذا القطاع نفسه لهذه القوانين كلها واذا كان هذا صحيحا فى بداية التحول الاشتراكى فى البلاد التى سبقتنا فى هذه العملية الاجتماعية والاقتصادية المعقدة فان ذلك هو الحال عندنا بصورة أوضـح .

ان قطاع الدولة قد مر بمرحلة متعددة فى تنظيمه فمن بداية غـير منظمة تتبع فيها المشروعات الانتاجية وزارات وادارات متفرقة بلا رابط الى قيام المؤسسة الاقتصادية سنة ٥٧ ثم مؤسسة نصر ومؤسسة مصر بعد تأميم بنك مصر واخيرا التقسيم النوعى للمؤسسات حسب فروع الانتاج . اما فى طريقة وضع الميزانيات والحسابات فلازال ذلك يجرى الى حد كبير بنفس الاسلوب الراسمالى رغم ان هذا القطاع اما مملوك للدولة ملكية تامة او مملوك بالمشاركة مع راسماليين وواضح أن تغيير تلك النظرة

للميزانيات وحسابات التكاليف أو النظرة للربح أو معدلات النمو فى كافة الفروع ... الخ كل ذلك لايمكن أن يتحقق الا تدريجيا مع الاحساس بالمشاكل التى يفرضها تسيير اقتصاد اشتراكى ما يستتبع تغييرات جوهرية وتفصيلية سواء فى التخطيط أو الرقابة أو ادارة مثل ذلك الاقتصاد . وكل ذلك يجب أن نتوقع أن يحدث وهو فعلا يحدث تدريجيا ومع مدى طويل .

هنا يجب أن يثار سؤال أساسى اذا كانت علاقات الانتاج اشتراكية فما نوع السلطة ؟ يجب أن تكون سلطة الطبقة العاملة ... الخ والا فهل يمكن أن توجد علاقات انتاج اشتراكية بدون سلطة الطبقة العاملة بدون دكتاتورية البروليتاريا ؟ ان هذا هو نفس السؤال هل يمكن أن يحدث تحول اشتراكى دون سلطة البروليتاريا ؟

نحن يجب أن نتساءل هل علاقات الانتاج القائمة تتحدد بنــوع السلطة أو أن علاقات الانتاج تنبىء عن السلطة القائمة فى المجتمع ؟ يجب اولا أن نبين أن علاقات الانتاج هى أولا وقبل كل شىء علاقات ملكية بمعنى أن الطبقة المالكة لوسائل الانتاج هى الطبقة المستغلة أيا كانت نوع السلطة القائمة . وفى البلاد التى حدث فيها تحول اشتراكى البلاد التى استولت فيها الطبقة العاملة على السلطة لم ينتفى الاستغلال لمجرد قلب حكومة الرأسماليين وتولى الطبقة العاملة وحلفاؤها السلطة . وقد ظل الانتاج الراسمالى قائما فى الاتحاد السوفيتى بعد الثورة لسنين طويلة قبل أن تتم تصفيته وحتما وجد قطاع اشتراكى وقطاع رأسمالية دولد لكن القطاع الراسمالى مع وطأة الحصار الذى كان يخنقه كان راسماليا وكان مستغلا ايضا .

وتحت سلطة البروليتاريا وجدت ولمدة غير قصيرة علاقات انتاج رأسمالية وسابقة على الرأسمالية . ومن ناحية اخرى فانه بحــرمان الرأسماليين من ملكية وسائل الانتاج الرئيسية فى المجتمع بدون ملكية خاصة للبنوك وشركات التأمين ومؤسسات التجارة الخارجية والصناعية الثقيلة ... الخ بدون كل ذلك يصبح الكلام عن سلطة البرجوازية غير ذى موضوع .

ان مجرد تأميم تلك المؤسسات حتى مع تبقى اجزاء من فروع الاقتصاد الاخرى فى ايدى الراسماليين وحتى لو كانوا يحصـــلون على نصيبهم ويزيد من فائض القيمة الذى تنتجه هذه الفروع ، حتى مع ذلك فاننا يجب أن نجزم أن السلطة القائمة هى سلطة معادية للرأسماليين سلطة تصفى مصالحهم تصفى طبقتهم تلك الطبقة التى يتعلق كيانهـا بملكية أدوات الانتاج . ويجب هنا الا ندخل انفسنا فى سلسلة التساؤلات التى لا معنى لها . كيف يمكن ذلك دون سلطة البروليتاريا أو السؤال العكس وكيف لاتكون سلطة البروليتاريا وقد أمكن ذلك فعلا ؟

الحقيقة اننا يجب أن نخرج عن اسلوب التفكير الذى يحاول أن يخضع الواقع المادى للفكر فان النظرة المادية الجدلية للتاريخ أعمق من ذلك واوسع شمولا . ان العلاقة بين السلطة وعلاقات الانتاج ليست علاقة من جانب واحد انما هى علاقة جدلية فان عمليات التأميم بل حتى عمليات اتساع قطاع الدولة ودخوله فى المجالات الحيوية للانتاج وخروجه عن النطاق التقليدي لنشاطه فى مجالات تدعيم الهيكل الاقتصادى كل ذلك كان يعنى بالضرورة اضعاف الاجنحة التى تدافع عن مصالح البرجوازية ذلك الاضعاف الذى كان يهيىء الوضع بدوره الى مزيد من عمليات التأميم التى توسع القطاع العام وتغير مضمونه من مجرد راسمالية دولة تحاول تقوية الاقتصاد المصرى فى صراعه مع المصالح الاستعمارية الى راسمالية دولة من نوع جديد تفتح طريق التطور غير الراسمالى وذلك بدوره يزيد من اضعاف الاجنحة اليمينية ان لم يكن التخلص منها .

ان العلاقة الجدلية بين السلطة وعلاقات الانتاج موازية للعلاقة الجدلية بين السلطة ومسار الثورة الوطنية فى اتخاذها مضمونا اجتماعيا جديدا ذلك المضمون الجديد الذى بدونه تكون حركة التحرر نفسها مهددة بالانتكاس .

ولذلك فليس غريبا انه بعد عمليات تاميم المؤسسات الاستعمارية سنة ٥٧ ظهر شعار الاشتراكية الديموقراطية التعاونية الذى كان يعبر عن الطريق الانتقالى الذى كان يسير فيه اقتصادنا فى وقت لم تكن التصفية النهائية للاستغلال الراسمالى هى قضية الساعة .

ولكن بزيادة التناقضات بين مصالح الراسماليين ومسار الثورة عندما تبين تقاعس الراسماليين عن بناء الاقتصاد الوطنى عندما اتضح أن مصالحهم فى توظيف رؤوس اموالهم من أجل الربح تتناقص مع اتجاهات خط التنمية لانجد فقط ان نصيبهم فى هذه الخطة فى هبوط بل نجد أيضا التصريحات التى تعرض براس المال وتهيب بالجماهير اننا سوف نستغنى عن ملايين الاغنياء بملاليم العمال والفلاحين وليس بعيد عن ذاكرتنا خطبة الرئيس فى بور سعيد ١٩٦٠ .

ان تلك العلاقة بين مضمون السلطة وعلاقات الانتاج يتضح عند دراسة قوانين يوليو سنة ١٩٦١ لقد كان من المحتم أن تصدر فى نفس الوقت قوانين اشراك العمال فى ادارة المؤسسات مع قوانين التأميم ان اى ادراك لمضمون قوانين التأميم كخطوة حاسمة لتصفية المصالح الطبقية لراس المال تبين انه من الضرورى أن تكون تلك القوانين مرتكزة على حماية العمال على اشتراكهم فى الادارة بحيث يتحقق فى مجال الانتاج احلال سلطة مجموع العاملين محل سلطة الراسماليين ولم يكن من الغريب بل من المحتم ان تحدث نفس الانتقالات فى سلطة الدولة بصدور الميثاق الذى يضمن للعمال والفلاحين ٥٠ ٪ من جميع المجالس المنتجة فى التنظيمات التى تمثل سلطة الدولة .

ان اشراك العمال فى ادارة المؤسسات الانتاجية هو تعبير عـــن انتقال السلطة فى ذلك المجال للطبقة العاملة صاحبة المصلحة الاكبر فى التحول الاشتراكى . ذلك التحول الذى عبر عنه الميثاق بصدق بأنه احلال لسلطة تحالف الشعب العامل محل سلطة تحالف الرجعيين من راس مال واقطــاع .

وقد حدث نفس الشىء فى مجال الزراعة بالنص على وجــوب ضمان ٥٠٪ من مقاعد مجالس ادارة الجمعيات التعاونية والزراعيــة لصغار الفلاحين .

ان اشراك العمال فى الادارة يعتبر انتقالا من الطابع البيروقراطى الذى تتميز به ادارة المؤسسات التابعة لراسمالية الدولة الى الطابع الديموقراطى الذى يعبر عن سيطرة الشــعب العامــل على القطــاع الاشتراكى .

ان تاميمات يوليو سنة ١٩٦١ وماتبعها كانت تنبىء بالضرورة عن حلف اشتراكى يجد تعبيره فى مجال السياسة وتنظيم الانتاج فى ضـــمان ٥٠٪ للعمال والفلاحين واشتراك العمال فى ادارة الانتاج وسيطرة صغار المنتجين الازراعيين على الجمعيات التعاونية .

دكتاتورية الشعب العامل

عندما نصل الى هذه النتائج فيما يختص بأسلوب التحول الاشتراكى وتطور علاقات الانتاج ذلك الاسلوب وتلك العلاقات التى مرت بالعديد من الاشكال مع تطور حركة التحرر واتخاذها مضمونا جديدا . عندئذ يجب أن نقف وقفة أخرى عند موضوع السلطة فندرس ماذا تمثل تلك السلطة ولماذا ونرى من خلال تطور المعركة الثورية فى بلادنا النتائج التى وصل اليها مضمون السلطة الجديد وامكانية انجازها التحول الاشتراكى .

يجب هنا ان نبدأ من التساؤل ما هى الطبقات الثورية التى شاركت فى معركة التحرر .

أولا الطبقة العاملة وهى الطبقة التى ليس لها مصلحة فى انجاز المعركة الوطنية فحسب بل هى أيضا الواقع عليها العبىء الاكبر من الاستغلال سواء الاستعمارى أو الراسمالى عموما أيا كانت طبيعة المستغلين .

وقد قامت الطبقة العاملة فى مصر بدورها منذ نشأتها الحديثة وشاركت فى كل الهبات الثورية من ثورة ١٩١٩ ثم تحركات الثلاثينات ضد الرجعية الراسمالية الاقطاعية المتحالفة مع الاستعمار ثم ظهرت بقيادة جديدة وساهمت بدور قيادى فى اللجنة الوطنية للطلبة والعمال فى هبة ١٩٤٦ ومنذ ذلك الوقت كانت تتجاذب مع البرجوازية الوطنية قيادة الثورة . ولو انه يمكن أن يقال ان هبة ١٩٤٦ بقيادة اللجنة الوطنية للطلبة والعمال تمثل فى الحقيقة نقطة تحول اذ فى ذلك الوقت اتضح افلاس الاحزاب البرجوازية وأنه يجب أن توجد قيادة جديدة تمثل الطبقة العاملة تكون قادرة على قيادة الهبات الثورية للجماهير وأن ١٩٤٦ كانت أول محاولات ايجاد هذه القيادة الجديدة .

ثانيا الفلاحين . ان ثورة الفلاحين مرتبط أساسا بقضية توزيع الارض وتحت قيادة البرجوازية انتهت كل الثورات التى شارك فيها الفلاحين بتهادن مع ملاك الارض ومع تحول علاقات الانتاج تدريجيا فى الريف المصرى الى الراسمالية بجانب الارتباط العضوى بين الراسماليين

الجدد واصولهم الاقطاعية كان يدفع شعارات الارض الى النسيان بمجرد انتعاش ظروف البرجوازية . ونجد أن قضية التحرر بالنسبة للفلاحين ترتبط ارتباطا وثيقا بقضية الارض وقد شارك الفلاحون فى مصر فى كل الثورات التى هبت منذ ثورة عرابى وعلى الرغم من ان مشاركة الفلاحين لم تكن قوية فى هبة ٣٦ الثورية الا انه منذ ذلك الوقت ارتفع على نطاق جماهيرى شعار الارض لمن يفلحها وقامت هبات فلاحين كحركة بهوت .. الخ .

اما البرجوازية الصغيرة فى المدن فقد كانت تمثل كتلة اساسية فى كل الهبات الثورية فى المدن . والمشكلة بالنسبة للبرجوازية الصغيرة هى هل تستمر فى ثوريتها الى مدى أبعد من مجرد أهداف التحرر ان الطريق الذى سارت فيه حركة التحرر واكتسابها مضمونا جديدا قد فتح آفاقا جديدة لهذه الطبقة آفقا لا تجعل تطلعاتها فى اتجاه انتقال أفرادها الى الطبقة الاعلى الى صفوف البرجوازية انما سارت حركة التحرر فى اتجاه اكتساب مضمون يصفى كيان الراسمالى نفسه . غير أن البرجوازية الصغيرة التى تتكون من فئات وشرائح متعددة لايضار اغلبها فى عملية التحول الاشتراكى بل يستفيد فان رفع الاستغلال الراسمالى لايفيد الطبقة العاملة وحدها انما يفيد منه كل فئات الكادحين يفيد منه الحرفيون وأصحاب الحوانيت وصغار التجار فاتساع الانفاق العام على الخدمات بصورة خاصة ينعكس فى خدمات مباشرة فى الصحة والتعليم والتموين ... الخ . كما يفتح مجال العمل لفئات أكثر اتساعا مع اتساع القطاع العام وزيادة معدل التنمية ومن ناحية أخرى فان مجالات النشاط الاقتصادى للبرجوازية الصغيرة التى تمثل أصغر فئات الراسماليين لايتناولها التحول الاشتراكى الا بعد أن يصفى الاستغلال الراسمالى فى المستويات الاعلى منها وفى هذه الحالة فان تلك الفئات اذ يتم التحول فى مجالاتها فى صورة تعاونيات اساسا كما أن الذين يشتركون بوحداتهم الانتاجية لاتتأثر دخولهم بتحولهم الى عمال بل تزيد دخولهم واطمئنانهم المعيشى .

ويمكن أن نعتبر من فئات البرجوازية الصغيرة فئات واسعة من المواطنين والعاملين فى جهاز بيروقراطية الدولة وهؤلاء يشبه وضعهم وضع المثقفين فى انهم على الرغم من أنهم يكونون جزءا اساسيا من جهاز الدولة القديم وأدوات تسيير الجهاز الاقتصادى القديم فانهم قوة ثورية وهم لايمكن أن نربطهم بالطبقة المستغلة بل على العكس هم نفسهم موضع استغلال وسرعان ما يتحولون الى خدمة السلطة الجديدة التى تحتاج اليهم بل هى توليهم المهام التى كان يقوم بها الراسماليين عندما كانوا يملكون أدوات الانتاج . ولذلك نجد أن وضعهم يتحسن وتتفتح أمامهم فرص لم تكن موفرة لهم ويتكون الجهاز البيروقراطى الجديد من المثقفين الذين تتحسن احوالهم ويرتفع مستواهم المادى والاجتماعى .

اننا لايمكن أن نعتبر الاغلبية الساحقة من المستغلين فى جهاز الدولة البيروقراطى اعداء للتحول الاشتراكى بل انهم من المستفيدين منــه . والمثقفون بصورة خاصة ـــ بخلاف شريحة ضيقة منهم تخدم الطبقات المستغلة وتنصهر فيها تماما ولايمكن أن نعتبرهم من الطبقات المستفيدة والمتحمسة للتحول الاشتراكى .

ان ذلك يغير من تكوين الطبقة العاملة فى هذا التحول اذ لايمكن أن يقتصر كيانها على العمال اليدويين فقط بل يجب ان يدخل فيها كل العاملين من المثقفين الذين لايمكن أن يستغنى عنهم جهاز الدولة الجديد والاقتصاد الاشتراكى الذى يحتاج الى هؤلاء الكوادر .

ان عملية التحول سينطوى نجاحها على اعتبار فئات المثقفين جزء من الشعب العامل وليس من البرجوازية .

أما البرجوازية الوطنية فهى التى يحدث تغيير جذرى فى فئاتها مع سير الثورة فى طريقها فان فئات البرجوازية الكبيرة الصناعية منها والمالية أو التجارية هى البرجوازية المسيطرة اساسا على وسائل الانتاج من مصانع وبنوك وشركات وهى التى كانت فيما سبق تستفيد اكبر الاستفادة من انتصار الثورة وهى بقــدر قوتها من ناحية وارتباطها بفئات اقطاعية أو مصالح استعمارية كانت تجد من مصلحتها فى وقت من الاوقات أن تقف حركة الثورة عند حد معين بحيث يكون التهادن مع الاستعمار من ناحية والمحافظة على ملاك الارض الذين يتحولون بدورهم الى الاستغلال الرأسمالى للارض يكون هذا التهادن فى مصلحتها أكثر ما يمكن ويحرم بذلك باقى الطبقات الثورية من مكاسب الثورة الوطنية وتظل هــذه الثورة فى نطاق الرأسمالية ويستمر الاستغلال الرأسمالى قائما ذلك الاستغلال الذى يقوم عليه كيان الرأسمالية الكبيرة .

غير أن مع ثورتنا الوطنية فى طريقها الجديد مع اكتساب الثورة مضمونا اجتماعيا جديدا كان يعنى فى التطبيق تضييق الخناق على البرجوازية أولا ثم فئات من البرجوازية الاخرى كلما كان يتضح من سير الثورة أن علاقات الانتاج الرأسمالية هى معوق أساسى فى طــريق التحرر وأنه مالم تصفى تلك العلاقات والمصالح المرتبطة بها فان ســير الثورة الوطنية معرض للانتكاس .

وبضرب البرجوازية الكبيرة وتكون القطاع العام سواء فى صورته الاولى كرأسمالية دولة أو بظهور قطاع اشتراكى وزيادة التناقض بين الرأسماليين ككل والقطاع العام تصبح تصفية اجزاء أكثر اتساعا من الرأسمالية قضية ملحة لحل التناقضات بين نوعين من علاقات الانتاج ولانهاء الاستنزاف الذى يقوم به رأس المــال الخاص للقطاع العام وحتى يمكن انجاز بناء اقتصادى وطنى قوى متكامل وانجاز خطة التنمية .

ولذلك فان أجزاء أكثر اتساعا من البرجوازية تهجر صفوف الثورة بل تكتفى بالتذبذب بل تطالب صراحة بالكف عن الاجــراءات الثورية وتحاربها وتتحول الى صفوف المعادين للثورة وهى فى محاربتها للتحول الاجتماعى تنضم الى صفوف المعادين للثورة الوطنية نفسها .

ان عملية التحول هذه تنزع البرجوازية ليس فقط من قيادة الثورة الوطنية أو فرصتها فى هذه القيادة انما هى لاتبقى فى صفوف الثورة الا جزءا من البرجوازية التى تقبل أن تسير فى طريق الثورة حتى تتحقق الاشتراكية .

ان كل هذا يبين أن السلطة الثورية التى تقود الثورة الوطنية هى سلطة كل الطبقات الثورية هى سلطة كل الطبقات الكادحة التى تتبين فى مسار الثورة أن تحقيق أهداف التحرر الوطنى يستلزم التحــول الاشـــتراكى .

ان سير الثورة الوطنية يوضح كيف أن السلطة الثورية التى تحقق التحول الاشتراكى هى بالضرورة ممثلة لكل الطبقات الثورية وهى بتعبير ادق تمثل سلطة الشعب العامل .

غير أن التساؤل هو عن دور الطبقة العاملة وبالدقة عن دكتاتورية البروليتاريا هل السلطة حققت وتحقق هذا التحول الاشتراكى هى ممثلة لدكتاتورية البروليتاريا .

يجب قبل أن نرد على هذا التساؤل أن نسترجع مصادر الاشتراكية فى بلد نامى كمصر والبلاد العريقة فى الراسمالية .

ان الكفاح من أجل الاشتراكية فى البلاد الاستعمارية هو كفاح موجه اساسا ضد الراسمالية الاحتكارية كفاح يفرض التناقض بين علاقات الانتاج الراسمالية وقوى الانتاج التى وصلت الى قمة التركيز والتمركز فى الراسمالية المــالية الاحتكار والاستعمار .

ان هذا يمثل التناقض بين قوى انتاج وصلت الى قمة النمو وعلاقات انتاج ضاقت وتضيق أكثر وأكثر بمحتواها المــادى .

اما فى البلاد المتحررة من الاستعمار فان قوى الانتاج على العكس لم تنموا انما هى فى ظل علاقات الانتاج الراسمالية عاجزة عن النمو ذلك العجز الذى يجعل البرجوازية الوطنية عاجزة عن تحقيــق التطــور الاقتصادى عاجزة أن تستقل عن الاستعمار اى أن علاقات الانتاج على عكس البلاد الراسمالية الاستعمارية لم تمر فى ظل حركة التحرر بالتطور الذى يسمح بنمو الراسمالية واتجاهها الى الاحتكار والاســـتعمار ان

علاقات الراسمالية تمثل طريقا مقفلا امام قوى الانتاج من البداية وهى بالتالي معوق اساسى أمام حركة التحرر وبذلك فان الاشتراكية فى البلاد النامية هى جزء لايتجزأ من حركة التحرر الوطنى بل هى تمثل المضمون الاجتماعى الذى بدونه لاينجز هذا التحرر .

ان هذا الوضع يجعل جبهة الطبقات التى تكافح من اجل الاشتراكية فى البلاد النامية أكثر اتساعا من تلك التى تكافح من أجل الاشتراكية فى البلاد الاستعمارية .

ان قضية الاشتراكية فى البلاد الاستعمارية هى أساسا قضية الطبقة العاملة بل حتى الطبقة العاملة يقتطع منها جزء يميع كفاحه الاشتراكى اذ أن الراسمالية فى تلك البلاد لازالت قادرة على رشوة برجوازية الطبقة العاملة كما تسمى تلك الشرائح من الطبقة العاملة التى تتميع ببعض فتات مائدة الاستعمار .

ان قضية الاشتراكية لاتصبح قضية الطبقات الثورية الاخرى بصورة ملحة الا فى وقت الازمات حين تتمكن الطبقة العاملة ليس فقط من توحيد صفوفها بل أيضا فى جذب الطبقات الكادحة الاخرى الفلاحين والبرجوازية الصغيرة الى صفوف جبهة شعبية . حقا ان النظام الاستعمارى كله يمر بأزمة مزمنة وذلك يجعل قضية الاشتراكية اكثر الحاحا حتى فى البلاد الاستعمارية نفسها لكن ذلك يختلف عن الازمات الحادة الخاصة بكل بلد تكون الرأسمالية عاجزة عن الاحتفاظ بالسلطة .

اما فى مصر والبلاد المشابهة لها فان ظروف معركة التحرر تبين فيها أن علاقات الانتاج الراسمالية تمثل عائقا يحول دون انجاز التحرر الوطنى فى مجال الاقتصاد القومى على الخصوص فان تقدم المعركة ضد الاستعمار يهيىء لحركة التحرر الوطنى التخلص من الاجنحة اليمينية المتهادنة مع الاستعمار والتى تعادى طريق التطور غير الراسمالى وفى هذه الحالة فان قضية الاشتراكية لاتكتسب فقط تطلع الطبقة العاملة بل تكسب كل الطبقات الوطنية التى تكون الحلف الثورى المعادى للاستعمار بعد اسقاط تلك الاجنحة .

ان ارتباط التحول الاجتماعى ارتباطا عضويا بقضية التحرر يجعل ثورية الطبقات الشعبية غير الطبقة العاملة أعلى كثيرا منها فى البلاد الرأسمالية المتقدمة اذ يجعل تبنى هذه الطبقات لقضية الاشتراكية ليس نابعا من كفاحها ضد الاستغلال الرأسمالى فحسب ضد الطبقات الرأسمالية والاقطاعية فى الداخل بشكل خاص وانما ضد الاستعمار بصورة أساسية أيضا .

ان هذا الوضع يجعل الكفاح ضد الاستغلال الراسمالى والاقطاعى فى مستوى أعلى جدا مما لو كان البلد قد تخلص فعلا ونهائيا من القهر

الاستعماری منذ وقت طويل . اذ أن هـذا الوضع يجعـل الطبقات المستغلة عاجزة عن عزل الطبقة العاملة وتفتيت جبهة الشعب العامل . بل تصبح هی معزولة تماما ومرتبط مصيرها بمصير الاستعمار نفسـه وتصبح تصفية هذه الطبقات نهائية بقدر ما تتلخص الحركة الوطنية من اتجاهات التهادن مع الاستعمار .

فی هذه الحالة ما نوع السلطة التی تحقق التحول الاشتراكی فی امتداد وتداخل مع معركة التحرر فی هذه الحالة تكون السلطة ممثلة لارادة ومصالح نفس الطبقات الثورية التی انتصرت فی معركة التحرر واستمرت فيها الی نهايتها . تكون السلطة هی التحالف الوطنی الذی يضم العمال والفلاحين والمثقفين والبورجوازية الصغيرة . وكما يقول الميثاق سلطة الشعب العامل دكتاتورية الشعب العامل أو ديموقراطية الشعب العامل .

ولمـاذا تكون سلطة الشعب العامل وليست سلطة الطبقة العاملة . لانه نتيجة للظروف التی يتحقق فيها التحول الاشتراكی نتيجة لان التحول الاشتراكی هو امتداد عضوی لحركة التحرر وجزء لايتجزأ منها ونتيجة لان الجبهة الواسعة التی قامت بالثورة الوطنية عندما تخلصت من الاجنحة اليمينية المتهادنة مع الاستعمار حققت النصر فی المعركة الوطنية والتحول الاشتراكی أيضا فی هذه الحالة فان السلطة تتكون من مجموع هذه الطبقات بعكس الثورة الاشتراكية فی البلاد التی لاتكون القضـية الوطنية هی المحور الذی تتحرك عليه الحركة الثورية فی هذه الحالة تكون الطبقة العاملة هی الطبقة التی تقود الكفاح من أجل الاشتراكية بل وقد تستمر فی الكفاح لفترات طويلة منفردة بهذه المعركة علی الرغم من أن النصر لايتحقق الا اذا تمكنت من تكوين جبهة شعبية تكون هی قائدتها لتحطيم راس المـال وفی هذه الحالة فانه مهما كان تكوين الجبهة التی تستولی علی السلطة فانه ليس فقط بدون قيادة الطبقة العاملة لايتحقق النصر بل من ناحية أخری يكون تكوين جبهة لاحداث ذلك التحول الثوری اقرار بقيادة الطبقة العاملة . ولذلك فان السلطة التی تحدث التحول الاشتراكی مهما كان شكلها أو تكوينها يجب أن تكون شكلا من أشكال ديكتاتورية البروليتاريا .

غير أن قيادة الطبقة العاملة للتحالف الذی يحقق التحول الاشتراكی ليست بهذه البساطة فان هذا التحالف وان كان يجتمع علی تناقض عدائی ضد الاستعمار والطبقات المتحالفة مع الاستعمار ثم فی تناقض عدائی أيضا ضد الطبقات التی تقف ضد التحول الاشتراكی فان هذا التحالف الثوری نفسـه ينطوی فی نفس الوقت علی تناقض سلمی حقا ولكنه تناقض بين أساليب الانتاج التی تتبعها هذه الطبقات وهو تناقض يستمر لمدة طويلة . فان التحول الاشتراكی يتم أساسا فی نطاق الصناعة الثقيلة أولا والبنوك والتجارة الخارجية ثم فروع الصناعة الاخری والزراعة والانتاج الحرفی غير أن هذا التحول يتم نهائيا عندما تتقدم أدوات الانتاج

فى ظل علاقات الانتاج الاساسية فى المجتمع وتصفى كل اشكال الانتاج السلعى البسيط الذى يقوم به الفلاحون وتختفى محلات التجارة الصغيرة بقيام التعاونيات الزراعية والتجارية ويختفى الانتاج الصناعى الصغير والحرفى سواء بتقدم الصناعة الكبيرة الاشتراكية أو تعاونيات المنتجين بل حتى فى هذه الظروف فانه مع اتساع النطاق الاشتراكى وتقدم التكنيك تتلاشى تدريجيا التفرقة بين أنواع العمل الذهنى والعمل اليدوى وبصورة أوضح فان بناء الاشتراكية ينطوى على اكمال التحول الاشتراكى فى كل فروع الانتاج والتوزيع حتى أضألها شأنا .

ماذا يعنى هذا ؟ انه يعنى بالدقة اختفاء علاقات الانتاج الاخرى جميعها وبناء علاقات الانتاج الاشتراكية فقط سواء فى الصناعة أو الزراعة ... الخ وباختفاء تلك العلاقات تختفى ايضا الطبقات التى تكون التحالف الثورى نفسها وينصهر الشعب العامل كله فى طبقتى العمال والفلاحين الاشتراكيين أى تختفى البرجوازية الصغيرة فى الريف والمدينة .

ان حل التناقضات بين الطبقات الثورية هو بالضرورة حل سلمى يتم فى اطار بناء الاشتراكية فى اطارات التحالف الوثيق من اجل رفع مستوى الشعب بمجموعه لكن ذلك أيضا يحتم أن هذا الحل يتم لمصلحة الطبقة العاملة اذ أنها هى القطب المتصاعد فى هذا التناقض أو هذا التحالف .

ومن ناحية اخرى فان التحول الاشتراكى يعنى قبل كل شىء تصفية علاقات الانتاج الاستغلالية وبمجرد ما تتبين تلك السلطة الثورية التى تقود هذا التحالف ان القضية ليست راس مال مستغل وراس مال غير مستغل ، مستغل بمعنى تحقيق أرباح استثنائية أو التمتع بوضع احتكارى ... الخ . وغير مستغل بمعنى تحقيق الارباح العادية لراس المال واعطاء العمال حقوقهم المتعارف عليها بل أن القضية هى قضية ملكية راس المال وعلاقات الانتاج الاساسية وهى استخدام العامل المأجور وأن جوهر الاستغلال هو فائض القيمة التى يحققها العمل . ان تبنى وجهة النظر هذه هى تبنى لوجهة نظر الاشتراكية العلمية وهى تبنى لايديلوجية الطبقة العاملة لهذا التحالف . ان تبنى هذه الايديولوجية هى أساس التحول الاشتراكى وأن هذه النظرة تتبين حقيقتها فى مسار الثورة الوطنية عندما يتضح أن علاقات الانتاج الراسمالية معوقة لسير الثورة الوطنية وعندما يتضح أن حصار القطاع الراسمالى وتصفيته ووقف الاستغلال الذى يقوم به أصبح واجبا اكثر الحاحا . ان قيادة الطبقة العاملة فى المجال الايديولوجى يتحدد أساسا فى الموقف من الاستغلال .

ان ذلك لاينفى أن السلطة القائمة بالتحول الاشتراكى انما تمثل الحلف الثورى من العمال والفلاحين والمثقفين والبرجوازية الصغيرة غير أن قيادة الطبقة العاملة تبرز فى مسار الثورة نفسها فى مسار التحول

الاشتراكى وبناء الاشتراكية فى النهاية . ان السلطة التى قامت بالتحول الاشتراكى فى المجالات الاساسية من اقتصادنا هى سلطة تمثل ذلك الحلف وليس دكتاتورية البروليتاريا . ليست الطبقة العاملة وحدها ، وقيادة الطبقة العاملة انما تنشأ من تبنى مفهومها فى الاستغلال وأسلوبها فى التحول الاشتراكى اى الاستيلاء على أدوات الانتاج لصالح الشعب كله .

ومن ناحية اخرى فان قيادة الطبقة العاملة تتدعم فى عملية التحول الاشتراكى وبناء الاشتراكية . ان التحول الاشتراكى يعنى تصفية الطبقات المستغلة لصالح الشعب العامل . هذه العملية مرتبطة بتولى طبقتى العمال والفلاحين اساسا وباقى طبقات الشعب العامل والمراكز التنظيمية فى هيكل السلطة فى الدولة نفسها وذلك التحول مرتبط ارتباطا عضويا بضمان ٥٠٪ للعمال والفلاحين من مقاعد المجالس الشعبية المنتخبة التى تعلو سلطتها فوق سلطة الاجهزة التنفيذية .

اما فى البناء الاشتراكى وهو بناء يتضمن تقوية هياكل الانتـــاج الاجتماعى وتنظيمها تنظيما اشتراكيا واستخدام ارقى تكنيك فان ذلك يصفى فروع الانتاج المتخلفة ويحولها جميعا الى فروع الانتاج الاشتراكى . ان تلك العملية التى بدونها لايمكن زيادة الانتاج الواجبة والتى هى مرتبطة من ناحية بالعمل الاشتراكى ومن ناحية بتقدم التكنيك ان تلك العملية تصفى الانتاج السلعى البسيط الذى تعتمد عليه البرجوازية الصغيرة سواء فى الانتاج أو التوزيع وتتحول فئات متزايدة الاتساع من هـــذه الطبقات الى صفوف الطبقة العاملة .

ان تقدم التكنيك فى البناء الاشتراكى يقلب النسبة بين عدد العمال والفلاحين على النطاق القومى وتهبط بالتالى نسبة الفلاحين من أغلبية كبيرة الى مالايزيد عن الربع من القوى العاملة مع زيادة موازية فى عدد العمال الصناعيين كما أن الطبقة العاملة مع زيادة عددها يتدعم دورها القيـــادى .

ان ذلك فى الظروف الخاصة التى يمر التحول الثورى فى ظل تحالف وطنى ثورى لايعنى أن الطبقة العاملة يجب أن تتمتع بتمثيل خاص فوق نسبة الـــ ٥٠٪ للعمال والفلاحين فى المجالس المنتجة اذ أن هذه العملية التدريجية يضمنها ليس فقط القيادة الايديولوجية لافكار الطبقة العاملـــة فى التحول الاشتراكى بل يضمنها اكثر مسار هذا التحول الذى يتضح فيه مع تقدم القطاع الاشتراكى دوره القيادى فى الانتاج وحتمية تصـــفية الاشكال المتخلفة الاخرى لصالح مجموع الشعب .

ان قيادة الطبقة العاملة تتدعم من خلال ظهور دورها الاكثر فاعلية لصالح مجموع الشعب فى تحقيق الاشتراكية . ان قيادة الطبقة العاملة لاتبرز من خلال قلب سلطة الشعب العامل ليس بقلبها او تغيير قيادتها بل

ان سلطة الشعب العامل تلد قيادة الطبقة العاملة . ان قيادة هذه السلطة التى يتغير مضمونها بمسار الثورة الوطنية باكتسابها المضمون الاشتراكى هى نفس السلطة التى تعبر مع انجاز التحول الاشتراكى وبناء الاشتراكية عن قيادة الشعب العامل لهذا التحالف .

ان هذه القيادة هى التى اكتسبت المضامين الجديدة فى مسار الثورة وهى بمجتواها الفكرى واسلوب انجازها للواجبات الثورية بل ولطبيعة هذه الانجازات تتحول الى سلطة تمثل قيادة الطبقة العاملة لان الطبقة العاملة هى الطبقة التى يتحتم أن تقود البناء الاشتراكى ليس فقط لانها أكثر الطبقات مصلحة فى البناء الاشتراكى بل لان هذا البناء يعنى ازدياد عددها وتصاعد أهمية الانتاج الذى تقوم به بل يصبح هو البناء الاساسى للمجتمع .

ان هذا الوضع يفرض مفهومنا للثورة الوطنية الجديدة تلك الثورة ذات المضمون الاجتماعى الجديد المضمون الاشتراكى . ان ذلك نابع من أن التحول الاشتراكى وبناء الاشتراكية هو امتداد وجزء لايتجزأ من الثورة الوطنية .

ان المفهوم القديم الذى كان يصور أن مجتمعا كمجتمعنا يجب أن يمر بثورتين . مرحلتين ثوريتين قد كذبه الواقع . لقد كان يقال انه يلزمنا ثورة وطنية ديموقراطية ثم ثورة اشتراكية وكان يقال بل يلزمنا ثورة اشتراكية فقط غير أن الجديد الذى قدمه الواقع هو أن الواجبات الثورية التى تخص المرحلة الوطنية الديموقراطية والواجبات الاشتراكية قد امتزجا منذ البداية وليس الامر أن المرحلة تداخلت بل أن أسلوب أحراز الواجبات الوطنية قد تم فى ظروف جديدة ظروف حصار الرأسمالية وتصفيتها على النطاق العالمى والمحلى أيضا وأن تقدم الانجازات الوطنية كان يصفى فى نفس الوقت الرأسمالية المحلية هى ثورة وطنية وديموقراطية ايضا ولكن ليس ديموقراطية البرجوازية بل ديموقراطية الشعب العامل ديموقراطية الاشتراكية .

حينما يكون هذا هو نوع الثورة الجديدة فليس هناك اى معنى مع استمرار قيادة الثورة فى تحقيق الانجازات التى يفرضها الواقع الجديد ومسار الثورة وليس هناك اى معنى لتصور قيام قيادة جديدة قيادة تعبر عن تحول جذرى فى مسار الثورة أو دخولها فى مرحلة جديدة فان مراحل الثورة اتخذت شكلا جديدا حقا ان الواجبات الاشتراكية تجيىء بعد الواجبات الوطنية غير أن تلك يتضمن انجازها الابتعاد عن طريق التطور الرأسمالى وبداية طريق التحول الاشتراكى ولايمكن أن نعتبر بداية التصنيع الجديد فى سنة ٥٣ تحولا اشتراكيا ولكن من ناحية أخرى هل كان يمكن أن تتم خطوات يوليو التى انشأت قطاع اشتراكى متميز بدون تلك البدايات فى سنة ٥٣ وماتلاها ؟ يجب أن نرجع هنا الى مفهومنا عن لحظة التحول الثورى عندما يحدث تفاعلين فى نفس الوقت .

ان ذلك هو الذى يجعل تسمية السلطة القائمة بهذا التحول الاشتراكى سلطة الشعب العامل وليس سلطة الطبقة العاملة .

غير انه يجب الا نعبث بالتسميات والمسميات ففى التجارب التى سبقتنا هل كانت سلطة البروليتاريا تتخذ شكلا واحدا ؟ هل سلطة البروليتاريا هى سلطة الطبقة العاملة الصناعية فقط ؟ او ان تلك السلطة اتخذت فى اغلب الاحيان شكل تحالف العمال والفلاحين والمثقفين والبرجوازية الصغيرة بل وبعض اجزاء البرجوازية الوطنية . واذا كان الامر كذلك اليست هى نفس الطبقات التى تقوم حاليا بانجاز التحول الاشتراكى فى بلادنا وحتى فيما يخص قيادة الطبقة العاملة لهذا التحالف اليس هو الوضع الذى يفرضه فى المدى الطويل مسار الثورة سواء فى عملية انجاز التحول الاشتراكى او بناء الاشتراكية . الا تحمل سلطة الشعب العامل سمات ولو جنينيه لقيادة الطبقة العاملة التى تتأكد فى الفكر وتتعاظم على النطاق التنظيمى اليست هى نفس مجموعة الطبقات وان اختلف اصل هذا الحلف نتيجة لان الظروف التى نشأ فيها كان محور حركتها الثورية هى قضية التحرر الوطنى من الاستعمار .

ان الخلاف فى حقيقته هى الطريقة التى تنظم بها الطبقة العاملة قيادتها هى نفسها وفى طريقة تنظيم وقيادة هذا الحلف . ففى كل التجارب الاشتراكية السابقة كان الحزب الشيوعى هو الشكل الذى تتخذه قيادة الطبقة العاملة وكان الحزب يمثل الطليعة الثورية القائدة للطبقة والتحالف الثورى .

وهنا يجب ان ندرس الشكل التنظيمى لهذا الحلف ودور الحزب .
هل ديكتاتورية الطبقة العاملة تتمثل فى سلطة الحزب الشيوعى بالضرورة .

التنظيم

لقد قامت ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ فى ظروف خاصة مرت بها القوى الثورية فى مد ثورى استمر من سنة ١٩٥٠ حتى قامت الثورة . لقد كانت القوى الثورية تمثل جبهة من العمال والفلاحين والمثقفين والبرجوازية الصغيرة والبرجوازية الوطنية فى معركة ضد الاستعمار بلغت حد الكفاح المسلح سنة ١٩٥٠ غير أن القوى المعاكسة للثورة والاستعمار والسراى والاقطاع والبرجوازية الكبيرة تمكنوا فى ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ من احداث نكسة مؤقتة فى صفوف الجبهة الثورية بحريق القاهرة ذلك الحريق الذى مكن تلك القوى من أن تشل فاعلية اجزاء كبيرة من القوى الوطنية بالقبض على الشيوعيين وشباب الوفد والحزب الوطنى والحزب الاشتراكى وسائر الفئات الوطنية والعمال والنقابيين . كما أسقطت حكومة الوفد التى كان وجودها يمثل ظرفا مواتيا لتحرك تلك القوى الثورية كما تم ذلك قبل انعقاد المؤتمر التحضيرى لتأسيس اتحاد عام لنقابات العمال مباشرة .

لقد كانت الجبهة الوطنية التى تقود الكفاح الوطنى فى ذلك الحين تتمثل فى تحالف التنظيمات الحزبية التى تعبر عن مصالح تلك الطبقات الثورية .

غير أن تلك الجبهة كانت فى الحقيقة اكبر اتساعا من ذلك فالى جانب التنظيمات الجماهيرية كان يوجد تنظيم مسلح من ضباط الجيش الذى يضم جماعات من الضباط الثوريين الذين يمثلون كافة الاتجاهات الوطنية فى الجيش ذلك هو تنظيم الضباط الاحرار وقد كان يضم مع الضباط اللاحزبيين جماعة من الضباط الشيوعيين والاخوان المسلمين .

وفى الوقت الذى انتكست الحركة الجماهيرية لم يظل محتفظا بقدرته على الحركة الا تنظيم الضباط الاحرار الذى كان هو نفسه مهددا بالتصفية والقمع لو لم يتحرك . ولقد كان جهاز السلطة القديم متحللا بشكل لايجعله قادراً على ابداء أى مقاومة فعالة . لقد كانت الحركة الثورية للجماهير قد كشفت تماما ضعف هذا الجهاز وعفونته وخيانة الطبقات التى يعبر عن مصالحها وارتباطها بالاستعمار .

ولقد كان لحدوث الثورة فى صفوف الجيش أولا وقلبها لجهاز الحكم بالقوة من هذا الطريق اثارا لها انعكاسها على مسار الثورة من نواحى عـديدة .

ان الجيش هو احد أجهزة السلطة بل هو فى ظل حكم الطبقات المستغلة جهاز القمع الاساسى فى يد هذه الطبقات توجهه ضد الشـعب ولم يكن متصورا ان يكون هذا الجهاز هو الذى يقلب السلطة التى أقامته غير أن ظروفا تاريخية جعلت للجيش المصرى وضباطه الوطنيين تراثا خاصا به من المعارك التى قاموا بها يحملون لواء الثورة ويعبرون عـن مصالح الشعب .

لقد كان الجيش ولمدة طويلة هو التنظيم المسلح الذى يمكنه أن يتحرك لاحداث ثورة ولقد كانت ثورة عرابى تجربة خاصة لشعبنا كان فيها الضباط الوطنيون هم المعبرون عن مصالح الشعب فى وقت كان حكم الاتراك الاقطاعيين كاتما أنفاسه وكان الجيش هو التنظيم السياسى الوحيد القادر على استخدام السلاح وكان وجود ضباط وطنيين هو العامل الحاسم فى تلك الثورة . حقا لقد كانت توجد تنظيمات سياسية وجماعات من المثقفين الذين يحملون أفكار ثورية غير أن مصر ، مصر بالذات كانت لمدة آلاف السنين دولة تحكمها بصورة مستمرة حكومة على قدر كبير من المركزية وكانت فرصة قيام عصيان ناجح تكاد لاتتوفر الا فى صفوف الجيش صفوف المثقفين المسلحين .

لقد كان لنشوب الثورة فى الجيش أثر حاسم على تشكيل الجبهـة التى تولت السلطة من الناحيتين التنظيمية والسياسية فبعد فترة التردد الاولى وعدم الوضوح حتى عند الضباط الاحرار أنفسهم الذين ساورتهم فكرة التخلى عن السلطة واعادة حكومة الوفد بشرط تحقيق الاصلاح الزراعى بعد هذه الفترة تبين لقيادة الثورة انها يجب أن تستمر قابضة على ناصية السلطة اذا كانت الثورة سوف تحقق أهدافها وهذا وضعها منذ اللحظة الاولى فى تناقض مع التنظيمات السياسية القائمة والتى كانت تعبر بصـورة متفاوتة عن مصـالح البرجوازية باتجاهاتها المختلفـة والاقطاعيين .

ان التنظيم الخاص بضباط الجيش لم يكن حزبا ولم يكن تشكيلا مسلحا تابعا لحزب من الاحزاب أو تابعا لجبهة انما كان هو جبهـة فى صفوف الجيش . جبهة مسلحة وهذه الجبهة لها استقلاليتها التامة ولم تكن فرعا للجبهة التى تضم الشيوعيين وشباب الوفد والاشـتراكيين والاخوان . حقا كانت توجد علاقات وتنسيق ومساعدة تنظيمية خاصة مع الشيوعيين لكن كان تنظيم الضباط هو تنظيم جبهة وطنية يعكس بصورة مستقلة مطالب وأهداف الشعب .

غير أن هذا التنظيم وان كان يعكس مطالب جبهة وطنية واسعة تعبر عن الامانى الوطنية للبرجوازية الوطنية والفلاحين والعمال والمثقفين والجنود الا أنه من ناحية الشكل التنظيمى لم يكن له الشكل الفضفاض الذى تتميز به الجبهات بل كان بالدرجة الاولى تنظيما يتمتع بقدر كبير من المركزية وأيا كانت الاتجاهات الفكرية والسياسية ذاخلة فقد كانت تحكم حركته ارادة موحدة . ولقد كان لهذا الوضع منذ البداية تأثيره على موقف الثورة من الاحزاب وأهم من ذلك فى اتضاح حتمية أن يقود الثورة تنظيم واحد أيا كانت الطريقة التى تصفى بها التناقضات بين الطبقات الثورية .

ولقد كان قيام تنظيم الضباط المسلح بالانقلاب الثورى فى وقت كانت التنظيمات الحزبية مضروبة والحركة الجماهيرية تعانى من القمع الارهابى للحكومات المعادية للشعب كان ذلك يخلق حالة تناقض مهدت لتصفية التنظيمات الحزبية البرجوازية .

ولقد كان أول اصطدام مع الاحزاب حول قانون الاصلاح الزراعى الذى رفضته كل الاحزاب البرجوازية مجتمعة من اول الاخوان المسلمين حتى الوفديين .

ومنذ ذلك الوقت كان يتضح بصورة مستمرة لقيادة الثورة تلك القيادة التى نشأت خاصة بعيدة عن التنظيم الحزبى انها أمام اشكال التنظيمات الجماهيرية تسيطر عليها قيادات غير ثورية .

ان تبين طبيعة المعركة بين قيادة الثورة والاحزاب القديمة قبل أن تكون هذه القيادة متمثلة للتحول الاجتماعى الذى أخذ يتشكل مع استمرار حركة الثورة يستلزم أن نسلم أولا أن الاحزاب الوطنية كانت قد وقعت ولمدة طويلة خاصة بعد الحرب العالمية الثانية تحت سيطرة قيادات متهادنة أو متعاونة مع الرجعية والاستعمار بحيث كانت تنعزل تدريجيا عن الحركة الثورية لقاعدتها . لقد كانت الحركة الثورية للجماهير تعانى انفصاما بينها وبين قياداتها القديمة التى تحولت الى التهادن .

ولقد كان ذلك فى الظروف الجديدة للثورة عاملا حاسما فى تصفية الاحزاب القديمة وعدم قدرتها على مقاومة القيادة الثورية الجديدة أو منازعتها القيادة .

ولقد كان لذلك آثاره البعيدة اذ أن الاحزاب القديمة وهى الممثلة التقليدية للبرجوازية الوطنية بقياداتها المختلفة كان تصفيتها فى ظل أوضاع ثورية يحكمها تنظيم ثورى ذو طابع خاص وهو تنظيم الضباط الاحرار كان يعنى ذلك حرمان البرجوازية من التنظيم المستقل من الحزب الطبقى القادر من خلال حركته المستقلة أن يفرض قيادة طبقة البرجوازية الوطنية منذ البداية على قوى الثورة الجديدة .

ان هذا الوضع قد مكن الثورة من وجود قيادة تنظيمية واحدة قادرة على تمثيل مصالح الطبقات الثورية مجتمعة ومحاولة تحقيق ؤهدافها على الرغم من وجود عيوب ناتجة من تخلف التنظيم الجماهيرى عن مستوى العمل الثورى .

لقد فرض هذا الوضع نفسه على تكوين الجبهة الثورية نفسها اذ اتخذ الصراع لتصفية التناقضات داخل تلك الجبهة الثورية شكل الصراع الداخلى فى تنظيم واحد بدلا من الصراع بين مجموعة من التنظيمات على قيادة الثورة الوطنية .

وقد كان لهذا الوضع اثره فى صعوبة تبين اتجاه حركة الثورة نتيجة لان هذا الصراع داخل التنظيم الذى يقود الثورة لم يكن انعكاسه فى حركة جماهيرية واسعة أو كان هذا الانعكاس كاذبا فى كثير من الاحيان . لقد كان من الممكن أن نقرن بين استقالة على ماهر ومعارضيه لقانون الاصلاح الزراعى الذى صدر بمجرد استقالة حكومته وبعد مظاهرة هيئة الاقطاعيين .

ولكن كان من الصعب تبين اتجاه حركة الثورة عند اقالة محمد نجيب بعد حركة مارس . لقد كانت تلك الحركة تحت شعارات ديموقراطية . ديموقراطية البرجوازية وكانت الاحزاب القديمة تستخدم آخر ماتبقى فيها من قدرة على الحركة وجذب الجماهير الى الشعارات القديمة التى تعودتها فى كفاحها ضد الكبت الرجعى . غير أن حركة مارس التى كان نجاحها كفيلا بتصفية الثورة قد فشلت على الرغم من اشتراك الشيوعيين فيها . وبعد حركة مارس كانت اقالة محمد نجيب التى بدت فى أعين كثير من الناس حركة معادية للديموقراطية كانت فى حقيقة الامر تخلصا من جناح رجعى فى قيادة الثورة قيادة تلك الجبهة المسلحة وكان نجاح هذا الجناح فى الاحتفاظ بمواقعه كفيلا بتصفية الثورة ودفعها فى طريق التهادن مع الاستعمار والرجعية .

ويبدو غريبا حقا كما لو كان التخلص من الاجنحة اليمينية ضربة للديموقراطية . لقد كان ذلك بسبب انه فى ذلك الوقت الذى كان يتم تصفية الاحزاب القديمة بكل ما تحمله من نفوذ جماهيرى لم تكن الثورة قد تمكنت لظروف قيامها وأسلوبها فى قلب السلطة الرجعية أو لانها قامت من صفوف القوات المسلحة مباشرة لم تكن تمكنت من تشكيل تنظيمات جماهيرية تلك التنظيمات التي لايمكن أن تقوم الا من خلال معارك يكون العمل الجماهيرى هو العامل المسيطر عليها .

ومن العوامل التى ساعدت على ضعف العمل الجماهيرى ليس فقط اسلوب قيام الثورة أو انها قامت من صفوف القوات المسلحة مباشرة ولكن بسبب آخر انه فى الوقت الذى كان يتضح فيه أن الاحزاب البرجوازية

عائق فى سبيل الثورة لم يكن التفاهم بين الثورة والشيوعيين الذين اشتركوا فيها يسمح بالاعتماد الكلى على العمل الجماهيرى للشيوعيين بل لقد ظهر الخلاف بينهم بعد وقت قصير من قيام الثورة .

لقد كان لهذا أثره على العمل الجماهيرى فان الخلاف بين الشيوعين وقيادة الثورة جعل العناصر الرجعية من فلول الاحزاب القديمة تحتل مراكز فعالة فى تنظيم هيئة التحرير ثم الاتحاد القومى بعد ذلك غير أن تلك العناصر بطبيعتها معادية لمسار الثورة وموقفها من حركة الثورة أما المعاداة أو التخريب على نطاق جماهيرى أو على الاقل اللامبالاة وكان لهذا أثره فى سياسة العداء للشيوعيين فان ضعف هيئة التحرير كان يخوف من الشيوعيين الذين كان محور نشاطهم هو العمل الجماهيرى .

لقد اتضحت خطورة الضعف الجماهيرى فى كل مرة كانت التنظيمات الجماهيرية مطالبة بالمساهمة الفعالة فى المعركة الوطنية أو ضرب الرجعيين . لقد كشفت معركة العدوان الثلاثى الضعف الشديد بل خطورة وجود هيئة التحرير وتبين عدم فاعليتها بل كان دورها ضارا فى بعض الجهات . ولذلك ظهرت أشكال أخرى من العمل الجماهيرى كلجان المقاومة الشعبية . ولم يعد مفر من حل هيئة التحرير بعد انتهاء المعركة .

كذلك بالنسبة للاتحاد القومى الذى ظهر دوره فى انفصال سوريا وانه مادام يسمح للعناصر الرجعية بالنشاط فى ذلك التنظيم فانهم قادريين على استخدامه ضد الثورة . وقد تبين ذلك أيضا فى التجربة البرلمانية سواء برلمان ٥٧ أو برلمان الوحدة الذى وقف بشدة ضد قوانين تأميم بنك مصر والبنك الاهلى وقوانين الاصلاح الازراعى ولم يمكن اقرار هذه القوانين الا باستخدام كل امكانيات الحكومة فى حشد النواب فى اتجاهها الثورى .

ولقد كانت المجالس المنتخبة تعطى فرصة اكبر للجناح اليمينى فى الحكومة لكى يمارس ضغطه لفرملة اتجاه الحكومة الثورى وكان فى كل الاوقات تحت شعار الدفاع عن الديموقراطية يقف ضد اتجاه الثورة فى اكتساب مضمون تقدمى لحركتها . كذلك ظهر نفس الاتجاه فى اللجنة التحضيرية اما المؤتمر الوطنى فكان تقريره عن الميثاق متخلفا لدرجة كادت تصفى الميثاق من كل مضامينه الثورية .

لقد ظهر على طول مسار الثورة ان قيادتها كانت أكثر تقدما من تنظيماتها الجماهيرية وانه لو لم تكن الثورة تتمتع بقدر كبير من المركزية لايسمح للتيارات المختلفة داخلها بالحركة المستقلة خارجها بل يقصر نشاطها على الصراع الداخلى فى قمة السلطة لكانت فرصة الاجنحة اليمينية فيها اكبر على تعويق حركة الثورة وحرمانها من مضمونها الاجتماعى الذى كان يتحرك فى اتجاه الاشتراكية .

غير ان ضعف العمل الجماهيرى كان طوال الثورة متأثرا بعامل حيوى هو تعقدالعلاقة بين الثورة والشيوعيينوليس العداء للشيوعية طابعا لازما مميزا للثورة منذ قيامها فقد شارك الشيوعيين فى التحضير للثورة ليس فقط من خلال عملهم الجماهيرى الواسع منذ نهاية الحرب حتى قيام الثورة وليس فقط بهدمهم لصرح المفاهيم السياسية والفكرية التى كانت تسيطر على عقلية الجماهير بانتزاعهم زمام الشارع منذ سنة ١٩٤٦ باللجنة الوطنية للطلبة والعمال من قيادة الوفد التقليدية بل بالمشاركة الفعالة فى تنظيم الضباط الاحرار السرى وقيام الضباط الشيوعيين بدور هـــام فى أحداث ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

لقد أيد التيار من الشيوعيين الذى كان مشاركا فى الثورة أيدها تأييدا فعالا من البداية غير أن التيارات الاخرى وقد كانت متأثرة بمفاهيم يسارية خاطئة عن دور الجيش كسلاح فى يد الرجعية وبمفاهيم خاطئة عن الدولة والثورة جعلتهم يقررون منذ البداية أن ثورة الجيش لايمكن الا أن تكون انقلابا رجعيا لصالح فئة من الطبقات الرجعية المتعاونة مع الاستعمار الامريكى خاصة .

ولم يكن لدى الحركة الشيوعية ككل وحتى التيار الذى أيد الثورة فى البداية النضوج السياسى الذى يجعله يستمر فى تأييد الثورة على الرغم من تشنجات التيارات اليسارية .

فقد كان الواقع يطرح فى مصر — وكم طرح بعد ذلك — مسائل لم يكن من الممكن أن يوجد الرد على تساؤلاتها فى الكتب .

ولقد وقف الاتحاد السوفيتى فى تلك الفترة وهى فترة كانت تعانى من الجمود الستالينى موقفا شديد التحفظ أما الاحزاب الشيوعية الاخرى فقد هاجمت الثورة ووصفتها بالانقلاب العسكرى ... الخ .

غير أن موقف الشيوعين المتردد لم يكن يفتقد فى الواقع ما يعطيه بعض المبررات فالى اى حد كان التخلص من الشيوعيين يعطى فرصة أوسع للمناورة فى الوقت الذى كانت الثورة لاتحتمل فى أول أيامها هجمة يقوم بها الاستعمار وقد كان يوجد على بعد ٨٠ ك.م من القاهرة ٨٠ ألف جندى بريطانى .

وقد جاءت أزمة مارس لتحسم موقف الشيوعيين فى العداء للحكومة ثم استمرت المعارضة حتى أواخر سنة ١٩٥٥ حـــين تكشف تماما موقف الثورة المعادى للاستعمار عداء أصيلا وجاء العدوان ولعب الشيوعيين دورا لاينكر وفى الوقت الذى كانت بقايا أحزاب الرجعية تطالب بالتهادن مع الغزاة الاستعماريين .

غير أن أزمة ١٩٥٩ كشفت من جديد أن الغالبية (العددية على الاقل) من الشيوعيين ليست اصيلة فى تأييدها للثورة ومن ناحية أخرى اندفعت الثورة فى حملة العداء للشيوعية التى تناولت حتى التيار من الشيوعيين الذى استمر فى تأييد الثورة بثبات . ان موقف الشيوعيين الذين عارضوا الثورة انما كان نابعا من مفهوم متخلف عن الثورة الوطنية . فان الثورة الوطنية التقليدية تعنى استمرار حكم البرجوازية وتحكم رأس المـــال وبداية مرحلة كفاح من أجل الثورة الاشتراكية . لقد كان تخلف هؤلاء الشيوعيين فى فهم الثورة غير محدود فقط بعجزهم عن فهم دور الجيش وضباط الوطنيين فى بلد كمصر لجيشها تراث طويل فى كفاح الاستعمار وليس لاحد عذر فى الاستناد الى الكتب اذا كان الواقع يطرح الجديد — وقد كان تقييمهم الثورة كثورة وطنية تقليدية له اثره فى استمرار التردد فى تأييدها من قبل هؤلاء الفريق من الشيوعيين الذين كانوا ينظرون الى كل اجراءاتها الاقتصادية كتدعيم للبرجوازية وبناء احتكاراتها فى الوقت الذي كانت هذه الاجراءات بالذات هى التى تصفى الهيكل الراسمالى للاقتصاد المصرى من أساسه .

ومن ناحية أخرى فحتى بالنسبة للتيار الذى استمر فى تأييده للثورة بعد فترة سنتين من البلبلة والتردد غريبة عليه فقد كانت القضية تتخذ شكلا آخر . لقد كان الخلاف الاول حول وضع الضباط الشيوعيين فحتى مع السماح للتنظيمات الشيوعية بالعمل بصورة شبه علنية لم يكن من الممكن فى ثورة مسلحة ان تبقى على تنظيم مسلح غير خاضع لقيادتها . ولم يكن من الممكن الابقاء على تنظيم الضباط الشيوعيين .

وفى الوقت الذى كانت الثورة تكتسب يوما بعد يوم مضمونا اشتراكيا فى جوهره فى الوقت الذى اخذت تنسلخ عن الطريق الراسمالى كانت مشكلة التنظيم هى بالدرجة الاولى موضع التناقض .

ان التنظيم الشيوعى هو تنظيم يستهدف السلطة وهو تنظيم بطبيعة تكوينه واهدافه يستهدف الثورة . على من ؟ على الطبقة الرأسمالية التى تحكم وثورة تستهدف اقامة دكتاتورية الطبقة العاملة بقيـــادة الحزب الشيوعى طليعة هذه الطبقة .

ولكن اذا كانت الثورة بحكم الظروف الجديدة بحكم قيامها فى بلادنا فى اطار الثورة الاشتراكية العالمية فى مرحلة احتضار الاستعمار فى مرحلة تكون فيه تصفية الاستعمار هى فى نفس الوقت تصفية للرأسمالية فى وقت تكون علاقات الانتاج الرأسمالية معوق أساسى ضد تحقيق الانتصار فى معركة التحرر واذا كانت قيادة الثورة الوطنية ليست فى يـــد الحزب الشيوعى بل فى يد مجموعة ثورة قادرة فى التطبيق أن تصفى الرأسمالية والسير بالثورة الوطنية الجديد طريق الاشتراكية الا يعنى قيام حزب شيوعى تناقضا مع المجموعة الثورية .

ان التنظيم يعنى السلطة واستهداف تغيير السلطة يعنى الدخول فى مرحلة ثورية جديدة لاتقدر السلطة القائمة فعلا على انجاز مهامها مثل هذا الموقف فى وقت تكون الثورة مستمرة وطابعها الاجتماعى يتغير ويتقدم يوما بعد يوم الى الاشتراكية موقف غير منطقى ولايدعو للثقة .

وانه على الرغم من كل الاخطاء التى وقع فيها الشيوعيين أو قيادة الثورة فان هذا التناقض التنظيمى الناتج عن عدم وضوح الرؤساء للشيوعيين والناتج ايضا من أن التجربة الثورية الجديدة فى بلادنا لم تكن سهلة التوقع أو ظاهرة الاتجاهات أو واسعة العمل الجماهيرى كان هذا التناقض هو جوهر الخلاف بين الشيوعيين والثورة .

لقد كان الشيوعيون هم التيار السياسى الوحيد القادر على الاحتفاظ بفاعليته وتنظيمه على الرغم من كل التعرجات والازمات التى مرت بها الثورة وفى الوقت الذى كانت الثورة لازالت غير واضحة الاهداف فى الوقت الذى كان مضمونها الاجتماعى غير بارز للجماهير كان التنظيم الشيوعى يعطى مفاهيم متقدمة ذات مضمون واضح للجماهير فى صورة النجاحات التى حققتها البلاد الاشتراكية فى مواجهة العالم .

لذلك لم يكن أمام الشيوعيين بهذه المفاهيم حل لمشكلة هذا التناقض التنظيمى ولم يكن يمكن لقيادة الثورة استيعاب التنظيم الشيوعى فى ظل معركة وطنية فى وقت يستهدف الشيوعيين تحقيق اهداف ليست فقط أهداف المرحلة الوطنية بل المرحلة الاشتراكية . ولقد كان من الممكن فى ذلك الوقت وجود نوع من المعايشة بين قيادة الثورة والشيوعيين لو توفر وضوح الرؤيا للجانبين على أن مسار الثورة شديد التعقيد لم يتح فرصا واسعة لمدة طويلة لتحقيق ذلك . أما عندما اكتسبت الثورة تماما مضمونها الجديد فقد أصبحت وحدة التنظيم مسألة ملحة وحتمية .

لقد انتهى المفهوم القديم عن مرحلة وطنية ومرحلة اشتراكية للثورة فى هذه الحالة يجب أن ننظر الى موضوع التنظيم نظرة جديدة .

ان ثورة ذات مضمون اشتراكى لايمكن أن يكون التناقض بينها وبين الشيوعيين تناقضا اساسيا . واذا وجد هذا التناقض فانه بطبيعته لايمكن الا أن يكون مؤقتا بالظروف الشاذة التى وجدت فى ظروف ثورة قامت بها قيادة وطنية لم يكن لديها منذ البداية تنظيم جماهيرى ولم يكن لديها برنامج واضح للثورة الاجتماعية وفرضت عليها ظروف المعركة ضد الاستعمار الذى كان يتمتع بمراكز قوة خطيرة اشكالا من المناورة غير عادية أنه فى أوقات الثورة من الممكن أن تبرز تناقضات ثانوية وتحتل المراكز الاساسية فى الواقع السياسى فى وقت من الاوقات ولقد كانت أزمة ١٩٥٩ التى لعب فيها الاستعمار بمهارة على أخطاء كل الاطراف سواء فى مصر أو فى العالم العربى نموذجا للظروف التى تبرز فيها التناقضات

الثانوية وتلعب الدور الاساسى لفترة ما . ففى الوقت الذى كانت الثورة تتهيأ لضرب أكثر أجزاء الرأسمالية قوة فى الوقت الذى كان مصير بنك مصر والبنك الاهلى ثم الركائز الاساسية للرأسمالية المصرية مهيأة لتلقى ضربات الثورة من أجل انجاز التقدم الاقتصادى وبناء اقتصاد مصرى متحرر برزت أحداث العراق وظهرت التيارات اليسارية اكثر ما تكون ضررا ولعبت مناورات البعث واخطاء الشيوعيين دورا خطيرا لحرف المعركة الوطنية وتقسيم القوى المعادية للاستعمار واظهار الشيوعيين كمعادين للوحدة العربية تلك الوحدة التى لم تكن التجارب قد أظهرت انجح الاشكال لانجازها .

حقا من الممكن ان تتبادل التناقضات الاساسية الثانوية المراكز لكن فى ذلك وضع لايمكن الا أن يكون مؤقتا وبانحسار الازمة يتبنى كل طرف وضعه الصحيح فى المعركة ويتضح مع اجراءات التحول الاشتراكى ان اخطر ما تتعرض له تلك الاجراءات الثورية هى سلبية الجماهير فى الوقت الذى تكون الرجعية داخل جهاز الدولة وعلى نطاق المجتمع قادرة على شل فاعلية الجماهير من خلال ارهابها باعتقال الشـــيوعيين .

ولكن ليست خطورة هذه العملية فى انها تحرم الثورة من ركيزة من الكادر الثورى الذى تربى فى خلال سنين من العمل الجماهيرى سواء فى المعركة الوطنية او الاجتماعية . فى الحقيقة أن الخطورة الاساسية تنبع أساسا من أن سياسة ضرب الشيوعيين انما تشل قوات طبقية بأكملها بصرف النظر عن تأثير الشيوعيين عليها أو اتصالهم بهـــا .

ان الجماهير لاتهتم فى مسألة الشيوعيين بغير شعاراتهم ومعنى ضرب الشيوعيين لاتفسره الجماهير على أنه خلاف حول التنظيم أو السلطة بل أن معناه أن جهاز الدولة ضد هذه الشعارات ، ضد الاشتراكية التى تنادى بها الثورة نفسها وتنفذها . ان معنى ذلك ان كل مبادرة جماهيرية تلقائية لمساعدة أهداف الثورة تكون معرضة سواء بشكل واقعى أو افتراضى لمقاومة البوليس . وذلك يعطى سياسة العداء للشيوعية معنى خطيرا فهى فى الحقيقة سياسة ضد قوة من قـــوات الثورة تمارس بوعى أو بدون وعى من أجهزة أو أجنحة متخلفة فى الدولة أكثر منها سياسة لتصفية قيادة منظمة متناقضة مع الثورة أيا كانت حدود هذا التناقض .

ومن ناحية اخرى فهل أجهزة الدولة تابعة تبعية ميكانيكية للقيادة السياسية أو أن حركتها تخلق ذاتيا مفاهيم ايديولوجية يكون لها تأثيرها على عملها وعلى علاقاتها بالقيادة السياسية وهل العلاقة التأثيرية من جانب واحد هو القيادة السياسية على الاجهزة أو أنها علاقة متبادلة بحيث تؤثر الاجهزة بدورها بأسلوب عملها والبيانات التى تقدمها ودرجة كفاءتها واخلاصها على القيادة السياسية نفسها بحيث قد يكون دورها معطلا أو مساعدا على تقدم الثورة .

ان انهاء سياسة معاداة الشيوعية ليست مرتبطة بأنها التناقض التنظيمى بين الشيوعيين وقيادة الثورة فحسب بل هو مرتبط بالتخلص أكثر فأكثر من الاجنحة اليمينية فى جهاز الدولة تلك الاجنحة التى تعبر عن مصالح الطبقات والفئات الاجتماعية التى تصفيها الثورة فى الواقع لكن تلك العملية ليست سهلة . ولقد كانت عملية تصفية الاجنحة اليمينية فى ثورتنا بطيئة ومعقدة بطىء وتعقد ناتج من المسار الطويل الذى سارت فيه الثورة وهى تتكشف طريقها وهى تتحول من ثورة وطنية كان يظن أنها تقليدية الى ثورة وطنية ذات مضمون اشتراكى . ثورة لحظتها الثورية طويلة .

ولقد تميز التنظيم الثورى لثورة ٢٣ يوليو بمميزات فرضتها الظروف التى قامت فيها الثورة من ناحية ومسار الثورة الذى يعبر عن المرحلة التاريخية المعقدة التى يمر بها شعبنا من ضرورة انجـــاز مهام وطنيـــة واشتراكية فى نفس الوقت من تداخل المراحل وما تبع ذلك من تصفية الطبقة الراسمالية وقلب مجتمعها حتى قبل أن يكتمل نموه .

لقد فرضت ظروف الثورات الوطنية التى قامت فى مثل ظروف بلادنا قيام تنظيم موحد يضم كل القوى الثورية . انه بدون وحدة كل قوى الوطنية فى تنظيم واحد يكون من الصعوبة بل من الاستحالة تحقيق النصر فى المعركة الوطنية وليس هذا التنظيم حزبا بالضرورة بل قد يتخذ شكل جبهة تضم الطبقات الثورية تحت قيادة موحدة .

حقا ان الاحزاب هى الطليعة المعبرة عن الطبقات . غير انـــه فى ظروف الثورة تصبح القيادة الموحدة شرطا جوهريا لامكان انجاز الثورة بنجاح . فان الاحزاب الطبقية غالبا مايثور بينها من تناقضات تقسم الجبهة الثورية وقد تصبح هذه التناقضات هى نقطة الضعف الحادة التى تمكن اعـــداء الثورة من تصفيتها .

لقد قامت الثورة فى مصر وقت أن كانت الاحزاب البرجوازية قـــد فقدت القيادة الثورية القادرة على قيادة ثورة وطنية فى الوقت الذى لم يكن الشيوعيون قادرين على حشد قوى الثورة فى جبهة منظمة تحت قيادتهم . وأثبتت أحداث بعد الحرب العالمية الثانية انه على الرغم من اتساع العمل الجماهيرى للشيوعيين فى فترات معينة الا انهم غير قادرين على استيعاب الطاقات الثورية وتحريكها فى جبهة موحدة .

وسواء كان ذلك العجز ناتجا عن الضغط والحصار الذى كانت تمارسه الرجعية التى كان محور خطتها لتصفية الثورة هو العداء للشيوعية أو كانت الاسباب ترجع الى اتخاذ الشيوعيين أشكالا من التنظيم الجماهيرى اضيق من أن تستوعب كل الكتل الجماهيرية أو أن الحركة الشيوعية من خلال أخطائها اليسارية كانت غير قادرة على تفهم طبيعة الثورة الوطنية فى الظروف الجديدة والتغييرات التى يجب أن تصاحب العمل الثورى مع

تغير المفاهيم الخاصة بالثورة الوطنية او لعدم وضوح الرؤيا فى تفهم دور الجيش وضباطه الوطنيين كالذراع القوى الذى يمكن ان يحمى الثورة فقد فشلت الهبات الثورية حتى تم احراق القاهرة وايا كانت تلك الاسباب منفردة او مجتمعة فان الواقع الذى تم هو ان كل اشكال التنظيم القديمة كانت غير قادرة على استيعاب قوى الثورة مجتمعـــة .

ان الطابع المتغير للمضمون الاجتماعى للثورة هو فى حقيقتــه المسئول عن عجز التنظيمات الحزبية بما فيها الشيوعيين عن استيعاب كل قوى الثورة .

لقد كان المسار الذى سارت فيه الثورة مسارا جديدا عجزت عن استيعابه فى اغلب الاوقات كل التيارات الثورية الاخرى التى دخلت معارك غير مفهومة ضد الثورة ســواء فى الدفاع عــن الديموقراطية البرجوازية ما دام فى تقديرها ان هذه الثورة برجوازية او عدم تفهمها لطبيعة التغييرات الاجتماعية التى احدثتها الثورة .

ان كل ثورة تفرض نوع التنظيم القادر على انجاحها وسواء تمت تلك العملية بشكل مرسوم تسنده نظرية مسبقة او فرضه الواقع فان النتيجة فى الحالتين انه مالم يكن التنظيم من نوع التحول السياسى الذى يقوم به فان الثورة نفسها تتعرض للتمزق والانتكاس .

ولقد كانت ثورتنا منذ البداية ثورة وطنية ذات مضمون متغير يتحول الى الاشتراكية لذلك كان من المتحتم ان يكون التنظيم القادر على انجاحها تنظيما قادرا على ان يتبنى فى كل مرحلة الافكار والمفاهيم التى تخدم تلك المرحلة . اى تنظيم يسمح بالتصفية الايديولوجية بقدر تغير ميزان القوى بين الطبقات التى تكون الجبهة الثورية . اما محاولة فرض ايديولوجية واحدة على هذا التنظيم فى الوقت الذى تكون القوات الطبقية التى تعبر عنها تلك الايديولوجية لازالت لم تتمكن بعد من مراكز القوة فى الجبهة الثورية المنظمة وقبل ان تصفى المصالح التى تعبر عنها الايديولوجيات الاخرى فان ذلك تكون نتيجة الوصول بالاستقطاب داخل قوى الجبهة الى حد الانقسام واعطاء الثورة المعاكسة فرصة حشد قـــوات اوسع لضرب الثورة .

وفى الوقت الذى لم تكن قوى الشيوعيين الذاتية من الضخامة الى الحد الذى يحمى الثورة فىحالةحدوث ذلك الانقسام وفى الوقت الذى كان الجناح اليمينى فى الثورة لازال له ثقله ودوره خاصة فى المراحل الاولى من الثورة لم يكن السماح بحدوث ذلك الانقسام ممكنا حتى لو كان الجناح اليسارى فى الثورة راغبا فى الاستعانة بنشاط الشيوعيين الجماهيرى .

لذلك كان من المحتم ان يقود الثورة تنظيم واحد يسمح بوجود التيارات الفكرية المتصارعة داخله غير انه لايسمح بالتكتلات او الانقسامات

او المنابر المستقلة مهما كانت تلك التيـــارات تعبر عن مصالح طبقيـــة ومتصـــارعة .

ان ذلك يسمح بتصفية الطبقات الرجعية التى تقف مصالحها ضـــد مسار الثورة ولو انه فى نفس الوقت يجعل مسار الثورة معتمدا على التوازن الدقيق بين الاجنحة المتصارعة فى قيادة الثورة ويجعل دور الفرد فى مثل هذا الصراع يتخذ اهمية غير عادية سواء من حيث الكفاءة والحنكة السياسية التى تسمح باستمرار هذا الصراع فى اتجاه انتصار القـــوى المتقدمة فى اتجاه اكتساب الثورة مضمونها الاشتراكى وتقف فى نفس الوقت ضد الانقسام أو التصفية السياسية المتعجلة لقوى ثورية لم تستنزف ثوريتها بعد بالتحولات المتقدمة فى المضمون الاجتماعى للثورة ، أو من ناحية الثورية المتوقدة والثبات والاخلاص لاوسع فئات الشعب والعزم على الاستمرار بالثورة حتى النهاية .. انه مالم نضع فى اعتبارنا هذا الدور لايمكن أن نفهم مسار الثورة أو كيفية تحقيق المنجزات الهائلة التى قامت بها رغم الصعوبات التى لم تكف يوما عن التعرض للثورة .

اننا لو فهمنا هذا الطابع المعقد للتنظيم الثورى فى الظروف الجديدة للثورة الوطنية لادركنا أن هذا التنظيم يجب بالضرورة أن يعبر عن سلطة ثورية ذات طبيعة متغيرة هى سلطة تحالف ثورى للطبقات صاحبة المصلحة فى الثورة فى التحرر الوطنى من جهة والتحول الاجتماعى من ناحية أخرى وهى بالتالى تعبر عن تحالف طبقى مع تقدم مراحل الثورة . تحالف طبقى تنتزع فيه القيادة من البرجوازية سواء باستبعاد المعبرين عن مصالحها أو تحولهم هم عنها ثم تستبعد من التحالف نفسه أجزاء من البرجوازية تلك الاجزاء التى تصفى مصالحها مع تقدم الثورة . ان تلك السلطة الثورية التى تحقق التحرر الوطنى هى نفسها السـلطة التى تحقق التحـــول الاشتراكى غير أن تركيبها التنظيمى ومفهومها السياسى يتغير مع تقـــدم الثورة مع أنه يبقى فى قيادتها نفس القادة الوطنيين القادرين على استيعاب مسار الثورة والتعبير عن مصالح الشعب العامل على طول هذا المســـار .

ان هذا يجعل النظرة الى تغير السلطة مع تغير مراحل الثورة يأخذ شكلا جديدا فاذا كانت الثورة مستمرة وهى فى مسارها تحقـــق التحول الاشتراكى فلا محل لثورة أخرى بل تتحول طبيعة الثورة أثناء مسارها وتتحول السلطة نفسها من خلال التحولات التى تحدث نتيجة للصراع الداخلى فى التنظيم الثـــورى .

واذا كان الامر كذلك فان أى تنظيم ثورى آخر غير هذا التنظيم الموحد الذى يقود الثورة على طول هذه المراحل وضع أى تنظيم آخر حتى ولو كان تنظيما شيوعيا لايمكن الا أن يحمل تناقضا خطرا على مسار الثورة اذ فى تلك المسألة لاتصبح القضية هى تأييد هذا التنظيم او عدم تأييده

لقيادة الثورة او للجناح المتقدم فى تلك الثورة بل تصبح القضية هى قضية السـلطة .

ان اى حكومة تمثل سلطة طبقية أو تحالف طبقى سواء كانت هذه الحكومة تقدمية أو رجعية سواء كانت تمثل سلطة الشعب العامل او تحالف الاقطاع الراسمالية . وفى الاوقات العادية اى الاوقات التى لايتعرض فيها المجتمع لثورة فان تغير الحكومة البرجوازية لايمثل انتقالا فى السلطة . حقا قد يمثل تعاظم نفوذ جناح أو شريحة من البرجوازية غير أن لب النظام الراسمالى نفسه لايتعرض لاى خطر . قد تذهب حكومة الوفد وتجيىء حكومة السعديين او العكس ولايمثل ذلك أى خطورة على مصالح الطبقات المستغلة . اما فى أوقات الثورة فان تغير الحكومة يعنى تغير السلطة . ان الحكومة الثورية هى الممثلة الوحيدة لسلطة الطبقات الثورية وفى هذه الحالة تكون الدولة هى الحكومة وهى السلطة . ولذلك فان اى تغير سواء واقعى او افتراضى لايمكن الا أن يكون معادى للثورة .

اذا كان هذا هو هدف الحزب الشيوعى فى الثورة الوطنية البرجوازية التى تعتبر مرحلة سابقة على مرحلة التحول الاشتراكى فان هذا الهـدف لامعنى له بالنسبة لثورة تكون قيادتها قادرة ليس فقط على تحقيق مهام التحرر الوطنى بل وانجاز التحول الاشتراكى فى نفس الوقت .

لا محل لثورة اخرى ولذلك لامحل لقيام تنظيم ثورى آخر .

ان شكل التنظيم الذى يضم كل التيارات الوطنية الثورية المعبرة عن افكار ومصالح كافة الطبقات التى تكون حلف الشعب العامل فى الظروف التى تمر بها الثورة لايمكن أن يسمح بالمنبر المستقل لاى تنظيم آخر ان ذلك لاتمليه ضرورات الثورية والاشكال التنظيمية التى مارستها بعد تحلل الاحزاب البرجوازية فحسب بل يمليه أيضا شكل الحلف الوطنى الذى يصفى تناقضاته فى الوقت الذى لاتحتمل فيه الثورة حدوث اى تناقضـات .

ومن ناحية أخرى فانه بدحول الثورة فى اجراءات تطبيق الاشتراكية واحداث التحول الاشتراكى أصبح من غير الممكن أو المجدى قيام منبر مستقل مهما ادعى لنفسه تمثيل مصالح اكثر الطبقات ثورية . ان اى موقف مستقل اما أن يكون ضارا بمصالح الثورة لانه يستهدف شل فاعليـة قيادتها أو يكون مجرد نقد فى التفاصيل وذلك لايستدعى قيام منبر مستقل به بل يجعل ممارسته من خلال اشكال التنظيم التى تقيمها الثورة .

ان ذلك ينعكس حتى فى امكانية التجنيد والحشد التنظيمى لاى تنظيم غير خاضع لقيادة الثورة فهذه الامكانية لاتوجـد فى ظروف التحـول الاشتراكى وبناء الاشتراكية الا باتخاذ موقف المعارضة وهو فى ذلك لايمكن

ان يجذب اليه الا العناصر المتخلفة أو الرجعية والاقل ثورية مهما كانت نوازع تمردها .

لذلك فان تنظيم الثورة يجب أن يحتوى ويحتضن كل التيـــارات الفكرية التى تعبر بصورة او باخرى عن مصالح وأيديولوجيات طبقات حلف الشعب العامل .

يجب أن يتمتع هذا التنظيم بأكبر قدر ممكن مـــن الديموقراطية فى داخله حتى يتم الصراع الايديولوجى بأسس الطرق وحتى يمكن تصفية بقايا التيارات الفكرية المتخلفة أو المعبرة عن مصالح الطبقات التى تضار مصالحها بتقـــدم الثورة .

غير أنهيجب ان يقف بحسم ضد اى اتجاه الى بلورة هذه التيارات بأى شكل من الاشكال فى تكتلات أو تجمعات لها قدرات أو ارتباطات تنظيمية أو بقيام منابر مستقلة .

انما تكون حركة التنظيم ككل بعد المناقشات والصراع الفكرى حركة موحدة تحت قيادة الثورة .

ان مثل هذا التنظيم هو بالطبع مختلف فى شكله عن اى تنظيم آخر فى البلاد التى مارست التحول الاشتراكى قبلنا ذلك انه تنظيم يعبر عن الظروف الخاصة بثورتنا بتفاعلاتها المتشابكة وحركتها فى اكثر من اتجاه هو نتيجة لان شعبنا كما قالكتابفلسفة الثورة يمر بثورتينثورة تجمعالقوى الوطنية تلك هى الثورة ضد الاستعمار وثورة تفرق القوى الوطنية وتزيد من حدة الصراع بينها ذلك هو التحول الاجتماعى .

ان مثل هذا التنظيم يخلق واجبات غير عادية على القيادة الثورية هو تنظيم فرضه سير الثورة وخلقه كما خلق القيادة نفسها والثقة فى هذا التنظيم ذى الشكل غير التقليدى انما ينبع من المفهوم العلمى لمسار الثورة كما يرجع الى أن قيادتها كانت تحركها دائما فى السير بالثورة الى منتهاها الاخلاص العميق للشعب وحب الوطن .

محتـــويات

رقم الايداع ٦٧٥/٨٠

الترقيم الدولى ٠ ــ ١٢ ــ ٧٣١٥ ــ ٩٧٧

مطبعة
يــوم المستشــفيات
١ شـــارع بستان الخشاب بالمنيرة
القصر العينى ــ القاهرة

خطان يتلازمان فى مسار ثورة يوليو

التحرر الوطنى والتحول الاجتماعى

كيف تكتسب الثورة الوطنية مضمونا اشتراكيا وكيف يتلاحم هذان الخطان مؤثرين على مسار الثورة .

ما هى طبيعة السلطة اى الطبقات التى تمثلها وكيف تتحول طبيعة السلطة وتلك الطبقات التى تمثلها مع تحول مسار الثورة .

كيف اثرت التحولات الاقتصادية على الخريطة السياسية فى مصر .

كيف ولماذا تمت تلك التحولات .

ما موقف الاحزاب والتنظيمات السياسية كيف اثرت وتأثرت بمسار الثورة .

موقف اليسار من ثورة يوليو .

ثورة او ثورتان .

ازمة مارس وموقف اليسار .

الاحزاب الرجعية تركب موجة الديموقراطية .

طبيعة التناقض بين اليسار والثورة واليسار داخل الثورة .

هل يمكن ان نبنى اقتصاد وطنى متحرر من الاستعمار دون تغيير علاقات الانتاج وتصفية الراسمالية .

لماذا لم يكن من الممكن تحقيق اهداف الثورة دون احداث تحولات اجتماعية .

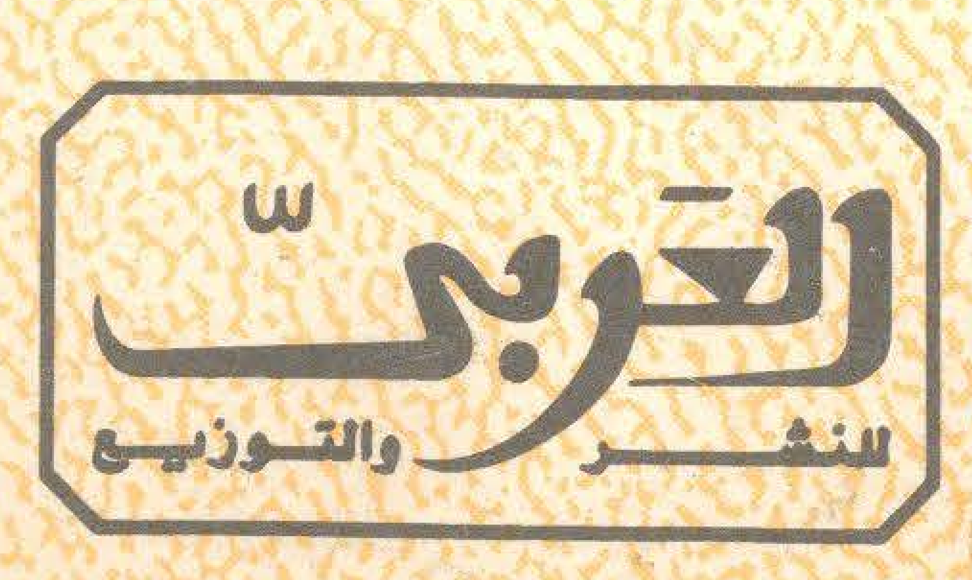
العلاقة الجدلية بين التوازنات الطبقية وطبيعة السلطة ، العلاقة بين التحولات الاقتصادية وتصفية الأجنحة اليمينية .

العمل الجماهيرى وعلاقته بالتناقضات بين اليسار والثورة .

اثر قيام الثورة بواسطة ضباط الجيش اى جبهة من المثقفين المسلحين . دور الجيش فى حماية نظام الملك والدور الذى لعبه فى ثورة عرابى أو ثورة يوليو .

ما هو التنظيم القادر على انجاز مهام ثورة يوليو بالتحول الى الاشتراكية .

تصميم الغلاف : نبيل تاج





٦٠ شارع القصر العينى ـ امام روز اليوسف ـ القاهرة